جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان

أثر جودة المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري

دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر– الفجوج – قالمة

من إعداد الطلبة:

– هاشمي ابتسام

– مضوي بشرى

تحت إشراف الأستاذة:

زدوري أسماء

السنة الجامعية 2016 – 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

المجادلة (11)

الشكر

الحمد والشكر لله الذي أعاننا والذي أمدنا بالقوة لانجاز هذه المذكرة ونسأله التوفيق والنجاح في الدنيا والآخرة.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والعرفان إلى الأستاذة المشرفة زدوري أسماء على قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى كل نصائحها.

كما نشكر عمال مطاحن عمر بن عمر – الفجوج- قالمة على المعلومات والنصائح التي قدموها لنا.

ولا ننسى كل من ساهم وساعدنا في إنجاز هذا العمل ولو بالشيء القليل من قريب أو من بعيد.

كما لا ننسى أيضا أن نشكر جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 08 ماي 1954 بقالمة.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من ركع العطاء أمام قدميها إلى التي أحتمي بدعائها الخالص
إلى التي أكرمها الله وجعل الجنة تحت أقدامها " أمي " أطال الله في عمرها

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى أبي الغالي

إلى من ليس لي غنى عنها إلى من هي أقرب إلي من روحي أختي الوحيدة حبيبتي غاليتي" كميليا"

إلى من شاركوني حضن الأم إلى من لا تفيهم الكلمات والشكر إلى من آثروني على أنفسهم إلى
سندي وقوتي إلى إخوتي: جمال زينو فيصل

إلى أغلى الهدايا أبناء إخوتي شاهين غفران عبد المهيمن أروى شهد تسنيم

إلى زميلتي وصديقي الغالية التي عملت معي بكد لإتمام هذا العمل " ابتسام"

إلى رفيقات دربي خولة ليندا رحمة وفاء كنزة أمينة شامة

وإلى زوج أختي العقيد " شوقي" إلى عبد الحق والعزيزة عائشة

إلى زوجة أخي حنان إلى كل أهلي وأقاربي

إلى زملائي وزميلاتي الذين كانوا معي على طريق النجاح والخير

إلى طلبة مالية مؤسسة

بشرى

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل والنجاح إلى أبي العزيز الذي كبرني وعلمني وحرم نفسه من أمور ليسعدني وسخر لي كل ما أبغي رعاك الله وأطال في عمرك.

إلى التي لا يمكن أن تصفها كل الكلمات إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها أمي الغالية.

إلى أغلى ما منحتني الدنيا إخوتي
هشام من أرى فيه الحب والحنان والصبر والنجاح.
عبد الرؤوف من أرى التفاؤل بعينيه والسعادة في ضحكته والبراءة في وجهه.
عبد الجليل سندي في الحياة وقف بجانبي وساعدني طيلة مشواري الدراسي حفظه الله.

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي"هناء فادية بشرى فاطمة أميرة سارة رحمة".

إلى جميع أهلي وأقاربي وزملائي اللذين تمنوا لي الخير وساندوني بالكلمة الطيبة.
إلى رفقاء دربي اللذين لا أنساهم هم في قلبي دائما.

إبتسام.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
فهرس المحتويات	III - I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
المقدمة العامة	أ – ح
الفصل الأول: الإطار النظري لجودة المعلومة المحاسبية	
تمهيد	2
المبحث الأول: أساسيات حول المعلومة المحاسبية	3
المطلب الأول: ماهية المعلومة المحاسبية	3
أولا: مفهوم وأهمية المعلومة المحاسبية	3
ثانيا: مصادر المعلومة المحاسبية	8
المطلب الثاني: أنواع المعلومة المحاسبية ومستخدموها	11
أولا: أنواع المعلومة المحاسبية	11
ثانيا: مستخدمو المعلومة المحاسبية	14
المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومة المحاسبية	16
المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية	16
المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومة المحاسبية	17
أولا: الخصائص المتعلقة بمتخذي القرارات	18
ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	19
المبحث الثالث: المعايير العامة لقياس جودة المعلومة المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها	23
المطلب الأول: معايير قياس جودة المعلومة المحاسبية	23
أولا: المعايير العامة لقياس جودة المعلومة المحاسبية	23
ثانيا: معايير أخرى لقياس جودة المعلومة المحاسبية	24
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية	24
أولا: العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية	24
ثانيا: عوامل أخرى مؤثرة في جودة المعلومة المحاسبة	27
خلاصة	29

الفصل الثاني: الأسس النظرية لأثر جودة المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري	30
تمهيد	31
المبحث الأول: مدخل إلى اتخاذ القرار	32
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول إتخاذ القرار	32
أولا: تعريف وأهمية إتخاذ القرار	32
ثانيا: أنواع القرارات	34
المطلب الثاني:مراحل وأساليب اتخاذ القرارات	37
أولا: مراحل إتخاذ القرار	37
ثانيا: أساليب اتخاذ القرار	40
المبحث الثاني: ماهية القرار الاستثماري	44
المطلب الأول: مفهوم ومباديء القرار الاستثماري	44
أولا: مفهوم القرار الاستثماري	44
ثانيا: المبادئ التي تقوم عليها القرارات الاستثمارية	46
المطلب الثاني: أساسيات حول القرارات الاستثمارية	47
أولا: أنواع ومراحل القرارات الإستثمارية	47
ثانيا: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري	50
المبحث الثالث: علاقة جودة المعلومة المحاسبية بالقرار الاستثماري	52
المطلب الأول: دور المعلومات المحاسبية الجيدة في اتخاذ القرار الاستثماري	52
المطلب الثاني: تأثير جودة المعلومة المحاسبية على القرار الاستثماري	53
خلاصة	56
الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر – الفجوج – قالمة	
تمهيد	58
المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة ميدان الدراسة	59
المطلب الاول: التعريف بالمؤسسة ميدان الدراسة وأهدافها	59
أولا: التعريف بالمؤسسة ميدان الدراسة	59
ثانيا: أهداف المؤسسة	61

المطلب الثاني: هيكلة ومكونات المؤسسة	61
أولا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	61
ثانيا: مصالح وإدارات المؤسسة	63
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	66
المطلب الأول: منهجية وأدوات جمع البيانات	66
أولا: منهجية الدراسة	66
ثانيا: الأدوات المنهجية المستخدمة	66
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	68
أولا: مجتمع الدراسة	68
ثانيا: عينة الدراسة	68
المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة	69
المطلب الأول: تحليل وتفسير البيانات الميدانية	69
أولا: تحليل البيانات الشخصية	69
ثانيا: تحليل اتجاهات آراء العينة	75
المطلب الثاني: التوزيع الطبيعي واختبار الفرضيات	89
أولا: التوزيع اطبيعي	89
ثانيا: تحليل الارتباط بين المتغيرات واختبار الفرضيات	90
خلاصة	96
الخاتمة العامة	98
قائمة المراجع	104
قائمة الملاحق	112
الملخص	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1 – 1	أوجه الإختلاف بين البيانات والمعلومات المحاسبية.	7
1 – 2	مقارنة بين القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة.	36
1 – 3	توزيع عينة الدراسة.	68
2 – 3	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	69
3 – 3	توزيع أفراد العينة حسب السن.	70
4 – 3	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.	71
5 – 3	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.	72
6 - 3	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.	73
7 – 3	توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في المنصب.	74
8 – 3	تحديد معامل ثبات وصدق الدراسة.	75
9 – 3	معامل الارتباط لبعد الملاءمة.	76
10 – 3	معامل الارتباط لبعد الموثوقية.	77
11 – 3	معامل الارتباط لبعد تحسين الثبات والقابلية للمقارنة.	77
12 – 3	معامل الارتباط لبعد اتخاذ القرار.	78
13 – 3	معامل الارتباط لبعد اتخاذ القرار الاستثماري.	79
14 – 3	معامل الارتباط لبعد جودة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري.	79
15 – 3	طول الخلايا حسب مقياس ليكارت الخماسي.	80
16 – 3	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجودة المعلومة المحاسبية.	81
17 – 3	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتخاذ القرار الاستثماري.	85
18 – 3	يوضح معامل الارتباط واختبار الفرضية الأولى.	91
19 – 3	يوضح معامل الارتباط واختبار الفرضية الثانية.	92
20 – 3	يوضح معامل الارتباط واختبار الفرضية الثالثة.	93
21 – 3	معامل التحديد ومعامل الإرتباط	94

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1 – 1	المعلومة المحاسبية وغير المحاسبية.	6
1 – 2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب معايير المحاسبة المالية الأمريكية.	18
1 - 2	سيرورة القرار الاستثماري.	50
1 – 3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر.	62
2 – 3	تمثيل عينة الدراسة حسب الجنس.	70
3 – 3	تمثيل عينة الدراسة حسب السن.	71
4 - 3	تمثيل عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.	72
5 – 3	تمثيل عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.	73
6 – 3	تمثيل عينة الدراسة حسب الوظيفة.	74
7 – 3	تمثيل عينة الدراسة حسب الأقدمية في المنصب.	75
8 – 3	اختبار فرضية أن قيم البواقي مستقلة عن بعضها.	90

المقدمة العامة:

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عدة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية وتكنولوجية، تنعكس بشكل أو آخر عليها، وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من أجل تحقيق تقدمها وازدهارها لكن غالبا ما يكون من أجل الحفاظ على بقائها.

كما أدى كبر حجم المؤسسات وتعقد وتشابك نشاطاتها واشتداد المنافسة، وتضخم عدد المعطيات والمؤشرات إلى ضرورة توفير معلومات دقيقة تفيد بشكل فعال متخذي القرارات في كافة المستويات داخل المؤسسة.

في هذا الإطار تعد المعلومات المحاسبية أهم أنواع المعلومات التي تهم المؤسسة في مختلف عملياتها التسييرية سواء على المدى القصير، المتوسط، أو الطويل، حيث أنها تعتبر نتاج نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية،كانت تستخدم من طرف إدارة هذه الأخيرة فقط ولأغراض محدودة. أما الآن اتسعت دائرة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية وتعددت الأطراف التي تستفيد منها، فبعدما كانت مختلف الجهات المستخدمة لهذه المعلومات تبحث عن الحصول على أكبر حجم ممكن منها أصبحت الآن تبحث عن الحصول على تلك المعلومات المحاسبية الجيدة لتساعدها على بلوغ الأهداف المرجوة منها لاسيما منها اتخاذ القرارات الجيدة.

وفي هذا الصدد يعتبر القرار الاستثماري أهم وأخطر القرارات التي يتخذها مختلف المستثمرين، المسيرين لما لها من أهمية بالغة إضافة إلى عدم إمكانية الرجوع فيها. ويعتبر نجاح واستمرار المؤسسة رهن صحة ودقة القرارات المتخذة التي تعتمد أساسا على ما يتوافر لدى متخذ القرار من معلومات حيث أنه لا يمكن التوصل إلى القرار الرشيد إلا بتوفر معلومات مفيدة تعتبر مادة القرار وأساسه. وهذا ما سنحاول التطرق له في دراستنا هذه.

- **إشكالية الدراسة:**

أصبحت المعلومة المحاسبية جزءا هاما من عمل الادارة وموردا أساسيا تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها، كما أن المعلومات المحاسبية لها دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن ذلك. وقد كان اختيارنا لجودة المعلومة المحاسبية محاولة منا لإظهار تأثيرها الإيجابي أو السلبي على اتخاذ القرار الاستثماري ومن هنا يمكننا بلورة مشكلة الدراسة وصياغتها في التساؤل التالي:

ما هو أثر جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري بمطاحن عمر بن عمر– الفجوج– قالمة؟

يندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن إيرادها على النحو التالي:

- هل يوجد تأثير بين ملاءمة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري بمطاحن عمر بن عمر –الفجوج– قالمة؟
- هل يوجد تأثير بين بين موثوقية المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري بمطاحن عمر بن عمر–الفجوج– قالمة؟
- هل يوجد تأثير بين تحسين الثبات والقابلية للمقارنة للمعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري بمطاحن عمر بن عمر–الفجوج– قالمة؟

للإجابة على هذا التساؤل الجوهري والأسئلة الفرعية التي تم طرحها، سوف نقوم بدراسة تحليلية تتناول كل من جودة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري، وكذا العلاقة الموجودة بين جودة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر – الفجوج– كنموذج حي عن المؤسسة الاقتصادية.

- **فرضيات الدراسة**

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات تندرج كلها ضمن الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد تأثير بين جودة المعلومة المحاسبية من خلال خصائصها النوعية واتخاذ القرار الاستثماري بمطاحن عمر بن عمر–الفجوج– قالمة.

الفرضية الأولى:

لا يوجد تأثير بين ملاءمة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري بمطاحن عمر بن عمر–الفجوج– قالمة.

الفرضية الثانية:

لا يوجد تأثير بين موثوقية المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري بمطاحن عمر بن عمر–الفجوج– قالمة.

الفرضية الثالثة:

لا يوجد تأثير بين تحسين الثبات والقابلية للمقارنة للمعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري بمطاحن عمر بن عمر–الفجوج– قالمة.

- **أسباب اختيار الموضوع**

تعددت الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ومنها:

- دراسة الإطار الفكري والمفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وإبراز دورها في زيادة درجة ملاءمة وموثوقية التقارير المالية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.
- قلة الكتابات والأعمال الأكاديمية التي تسلط الضوء على جودة المعلومة المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرار الاستثماري.
- الرغبة في معالجة موضوع يشمل في آن واحد جانب جودة المعلومة (مفهومها، معاييرها...الخ)، وجانب اتخاذ القرار الاستثماري (مفهومه، سيرورته...الخ).
- محاولة تسليط الضوء أكثر على اهتمام الباحثين بجودة المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري.

وبصفة عامة يمكن القول أن مبررات اختيار الموضوع تتمثل في كل من المبررات الذاتية والتي تتمثل في الرغبة الشخصية والاهتمام بهذا الموضوع والتوسع فيه نظرا لارتباطه بمجال تخصص مالية ومحاسبة، ثم المبررات الموضوعية التي يمكن تلخيصها في الأهمية البالغة لجودة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري بأي مؤسسة اقتصادية مهما كانت طبيعة نشاطها.

- **أهمية الدراسة**

لقد باتت المعلومات المحاسبية تمثل موردا جوهريا لبيئة الأعمال في عصرنا الحالي، ففي ظل المنافسة الحادة على جذب الاستثمارات والموارد المتاحة لدى الأفراد والمؤسسات وكافة قطاعات المجتمع فإن التركيز على المعلومة المحاسبية يعد من أهم عوامل النجاح في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول بالدراسة والتحليل موضوع مهم موضع اهتمام المؤسسات الاقتصادية عامة وخاصة، إذ أن عملية اتخاذ القرار لا تتم بالصورة المنشودة بدون توافر معلومات محاسبية تمتاز بالجودة المطلوبة من خلال توفرها على الخصائص النوعية المتعارف عليها. علاوة

على أن القرار الاستثماري يتطلب معلومات أكثر دقة وأكثر تخصصا لتأثير ذلك القرار على مستوى جميع هياكل الشركة.

- **أهداف الدراسة**

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع:

- التعرف على ماهية المعلومات المحاسبية، وتبيين الاتجاهات الحديثة فيما يتعلق بمعايير جودتها.
- الوصول إلى كيفية اتخاذ القرار الاستثماري.
- قياس مدى توفر معلومات محاسبية كافية للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- تحديد مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- توضيح أثر جودة المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري.
- إبراز المشاكل التي تواجه عملية اتخاذ القرار الاستثماري في ظل غياب جودة المعلومات المحاسبية.
- التعرف على آراء أهل الاختصاص والمتمثلين في المهنيين (محافظي الحسابات...) والأكاديميين (أساتذة الجامعة) فيما يخص أثر جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري.

- **متغيرات الدراسة**

وتتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير المستقل: جودة المعلومة المحاسبية

لكي تتميز المعلومات المحاسبية بالجودة يجب توفرها على الخصائص النوعية (الملاءمة، الموثوقية، الثبات، القابلية للمقارنة).

المتغير التابع: اتخاذ القرار الاستثماري

يتمثل في القرارات الاستثمارية التي يتخذها مستخدمو المعلومات المحاسبية والمتمثلة بتأثير الخصائص النوعية على سلوك متخذي القرار الاستثماري وباتجاه اتخاذ القرارات السليمة.

- **المنهج المتبع في البحث**

بهدف تحقيق الدراسة وتحليل فرضياتها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجزء النظري، أما الجزء التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي من أجل

التحليل الجيد والدقيق للظاهرة، واستخلاص النتائج المناسبة لها. حيث اعتمدنا في عملية جمع البيانات على المصادر المكتبية والإلكترونية فيما يخص الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على الاستبيان (الاستمارة)، الملاحظة والمقابلة.

- **الدراسات السابقة**

بعد الاطلاع على المراجع المتاحة وجدنا مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا الحالية نستعرضها بايجاز كما يلي:

دراسة أحمد عبد الهادي شبير (2006): دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية –دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين–، رسالة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الاسلامية، غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين، ومدى استخدام الإدارة في هذه الشركات. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تلعب المعلومة المحاسبية دورا هاما وحيويا عند اتخاذ القرارات الإدارية في الشركة.
- هناك اعتماد كبير على القوائم المالية في الحصول منها على معلومات محاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية، تلتزم الشركات المساهمة العامة بنشر معلومات تفصيلية وتوضيحية مرفقة مع القوائم المالية لتعزيز الحصول على معلومات محاسبية أكثر وضوحا لاستخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية.

ومن أهم توصيات هذه الدراسة:

- ضرورة التوسع في استخدام المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط بكافة أنواعها ورسم السياسات المستقبلية للشركة، ودعم الإدارة العليا في الشركات المساهمة لدوائر الإدارة المالية، وتزويدها بالكفاءات والخبرات لتساعد العاملين فيها بالارتقاء بمستواهم العلمي والمعرفي في مجال المحاسبة، لتقديم معلومات ومخرجات محاسبية ذات دقة وموضوعية عالية.

دراسة جربوع يوسف محمود(2007): مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين –دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين–، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 15، العدد 02.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مجالات مساهمة المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، ومدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية المنشورة في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

وأوضحت النتائج أن:

- إدارة هذه الشركات يعتمدون على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية.
- المؤسسات المساهمة تستخدم كادرا متخصصا من المحاسبين لديهم معرفة جيدة، والقدرة على إعداد التقارير تحتوي على معلومات محاسبية تتميز بالدقة والموثوقية.

وأوصت الدراسة أن:

- ضرورة قيام الشركات المساهمة بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع القوائم المالية لشركات أخرى تعمل في نفس المجال.
- ضرورة دعم الإدارة أقسام المحاسبة بالكفاءات والخبرات اللازمة لتنفيذ الأعمال بطريقة جيدة.

دراسة علي المجهلي (2008): خصائص المعلومة المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار-دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة الإطار الفكري والمفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وتوضيح أثرها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- توفير التقارير المالية التي تنشرها الشركات التجارية في اليمن معلومات محاسبية ذات جودة تؤثر على اتخاذ القرارات.
- تشكل التقارير المالية المصدر الأساسي لمتخذ القرار وهي مصدر ثقة المجتمع المالي.

دراسة مداحي عثمان (2009): دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-، مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر3. حيث تم التطرق فيها إلى أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات وإبراز الفكر المحاسبي الذي تطرق إلى القوائم المالية من حيث مفاهيمها و أهدافها ومفاهيم عناصر القوائم المالية مع التركيز على الإطار الذي جاء به مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ولجنة

معايير المحاسبة الدولية وكذلك محاولة زيادة قدرة وكفاءة مستخدمي القوائم والتقارير المالية على التحليل واتخاذ القرارات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج رئيسية من بينها:

- أن نظام المعلومات المحاسبي من أكثر مصادر المعلومات قدرة على إنتاج تقارير وقوائم مالية تحظى بثقة المجتمع المالي.
- كما اعتبرت أن نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الفرعية الموجودة بالمؤسسة لما يؤديه من عمليات تجميع البيانات والمعلومات المحاسبية التي تعكس بصدق الأحداث الاقتصادية ذات الصلة بالمؤسسة.

دراسة سليمان عتير (2012): دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية الوادي، مذكرة ماجيستير. وقد تلخصت نتائج هذه الدراسة في الآتي:

- التعريف بمختلف مصالح الرقابة الجبائية وبدور كل منها.
- توضيح العلاقة بين الرقابة الجبائية والمعلومات المحاسبية من خلال التصريحات الجبائية.
- لفت الانتباه إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الرقابة الجبائية في التحسين من جودة المعلومات المحاسبية.

- **محتويات الدراسة**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات المعروضة، قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى الإطار النظري لجودة المعلومة المحاسبية من خلال التعريف بالمعلومة المحاسبية، مصادرها وأنواعها، إضافة إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية، كما تناول مفهوم جودة المعلومة المحاسبية وأهم خصائصها، بالإضافة إلى المعايير العامة لقياسها والعوامل المؤثرة فيها.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى الأسس النظرية لأثر جودة المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري، من خلال التعريف باتخاذ القرار، أهميته، مراحله إضافة إلى أنواع وأساليب اتخاذ القرارات، وتناول أيضا مفهوم القرار الاستثماري والمبادئ التي يقوم عليها، أنواع وسيرورة القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها، وأخيرا توضيح العلاقة بين جودة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري.

الفصل الثالث: تم تخصيصه للدراسة التطبيقية بمطاحن عمر بن عمر – الفجوج – قالمة، حيث تم التطرق فيه إلى تقديم المؤسسة ميدان الدراسة من خلال التعريف بالمؤسسة، أهدافها والهيكل التنظيمي لها، وتناول أيضا الإطار المنهجي للدراسة الميدانية من خلال عرض للأدوات المنهجية المستخدمة في

الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة. وأخيرا تحليل وتفسير البيانات الميدانية من خلال تحليل البيانات الشخصية وتحليل اتجاهات آراء العينة، بالإضافة إلى التوزيع الطبيعي واختبار فرضيات الدراسة.

- **صعوبات الدراسة**

تعرضنا من خلال انجاز بحثنا هذا لجملة من الصعوبات منها:

- ندرة المراجع المتخصصة في جودة المعلومة المحاسبية.
- طول مدة استرجاع الاستمارات الموزعة على موظفي المؤسسة المستقبلة.
- عدم التجاوب في الإجابة على الاستبيانات الموزعة.

تمهيد:

مما لا شك فيه أن تعدد فروع المعرفة المحاسبية في الحاضر يؤدي إلى تعدد وتنوع نتائج المحاسبة من بيانات ومعلومات، فالمحاسبة وان ظلت تحتفظ بدورها في التذكرة والتقرير قد أصبحت كما سبق القول المصدر الرئيسي والأساسي للبيانات والمعلومات التي يتم الارتكاز عليها في اتخاذ القرارات. تعتبر المعلومة المحاسبية المقوم والموجه للقرار والتي يتكون منها أساسا لما توفره هذه المعلومات من أمن وضمان كمتطلبات أساسية وضرورية في عالم الأعمال، وعليه يجب أن تكون هذه المعلومة المحاسبية ذات جودة عالية.

وحتى تكون المعلومة المحاسبية مفيدة فانه يجب أن يتوافر فيها خصائص معينة وذلك حتى تكون معلومات ذات دلالة بالنسبة لمستخدميها بصفة عامة لتساعدهم في اتخاذ القرارات، فالاستغلال والتحكم الأمثل لهذه المعلومات يحقق نجاحا وضمانا لاستمرار وتطور المؤسسات حيث أن جودة اي نظام يتحدد بدرجة كبيرة على موثوقية مخرجاته ومنه فإن قياس جودة المعلومة المحاسبية يكون بمدى توافر خصائص المعلومة المحاسبية. وهو ماسنحاول التطرق من خلال تقسيم فصلنا هذا إلى:

المبحث الأول: أساسيات حول المعلومة المحاسبية

المبحث الثاني: جودة المعلومة المحاسبية

المبحث الثالث: المعايير العامة لقياس جودة المعلومة المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها

المبحث الأول: أساسيات حول المعلومة المحاسيبة

المعلومة المحاسبية لها أهمية بالغة لمجموعة من المستخدمين في تقديم معلومات هامة تخدمهم في اتخاذ القرارات وهذا كل حسب استفادتهم من تلك المعلومات. ونحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم المعلومة المحاسبية وأهميتها، وكذلك التعرف على مختلف أنواعها ومستخدموها.

المطلب الأول: ماهية المعلومة المحاسبية

يعد مفهوم البيانات والمعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل في الاستخدام اليومي، حيث إن هناك عدم تمييز واضح بين هذين المفهومين، و يرى العديد من الباحثين أنه لا بد من التمييز بين المفهومين كمدخل لدراسة المعلومات المحاسبية.

أولا: مفهوم وأهمية المعلومة المحاسبية: سنقوم أولا بتقديم مفهوم للمعلومة المحاسبية وأهميتها.

1. مفهوم المعلومة المحاسبية

قبل التطرق لمفهوم المعلومة المعلومة المحاسبية يجب التفرقة بينها وبين المصطلحات التالية:

تعريف البيانات: هي عبارة عن:

- الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج[1].
- هي حقائق أولية معبر عنها برموز أو صفات ليس لها معنى ومن غير الممكن أن تؤثر على القرارات إلى أن يتم تحويلها إلى معلومات[2].
- كما تعرف بالبيانة وهي علاقة مكتوبة ومسجلة وممثلة بيانيا، منصوصة وشفهية[3].

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص13.

[2] حسين القاضي ومأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص130.

[3] Humbert lesca, l'information stratégique du dirigeant, revue francaise de gestion, dossier sur les systemes d'inforrmation, n49, 1989, p15.

تعريف البيانات المحاسبية: هناك أمثلة كثيرة على البيانات في الحياة العملية منها أرقام الإنتاج، أرقام المبيعات، أرقام المخزون. تمثل الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية الأساس في الحصول على البيانات المحاسبية التي يمكن أن تصنف تبعا لتلك الأحداث إلى صنفين رئيسيين[1]:

- بيانات مالية: تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية ويتبعها أثرا ماليا بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية، وهي تشمل كافة الأحداث الرئيسية التالية: الأحداث التمويلية، الرأسمالية والإرادية.
- بيانات غير مالية: تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية ولا يتبعها أثر مالي، وهي على نوعين: بيانات كمية يعبر عنها بصورة كمية، وبيانات غير كمية التي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية اصبحت يتم التعبير عنها بصورة وصفية نظرا لصعوبة قياسها بصورة كمية.

تعريف المعلومة: هي عبارة عن:

- البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرارات[2].
- كما تعرف أيضا على أنها بيانات وضعت في محتوى ذات معنى ودلالة لمتلقيها الذي يخصص لها قيمة لأنه يتأثر بها، أو لأنها تحقق له منفعة[3].
- هي صورة للأهداف المرسومة من قبل، وهي تخفف من حالة عدم التأكد، وقيمتها تكمن في تأثيرها على القرارات والمشاريع[4].
- هي بيانات معالجة بشكل ملائم و تعطي معنى كاملا بالنسبة للمستفيد منها لتمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرار[5].

---

[1] زياد عبد الكريم القاضي ومحمّد خليل أبو زلطة، **تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص368.

[2] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص23.

[3] ادريس وثابت عبد الرحمن، **نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص69.

[4] Cathrine lesnard rt Sylvie verbrugghe, organisastion et gestion de l'entreprise, paris, dunod 2eme édition,1995, p7.

[5] نواف محمّد عباس الرّماحي، **تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، 2009، ص15.

تعريف المعلومة المحاسبية: تعرف المعلومة المحاسبية بأنها:

- كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من استخدامها[1].
- وتعرف المعلومة المحاسبية أيضا على أنها البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، وتكون المعلومة المحاسبية كمية كالقوائم المالية وتقارير الأداء عن التنفيذ الفعلي للموازنات، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار[2].
- وقد عرفت كذلك على أنها عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أنها تمثل لغة وأداة اتصال مابين معهدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات[3].

ومنه فإن التعاريف السابقة للمعلومة المحاسبية تظهر تباين في وجهات النظر حول نوعية المعلومة المحاسبية بتبيان الهدف من إنتاجها، وكذلك نوع القرارات المراد اتخاذها سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا. وهكذا فإن المعلومات المحاسبية هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول علي مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل.

والشكل التالي يوضح لنا المعلومة المحاسبية وغير المحاسبية:

[1] قاسم إبراهيم لحبيطي وزياد هاشم السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص27.

[2] جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص8.

[3] كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص303.

شكل رقم (1-1): المعلومة المحاسبية وغير المحاسبية

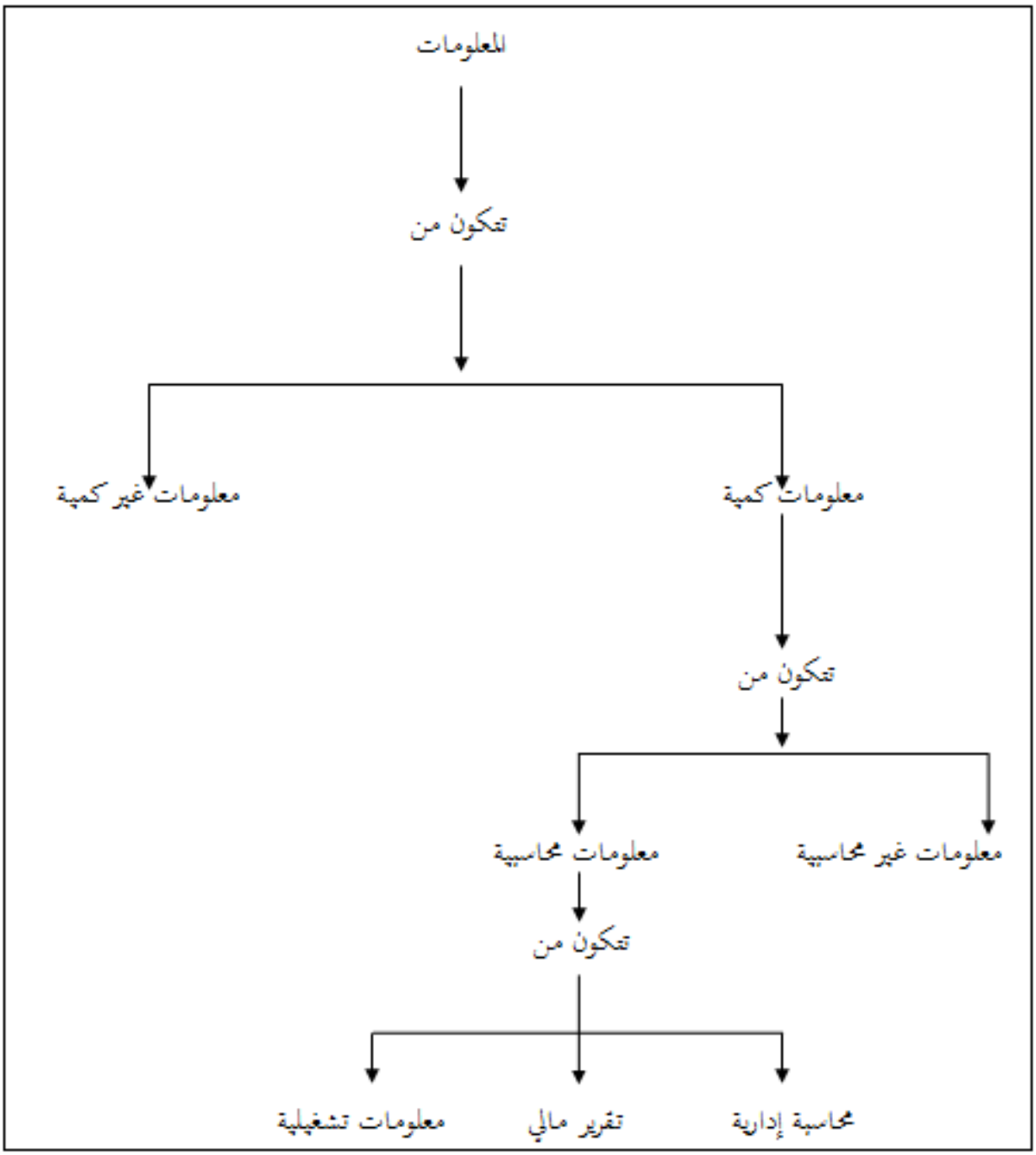

المصدر: أمين السيد أحمد مصطفى، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص45.

وللتفرقة بين البيانات والمعلومة المحاسبية نوضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (1-1): أوجه الإختلاف بين البيانات والمعلومات المحاسبية

الرقم	أوجه الاختلاف	البيانات	المعلومات
1	**طبيعتها**	مواد خام تمثل قيم وحقائق أولية	قيم وحقائق نهائية
2	**موقعها في النظام المحاسبي**	تمثل مدخلات في النظام	تمثل مخرجات في النظام
3	**مصدرها**	يتم الحصول عليها من المستويات الدنيا داخل النظام وخارجه	يتم الحصول عليها من المستويات العليا من داخل النظام
4	**دلالتها**	ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة	ذات دلالة مستقبلية تنبؤية بدرجة كبيرة
5	**قيمتها الاقتصادية**	ذات دلالة اقتصادية بسيطة	ذات دلالة اقتصادية عالية
6	**أثرها على القرارات**	ليس لها تأثير مباشر على القرارات	ذات تأثير مباشر في ترشيد ومساندة القرارات
7	**العلاقة بين مفرداتها**	مفردات مستقلة عن بعضها البعض ولا يوجد رابط بينهما	ترتبط ببعضها البعض بعلاقة تبادلية متشابكة

المصدر: حكمت أحمد الراوي، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة**، دار النشر للثقافة والتوزيع، عمان، 1999، ص40.

من خلال الجدول نستنتج أن المعلومات هي نتائج البيانات النهائية بعد ترتيبها وتحليلها ومعالجتها وتفسيرها وتستند إلى حقائق ونظريات، كما نلاحظ أنه يوجد فروق جوهرية بين البيانات والمعلومات حيث تعتبر البيانات هي المادة الخام التي يتم معالجتها لكي يتم الحصول على المعلومات.

2. أهمية المعلومة المحاسبية

تنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد اللازمة للنشاط الإقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات إلى الجهات المستفيدة تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتابهم، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وذلك عندما يستخدم متخذو القرارات تلك المعلومات كنسب احتمالية لإختيار بين تلك البدائل المتاحة[1].

وقد ازدادت أهمية المعلومة المحاسبية في الوقت الحاضر، ويمكن إجمال العوامل التي أدت إلى زيادتها في مايلي[2]:

- **النمو في حجم الوحدة الاقتصادية:** إن ازدياد حجم غالبية الوحدات يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة ودائمة.
- **ازدياد قنوات الاتصال في الوحدة الاقتصادية:** الأمر الذي يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية وتبادلها معا.
- **تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية:** لم يعد هدف الوحدة محصورا بتعظيم الربحية بل تعددت أهدافها، الأمر الذي يتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
- **التأثر بالبيئة الخارجية:** من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة.

ومنه فالمعلومة المحاسبية هي وسيلة أساسية وأداة فاعلة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وتزداد أهمية المعلومة المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والإجتماعية وغيرها[3].

ثانيا: مصادر المعلومة المحاسبية: تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المادة الأساسية للتحليل المالي، وهي مصدر مهم من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدين، وهي الإطار الأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم، كما تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات.

---

[1] زياد عبد الكريم القاضي ومحمد خليل أبو زلطة، مرجع سابق، ص369.

[2] نفس المرجع، ص378 - 379.

[3] عبد الحي مرعي، **المعلومة المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات**، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1993، ص9.

1. **القوائم المالية:** تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: الأوّل: قوائم مالية أساسية وهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي: قوائم الدخل، الوضع المالي، التدفق النقدي والتغير في حقوق الملكية.أمّا القسم الثاني فيضم القوائم المكملة التي تعد بشكل اختياري من قبل المنشآت بناء على ظروف معينة مثل: قوائم القيمة المضافة والقوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم المالية الأساسية[1]. ومكونات القوائم المالية الأساسية هي:

أ. **الميزانية العمومية:** وهي أهم القوائم المالية على الإطلاق وهي خلاصة التطبيق العملي للمبادئ المحاسبية فهي مرآة تعكس الوضع المالي للمنشأة في لحظة من اللحظات، وذلك من خلال ما تحتويه من موجودات ومطلوبات وحق الملكية، وبتعبير آخر فإنّ الميزانية العمومية ماهي إلاّ صورة فوتوغرافية لأوضاع المنشأة المالية في لحظة إعدادها فهي وصف ساكن للمركز المالي للمنشأة، تتألف من جانبين: جانب تندرج فيه جميع موجودات المنشأة والآخر يسمى بجانب المطلوبات وحق الملكية تندرج فيه جميع التزامات المنشأة اتجاه مالكيها وتسمى بحقوق الملكية (Owner Equiry)[2].

ب. **قائمة الدخل:** تمثل قائمة الدخل أحد القوائم المالية الأساسية، التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولا إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة (من ربح وخسارة)[3].

ج. **قائمة التغيرات في حقوق الملكية Statement of changes in equity:** كما جاء في المعيار الدولي رقم (1) المعدل – عرض القوائم المالية– فإن المنشأة يجب أن تقدم هذه القائمة كمكون مستقل في القوائم المالية إلى جانب القوائم المالية التقليدية، وهذه القائمة تحتوي على مايلي[4]:

- الربح أو الخسارة الصافية عن الفترة.
- بنود الدخل (شاملة المكاسب) والمصروفات (شاملة الخسائر).
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية .
- معاملات رأس المال والتوزيعات مع/ إلى ملاك المنشأة.

---

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان،2006ص28.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، مؤسسة الورّاق للنشر والتوزيع، عمّان، 2011، ص45.

[3] قاسم محسن ابراهيم لحبيطي وزياد هاشم هاشم يحيى، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011، ص27.

[4] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص169.

- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في أوّل المدة وفي تاريخ الميزانية والتحركات من خلال الفترة.

د. **قائمة التدفقات النقدية Cash Flow Statement**: وهي قائمة تتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال فترة مالية معينة في المنشأة، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمنشأة في تاريخ معين وتكتسب أهميتها استنادا إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها استنادا إلى أساس الاستحقاق.

2. **الملاحظات Notes**: وتتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية، وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية. إضافة الإفصاح عن الالتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال[1].
3. **تقرير مدقق الحسابات**: بالإضافة إلى القوائم المالية تحتوي التقارير السنوية للشركات على تقرير مدقق الحسابات الخارجي، والذي يرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يقوم المدقق من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصه لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها ومدى تمثيلها لواقع الأمور في المنشأة عن فترة مالية معينة كما يوضح المدقق رأيه بمدى توافق إعداد هذه القوائم المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى بيان رأيه بخصوص كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية.
4. **تقرير مجلس الإدارة**: وهو التقرير الذي عادة ما يبدأ به التقرير السنوي للشركة، ليقوم به مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة الشركة خلال فترة مالية معينة، حيث يتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج، مركز الشركة المالي والسنوي بالإضافة إلى حجم المبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي أنجزتها الشركة خلال العام وما تنوي إنجازه في العام القادم، هذا بالإضافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو التقارير والقوائم المالية[2].

[1] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص97.

[2] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص51.

المطلب الثاني: أنواع المعلومة المحاسبية ومستخدموها

في هذا المطلب سنقوم بالتطرق إلى أنواع ومستخدمو المعلومة المحاسبية.

أولا: أنواع المعلومة المحاسبية: المحاسبة تمثل نظاما للمعلومات التي بأمس الحاجة إليها كل من متخذي وصانعي القرارات. تصنف تلك المعلومات إلى عدة أنواع وذلك تبعا لمعايير مختلفة منها:

1. **حسب معيار الإفصاح:** حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى نوعين هما[1]:
   أ. **معلومات محاسبية إجبارية:** هي تلك المعلومات الواجب إنتاجها والإفصاح عنها قانونا من طرف المؤسسة الاقتصادية وتتمثل في المعلومات المدونة في الدفاتر الإجبارية كدفتر اليومية والمعلومات المتضمنة في القوائم المالية المطلوب إعدادها.
   ب. **معلومات محاسبية اختيارية:** هي تلك المعلومات غير الإلزامية مثل خطاب الإدارة إلى المساهمين، التقارير الخاصة للإدارة الداخلية (تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل)، الموازنات وبطاقات التكاليف وغيرها.
2. **حسب معيار الغرض من الاستخدام:** تبويب أنواع المعلومات المحاسبية حسب هذا المعيار كمايلي[2]:
   أ. **معلومات مالية:** وهي معلومات تختص بتوفير سجل من الأحداث الاقتصادية، التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح وخسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

ويلاحظ أنّ هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وبما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت، كما أنها تركز على الاستخدام الخارجي(من قبل الجهات الخارجية) بصورة أكبر. ورغم الإقرار بأهمية هذه المعلومات فإنه من المفضل للأغراض العملية أن يتم الإعلام عن الأمر مقدما لكي يمكن اتخاذ القرار قبل أن يصبح الأمر متأخرا، وهو ما يعد عملا مفيدا يمكن أن يقوم به المحاسب، نظرا لعدم القدرة على تغيير الماضي.

ب. **معلومات عن التخطيط والرقابة:** وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة

[1] حامدي علي، **أثر جودة المعلومة المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستر في المحاسبة، كلية التجارة، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص58.

[2] زياد عبد الكريم القاضي، مرجع سابق، ص370-380.

لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية، حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء، وتحديد مسؤولية الأفراد الذين يتم مساءلتهم محاسبيا، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط، بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الإدارية من خلال الاعتماد على مراكز التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية...الخ.

ويلاحظ أنّ هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية...الخ.كما يلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التخطيط والرقابة، حيث أنها تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من خلال مساعدها في تجهيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها و البحث في أسبابها وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها قبل فوات الأوان.

ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات كل من:

- نظام محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية.
- نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التخطيطية.
- نظام الرقابة الداخلية.

ج. **معلومات لحل المشكلات**: وهي تتعلق بتقييم القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة)، وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة داخليا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى.

ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأساس.

3. **من حيث دلالتها**: تنقسم المعلومات من حيث دلالتها إلى[1]:

أ. **المعلومات المحاسبية عن الفترة السابقة (تاريخية)**: وهي عبارة عن المعلومات المحاسبية الفعلية التي تتضمنها القوائم المالية والمتمثلة بكافة أرصدة الحسابات التي تظهرها كل من قائمة المركز المالي والتي تعكس النتائج الفعلية عن الفترة أو الفترات المالية السابقة للحكم على مستوى الأداء

[1] كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص306-307.

الفعلي ومدى انسجام مستوى الانجاز مع الأهداف الآنية والأهداف الإستراتيجية للوحدة المحاسبية، ونستطيع الحصول على تلك المعلومات من سجلات المحاسبة المالية.

ب. **المعلومات المحاسبية عن الفترة الحالية:** مما لا شك فيه أن البيانات الفعلية عن النتائج السابقة تكون عاجزة عن معالجة أي خلل، حيث يحدث للوقوف عليه حال حدوثه، مما يستلزم ضرورة تأمين معلومات محاسبية تعكس مستوى الأداء الحالي، ليتم مقارنته بما كان سائدا في الفترة السابقة، والتعرف على آفاق التطور ومعالجة الخلل والقصور من سجلات محاسبة التكاليف وبالذات التي تطبق أنظمة التكاليف الفعلية.

ج. **المعلومات المحاسبية عن الفترة اللاحقة:** بالرغم من كون المعلومات المحاسبية التي تعكس الأداء الحالي تعتبر أفضل وأهم لأغراض الرقابة، ولكنها تبقى عاجزة عن أداء دورها التخطيطي للفترات المستقبلية اللاحقة مما يؤمن إمكانية ليس مجرد التعرف بها على الأخطاء وأوجه القصور حال حدوثها ومحاولة تجنبها. مما يساعد متخذي القرارات على دراسة حالات عدم التأكد والتي تتطلب إصدار قرارات عن معالجة المستقبل بناء على المعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من تطبيق أنظمة الموازنات التخطيطية من جهة وأنظمة محاسبة التكاليف من جهة أخرى.

4. **من حيث مصدرها:** وتتمثل في[1]:

أ. **معلومات داخلية:** هي معلومات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة نفسها، تتمثل هذه المعلومات في تقارير الأداء، الموازنات، القوائم المالية الدورية أو السنوية وغيرها.

ب. **معلومات خارجية:** هي معلومات يتم الحصول عليها من أطراف خارجية عن المؤسسة، تتمثل هذه المعلومات على سبيل المثال في القوائم المالية لمؤسسات أخرى يتم التعامل معها كالموردين والزبائن.

5. **من حيث قابليتها للقياس:** وتتكون من[2]:

أ. **معلومات كمية:** هي تلك المعلومات المعبر عنها سواء بالوحدات النقدية أو بوحدات قياس أخرى والتي تكون معبرة عن أحداث الماضي، الحاضر والمستقبل، كقيمة المبيعات المحققة، عدد الوحدات المنتجة، النقدية الموجودة في الصندوق، الإيرادات المتوقعة من استثمار معين.

ب. **معلومات وصفية:** هي تلك المعلومات التي تعبر عن عناصر معنوية أو انطباعات وغيرها والتي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أو عددية، كنوع المادة، نوع وأهمية المنتج، آراء وانطباعات المستهلكين لمنتجات المؤسسة.

[1] حامدي علي، مرجع سابق، ص64.

[2] مرجع نفسه، ص65.

6. **من حيث المحتوى:** تصنف المعلومات من حيث المحتوى إلى ثلاثة أنواع[1]:

أ. **معلومات إستراتيجية:** وهي التي تغطي فترة زمنية طويلة نسبيا، وتتعلق بصياغة أهداف الشركة والخطط طويلة الأجل، للوصول إلى هذه الأهداف.

ب. **معلومات تكتيكية:** تتعلق بتنفيذ الإدارة الوسطى للاستراتيجيات الموضوعة من قبل الادارة العليا، مثل جدولة الإنتاج، وخطط الصيانة وتدريبات الأفراد.

ج. **معلومات تشغيلية:** هي التي تتعلق بعمليات الشركة اليومية مثل: المعلومات المتعلقة بحضور الموظفين، أنواع وكميات السلع المنتجة المباعة.

وتوجد تقسيمات أخرى للمعلومات المحاسبية حسب معايير أخرى نذكرها باختصار كما يلي[2]:

1. **حسب معيار درجة التفصيل:** تقسم إلى معلومات إجمالية، تفصيلية.
2. **حسب معيار التقسيم الوظيفي:** تقسم إلى معلومات مالية ومحاسبية، معلومات تسويقية، معلومات الإنتاج ومعلومات الأفراد.

ثانيا: مستخدمو المعلومة المحاسبية: من المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها. فمستخدمو المعلومات المحاسبية هم الأشخاص الراغبون في الحصول على المعلومات لاستخدامها في عملية اتخاذ القرارات. كما أنهم يجب أن يتسموا بمجموعة من الصفات منها[3]:

- القدرة على فهم محتوى المعلومة.
- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة، التي أعدت من أجلها تلك المعلومات.
- الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية سابقة.

وقد قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية FASB بتصنيف مستخدمو المعلومات المحاسبية كالآتي:

1. **المستخدمون الداخليون:** ويتمثلون في:

أ. **الموظفون(العمّال):** الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروع على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل[4].

---

[1] الطائي محمّد عبد حسين، **مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، 2009، ص50.

[2] حامدي علي، مرجع سابق، ص65.

[3] كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص47.

[4] وليد ناجي الحيالي وحسين عبد الجليل آل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2015، ص76.

ب. **المستثمرون:** يعتبر المستثمرون أكثر الأطراف المرتبطة بالمنشأة تعرضا للمخاطرة، كما أنهم أكثر الأطراف التي تجني المكاسب في حالة نجاح المنشأة وفي نفس الوقت أكثر الأطراف تحملا للخسائر في حالة فشل المؤسسة، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات بصفة مستمرة لإمكان تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة، كما يحتاج إلى المتابعة المستمرة وتقدير الاحتمالات المستقبلية لتقرير كيف تسير الأمور ولتحديد ما إذا كان يزيد من استثماراته أو يخفضها أو يتحول إلى مشروع آخر[1].

ج. **المقرضون:** وهم البنوك والمؤسسات المالية وحاملو سندات الدين، يستخدمون المعلومات المحاسبية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها. وتمثل المعاملة غير المتساوية لنسبة المخاطرة التي يتحملها المقرض في حالة الظروف السيئة، مقارنة بثبات المنفعة التي تعود عليه في حالة الازدهار، التأثير الرئيسي على وجهة نظره وعلى طريقة تحليله لاحتمالات وإمكانات تقديم الائتمان.

د. **النقابات العمالية:** تحتاج هذه الفئة إلى معلومات عن الوضع المالي ومستويات الأرباح المحققة في المؤسسة للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمل[2].

هـ. **العملاء:** العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معه أو اعتماد عليه.

و. **الحكومات ووكالاتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي نشاطات المشاريع كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المشاريع وتحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

ز. **الجمهور:** تؤثر المشاريع على أفراد الجمهور بطرق متنوعة وعلى سبيل المثال قد تقدم المشاريع مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم ورعايتها للموردين المحليين ويمكن للبيانات المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المشروع وتنوع مدى نشاطه[3].

---

[1] طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص53 .

[2] صوام ريم، **دور المعلومات المحاسبية في تفعيل عملية اتخاذ القرارات الادارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه للطور الثالث، جامعة باجي مختار عنابة، 2014-2015، ص143.

[3] وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سابق، ص77.

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومة المحاسبية

بعد أن تطرقنا إلى أساسيات المعلومة المحاسبية في المبحث الأول سنعمل في هذا المبحث على تعريف جودة المعلومة المحاسبية وتوضيح أهم خصائصها.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية

قبل القيام بتعريف جودة المعلومة المحاسبية يجب أن نوضح مفهوم الجودة في مايلي:

تعريف الجودة: فلمفهوم الجودة عدة معاني يجب التمييز بينها ومن أهمها:

- الجودة تعني خصائص المنتجات التي تلبي احتياجات ورضا الزبائن، وهي تختلف باختلاف نوع المنتجات والخدمات وطرق استخدامها.
- وتعني أيضا الخلو من أي عيوب أو أخطاء تتطلب أعادة العمل أو التسبب بأعطال المنتجات أو استياء الزبائن[1].
- كما أنها تعني مدى قدرة المنظمة على تحقيق أرباح مالية أكثر[2].

تعريف جودة المعلومات: ويقصد بجودة المعلومات:

- تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن طريق تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.
- وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها[3].

تعريف جودة المعلومة المحاسبية: تتمثل جودة المعلومة المحاسبية في:

- الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية أو القواعد الواجب اعتمادها من اجل تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية، بحيث يؤدي تحديد جملة الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية إلى مساعدة القائمين على وضع المعايير المحاسبية، وتساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية[4].

---

[1] مُحَمَّد عبد العال النعيمي، **إدارة الجودة المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص31.

[2] قاسم نايف علوان المحياوي، **إدارة الجودة في الخدمات**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص25.

[3] ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009، ص54.

[4] وثيقة انترنيت متوفرة على الموقع www.accdiscussion.com، تاريخ الاطلاع 23/02/2017، 04: 16.

- كما تعد جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية أهدافها، ويمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسين في ترشيد قراراتهم. أي أن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات[1].
- جودة المعلومات المحاسبية تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها[2].

وبهذا يمكن القول أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يمكن أن يكون شاملا ولا يقتصر على جانب واحد فقط ومهملا الجوانب الأخرى التي لا تقل في أهميتها عنها وتؤثر بشكل مباشر في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومة المحاسبية

الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية تشكل معايير أساسية Basic Criteria للاسترشاد بها في الحكم على مدى جودة هذه المعلومات في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها في اتخاذ القرار[3]. وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في إطار البيان رقم -2- الصادر سنة 1998 الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها.

والشكل التالي يبين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB:

[1] ناصر مُحَمَّد علي المجهلي، **خصائص المعلومة المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص24.

[2] مُحَمَّد أحمد ابراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، العدد الأول، مصر، 2005، ص26.

[3] كمال عبد العزيز النقيب ، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص89.

الشكل رقم (1-2): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب معايير المحاسبة المالية الأمريكية.

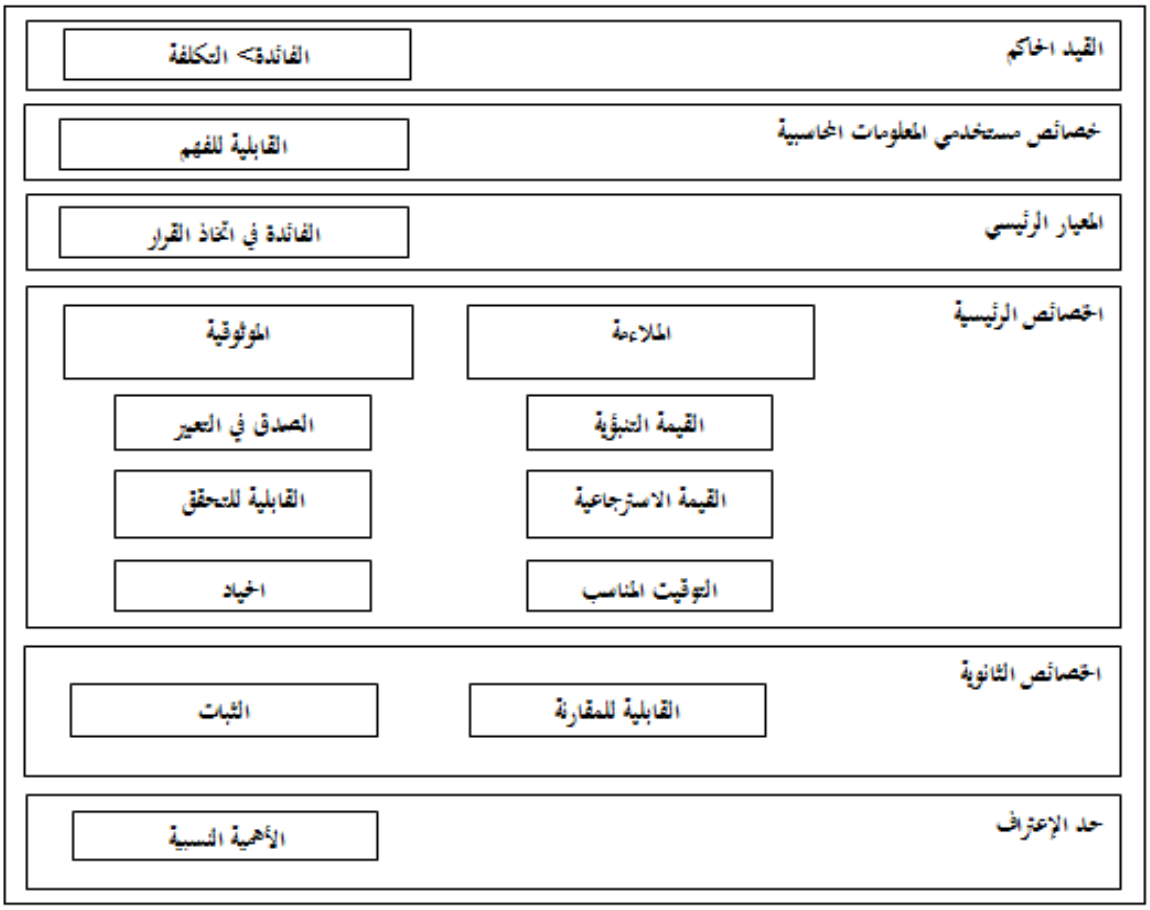

المصدر: رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص193.

أولا: خصائص تتعلق بمتخذي القرارات: أي مقدرة متخذ القرار على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لديه، فمستوى الفهم والإدراك لدى مستخدم المعلومات المحاسبية يعتبر عاملا مهما في اتخاذ القرارات، فالمستخدم الذي لا يقدر على فهم المعلومات لا يمكنه اتخاذ القرار الصائب، حتى وإن كانت هذه المعلومات ملائمة وموثوقة ويمكن الاعتماد عليها. وهنا تتبين لنا خاصية القابلية للفهم التي تعتبر حلقة وصل بين خصائص مستخدمي المعلومات وخصائص المعلومة نفسها.

القابلية للفهم: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالإبلاغ المالي هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، وتحقيقا لهذا الغرض يفترض أن لدى المستخدمين بعض المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وان لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة والملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية التي يجب تضمينها الإبلاغ المالي اعتمادا على أنه من الصعب جدا فهمها من قبل المستخدمين العاديين، كونها

تحتوي بعضا من التعقيد وبما أن الإطار المفاهيمي هو المرشد والدليل لوضع المعايير المحاسبية، فإن تحقق القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية تعتبر مطلب أساسي أو تحدي لواضعي المعايير ليتأكدوا من أن المعايير التي طوروها لتعالج المواضيع الحساسة والمعقدة تتيح إبلاغا أو إفصاحا ماليا مفهوما[1].

ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية: وتتمثل في:

1. **الخصائص النوعية الرئيسية:** هي الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية وإلا فقدت أهميتها وأصبحت غير مفيدة، وتتمثل في:

أ. **الملاءمة Relevance**: يمكن تعريف الملاءمة بأنها "قدرة تلك المعلومات على التأثير في القرار المتخذ من جانب مستخدميها وذلك بصدد التنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح قرارات وتوقعات سابقة"[2].وترتبط خاصية الملاءمة بالاستخدام الخاص للمعلومات فإذا كانت المعلومات غير ملائمة للقرار المعين فإنها لن تكون مفيدة حتى لو توافرت كافة الخصائص الأخرى. و الهدف من هذه الخاصية إذا هو اختيار طرق القياس و الإفصاح التي تساعد الأفراد الذين يعتمدون على القوائم المالية لاتخاذ القرارات[3].

ولأجل تحقيق صفة الملاءمة لتلك المعلومات لابد أن تتوفر لها الصفات النوعية أدناه:

- **التوقيت المناسب timeliness**: تتعلق هذه الخاصية بضرورة أن يحصل مستخدمي المعلومات المحاسبية على القوائم المالية في الوقت الذي تؤثر هذه المعلومات على القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات[4]. يعني تكون المعلومات مفيدة عندما تتوفر لدى متخذ القرار في الوقت المطلوب قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على قراره[5].
- **إمكانية التحقق من صحة التوقعات Feedback Value**: (التغذية العكسية) يستلزم من مستخدم المعلومات المحاسبية أن يستفاد من خاصيتها في قدرتها على التحقق من صحة التوقعات الماضية من جهة والاسترشاد بالتنبؤ بالتوقعات المستقبلية من جهة أخرى. وهذا يساعد متخذ القرار في تصحيح التوقعات وخاصة عند إعداد الموازنات التقديرية ومنها على

[1] احمد حلمي جمعة وآ خرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007، ص18-19.

[2] عطا الله احمد الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، 2013، ص 38 - 39.

[3] كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص38.

[4] محمّد حسين أبو نصار، جمعة فلاح حميدات، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص11.

[5] زينب عباس حميدي، **الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، 2007، ص42.

وجه التحديد الموازنة النقدية لكلا جانبي المدفوعات والمقبوضات لأن قدرة المعلومات في تصحيح التوقعات تساعد في تنفيذ الموازنات لمختلف الأنشطة، والعكس صحيح.

- **القدرة التنبؤية: Predicative Value** لابد للمعلومات أن تتميز بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل وزيادة الثقة فيها. وذلك لتجنب حدوث خسائر محتملة أو لزيادة الدقة في المخصصات الواجب تكوينها للمستقبل لمواجهة احتمالات نقصان الأصول أو زيادة الخصوم أو كليهما معا. وكذلك الاهتمام بقدرة المعلومات التنبؤية، طبقا لاختلاف أساليب وأدوات القياس المحاسبي، وإتباع سياسات محاسبية مختلفة تساهم في خلق القدرة التنبؤية لتلك المعلومات المحاسبية بشكل أفضل. ومثال على ذلك استخدام طريقة الأسعار الجارية لقياس الأصول الثابتة بدلا من طريقة التكلفة التاريخية وكذلك طريقة أسعار السوق أو الأسعار المتوسطة بدلا من طريقة ما يدخل أو لا يخرج أولا (FIFO) بالنسبة لتسعير المخزون الصادر من المخازن وغيرها من الأساليب المختلفة.

ب. **الوثوق في المعلومات Reliability**: لابد للمعلومات المحاسبية أن تتمتع بقدر كاف من الدقة للاعتماد عليها والثقة فيها ، وهذا يستلزم الاهتمام بمبدأ الافصاح و الموضوعية و الحيادية لتلك المعلومات ليطمئن متخذ القرار من الثقة في هذه المعلومات، باعتبارها تعبر تعبيرا صادقا و حقيقيا عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتمثل نتائج أعمال الوحدة أفضل تمثيل[1].

ولتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات لابد من توفر الخصائص الفرعية التالية:

- **المصداقية (التمثيل الصادق) Representational faithfulness**: حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية، فعلى سبيل المثال يجب أن تعبر الميزانية العمومية بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحقوق ملكية للمنشأة بتاريخ إعداد التقرير وفقا لأسس الاعتراف المحاسبية. ونجد أن هناك أصول موجودة لدى المنشأة ولكن غير ظاهرة في القوائم المالية للمنشأة لأنه لا يمكن تحديد مبلغ يعبر بصدق عن قيمتها، مثل الشهرة المولدة داخليا والتي لا يتم الاعتراف بها لعدم حدوث عملية مالية تمثل بصدق المبلغ المحدد لها.

[1] كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص90.

- **الحيادية Neutrality**: بمعنى خلو المعلومات من التحيز نحو استثارة سلوك معين أو تحقيق هدف مرغوب من قبل القائم بتوفيرها[1].
- **قابلية التحقق Verifiability**: يرى **Seinbart and Rommy** أنه لو تم إعادة القياس المحاسبي للحدث موضوع البحث من قبل العديد من المحاسبين سيتوصلون إلى نفس النتائج وبصورة مستقلة[2].
- **اكتمال المعلومات المحاسبية Completeness**: يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعنى أن لا يضطر مستخدمها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة[3].

2. **الخصائص النوعية الثانوية**: بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية التي سبق ذكرها هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بضرورة توافرها في المعلومات المحاسبية إلى جانب الخصائص النوعية الرئيسية والتي تتمثل في الخصائص المحاسبية النوعية الثانوية كالقابلية للمقارنة والثبات، والتي تساهم جنبا إلى جنب مع الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

أ. **القابلية للمقارنة Comparability**: يقصد بخاصية القابلية للمقارنة استخدام نفس طرق القياس السائدة في المؤسسة الأخرى التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي حتى يتيح لمستخدميها اتخاذ القرار بعد إجراء مقارنات مع المؤسسات المماثلة الأمر الذي يزيد من فاعلية اتخاذ القرار[4]. إن فاعلية المعلومات المحاسبية على عقد المقارنات بين بنود القوائم المالية لنفس السنة بين وحدة اقتصادية وأخرى، أو لنفس الوحدة بين سنة وأخرى تعتبر المدخل الأساسي والمنهج العلمي في إجراء التحليل المالي والمحاسبي[5].

ب. **الثبات و الاتساق في تطبيق السياسات والطرق المحاسبية Consistency**: الثبات يعتبر خاصية هامة لتحقيق إمكانية المقارنة، وتقديم معلومات مفيدة. وفي ضوء تعدد البدائل من الطرق المحاسبية مثل الاختلاف في طرق توزيع التكاليف وقياس الاستهلاك والمداخل المختلفة لتسعير المخزون السلعي والأشكال المختلفة لتصنيف وعرض البيانات المالية التشغيلية فإن

---

[1] عبد الرزّاق محمّد القاسم، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 1998، ص23.

[2] زينب عباس حميدي، مرجع سابق، ص42.

[3] أحمد حسين علي حسين ، **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التقليدية)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002/2003 ،ص27.

[4] عصفت سيد أحمد عاشور، **دراسات في نظم المعلومات المحاسبية**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1996، ص13.

[5] كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر في علم المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص92.

الطريقة المحاسبية المستخدمة يجب الاستمرار في تطبيقها لتحقيق المقارنة في كيفية عرض القوائم. ومع ذلك فليس معنى الثبات عدم تغيير الطرق المحاسبية، فإذا تغيرت الظروف وفي ظل التحليل المستمر لأنشطة الشركة، يمكن أن يحدث تغير في الطرق المحاسبية المطبقة[1]. كما يمكن للشركات تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدمها عندما يثبت أن الطريقة الجديدة هي الأفضل، وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عن طبيعة الأثر في هذا التغيير المحاسبي، ومبرر إجرائه في القوائم المالية الخاصة في الفترة التي حدث فيها التغيير[2].

[1] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سابق، ص42.

[2] Ahmed M.Oboidat, **Accounting Information Qualitative Characteristics Gap**: Evidence From Jordan ernational management REVIEW, vol .3.N°2, 2007, P28.

المبحث الثالث: المعايير العامة لقياس جودة المعلومة المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها

سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى المعايير العامة لقياس جودة المعلومة المحاسبية، كما سنقوم بالتعرف على مختلف العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: معايير قياس جودة المعلومة المحاسبية

يمكن أن نستخدم العديد من المعايير لقياس جودة المعلومة المحاسبية نبرز أهمها في مايلي:

أولا: المعايير العامة لقياس جودة المعلومة المحاسبية: لكي تكون المعلومة المحاسبية ذات فائدة لمتخذ القرار لابد أن تكون على مستوى من الجودة وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومة وذلك لاختلافه تبعا لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومة، إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومة المحاسبية على النحو التالي[1]:

1. **الدقة كمقياس لجودة المعلومة المحاسبية:** يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولاشك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليه القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم التأكد .لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

2. **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:
   - أ. **المنفعة الشكلية:** وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.
   - ب. **المنفعة الزمنية:** وتعنى ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.
   - ج. **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.
3. **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدي تحقيق

[1] مؤيد الفضل وعبد النصر نور، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 306.

المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.

4. **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات. ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية أو كمدخلات لنماذج الاختبار من بين بدائل القرارات الإدارية.

5. **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد من قيمة المعلومات.

ثانيا: معايير أخرى لقياس جودة المعلومات المحاسبية: يمكن اقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية[1]:

1. **المعايير القانونية:** وتتضمن الالتزامات التالية: الالتزام بالقوانين المنظمة، الالتزام بالوائح المنظمة.
2. **المعايير الرقابية:** وتتضمن دور كل من المراجعين، لجان المراجعة، المساهمين، الأطراف ذات العلاقة والأجهزة الرقابية.
3. **المعايير المهنية:** تتضمن معايير المحاسبة ومعايير المراجعة.
4. **المعايير الفنية:** تتضمن كل من الملائمة، الثقة وما تشتملان عليه من خصائص فرعية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية

هناك عوامل عديدة تؤثر بطريقة أو بأخرى في جودة المعلومات المحاسبية لاسيما منها خاصيتي الملاءمة والموثوقية.

أولا: العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية

سنتناول بعض من هذه العوامل على النحو التالي:

1. **النظام المحاسبي المطبق**[2]: إن النظام المحاسبي الذي يضعه المشرع في الدولة يتضمن قواعد وأحكام لتنظيم العمل المحاسبي في الكيانات الملزمة بتطبيقه، وهذه القواعد والأحكام تؤثر على الوثائق والتقارير المعدة كتلخيص لذلك العمل المحاسبي من حيث نوعها، عددها، شكلها، محتواها، ومن ثم جودتها .فمثلا في

[1] صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011، ص74.

[2] حامدي علي، مرجع سابق، ص106.

الجزائر كانت المؤسسات الاقتصادية تطبق المخطط المحاسبي الوطني الذي صدر في سنة 1975 م إلى غاية صدور النظام المحاسبي والمالي لسنة 2007 والذي دخل حيز التطبيق في سنة 2010 م، ووجهت للأول انتقادات عديدة نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- اعتماده على مبدأ التكلفة التاريخية والذي جعل عملية المقارنة الزمنية بين القوائم المالية تفقد معناها نظرا لموجة التضخم التي عرفتها الجزائر خاصة في العقدين الماضيين.
- لا تزود القوائم المالية المعدة وفق قواعده وأحكامه مستخدميها بمعلومات حول الأنشطة المستقبلية و التكاليف والإيرادات المتوقعة للمؤسسة الاقتصادية المعنية.
- القوائم المالية التقليدية التي جاء بها المخطط المحاسبي لسنة 1975 لا تمكن المستثمرين من معرفة أسباب تغيرات الخزينة و العوامل المتحكمة فيها، فالميزانية الختامية تظهر الخزينة كرصيد فقط، وهكذا يصعب عليهم متابعة تطور وضعية التوازن المالي للشركة التي يستثمرون فيها.

وقد جاء النظام المحاسبي والمالي لسنة 2007 ليعوض المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ويسد النقائص الواردة فيه حتى يتسنى للمؤسسات المطالبة بتطبيقه إعداد قوائم وتقارير مالية تتضمن معلومات تتميز بالجودة المطلوبة وتكون ذات منفعة أكثر بالنسبة لمستخدميها.

2. **استخدام الحاسوب**: إن استخدامات الحاسوب متعددة، منها استخدامه في إطار نظام المعلومات المحاسبي لأجل معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات محاسبية تتصف بالخصائص التي تجعلها مفيدة من جميع جوانبها للتوصل لقرارات رشيدة. وأشارت نتائج دراسة خليل الرفاعي وآخرون سنة 2009 أن المتغيرات الفرعية المتعلقة بنوعية الحواسيب المستخدمة وملاءمة البرمجيات المستخدمة هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيرا في خصائص المعلومات المحاسبية الأربعة (الملاءمة، الموثوقية، الثبات، والقابلية للمقارنة) وأن المتغيرات الفرعية المتعلقة بالدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب وسهولة الاستخدام ليس لها أثر في خصائص المعلومات المحاسبية.
3. **اعتماد كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة**: يرى رضا إبراهيم صالح أنه فيما يتعلق بالخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية يتضح أن كلا من مدخلي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة له ايجابياته وسلبياته على تلك الخصائص. وقد أورد بأن دراسة كيسو سنة 2005 أوضحت أنه بالرغم من تأييد مستخدمي البيانات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية إلا أنه يرى أن هناك فائدة كبيرة لإظهار بنود من الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة في تقدير القيمة السوقية للمنشأة[1].

[1] نفس المرجع، ص108.

4. **حوكمة الشركات:** ارتبط مصطلح الحوكمة بالعديد من المواضيع، لذا لايوجد تعريف محدد لحوكمة الشركات فقد عرفها كادبوري على أنها "النظام الذي يسير ويراقب الشركة". كما عرفها مارتن هيلب على أنها " النظام الذي يسمح بالإدارة الاستراتيجية، التسيير التكاملي والرقابة الكلية بطريقة مقاولاتية وأخلاقية، وبأسلوب يتناسب مع كل سياق خاص"[1]. كما تعرف حوكمة الشركات على أنها "مجموعة علاقات لإدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين وذوي المصلحة، ورصد ومتابعة الأداء في مضمون أن هناك انفصال بين الملكية والإدارة"[2].

كما عرفها البغض بأنها: مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شئون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة[3].

في ضوء طبيعة الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات (المساءلة والرقابة المحاسبية، الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، دور المراجعة الداخلية، دور المراجع الخارجي، دور لجان المراجعة، تحقيق الإفصاح والشفافية، وغيرها) وانعكاساتها على المعلومات المحاسبية، نشير إلى النقاط التالية[4]:

بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية ،إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات.

- إن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاث مراحل من العمل المحاسبي وهي:

- مرحلة الرقابة علي العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما :الرقابة القبلية والآخر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.
- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم و متابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.
- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

إن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية هو إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق

---

[1] مُحَّد الشريف بن زاوي، **حوكمة الشركات والهندسة المالية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2016، ص53.

[2] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات(المفاهيم–المبادئ–التجارب)**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2005، ص 10.

[3] Demirag, Corporate Governance: **Overview and Research Agenda**, British Accounting Review, Vol. 32, 2000, p341.

[4] حامدي علي، مرجع سابق، ص107.

هؤلاء الأطراف اتجاه الوحدة الاقتصادية، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية بدرجة أن تعد بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها.

ثانيا: عوامل أخرى مؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية: تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة إلى أخرى، وقد أثبت معظم الباحثين أن سبب التباين في محتوي التقارير المالية هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى آخر، وبما أن المحاسبة وغيرها من النظم والأنشطة الإنسانية هي نتاج بيئتها فإن من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

1. **العوامل الاقتصادية:** تختلف نوعية المعلومات التي تقدها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي ظل المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلا تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملاءمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية، بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية، فمثلا يعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.
2. **العوامل السياسية:** تعتبر العوامل السياسية لبيئة المحاسبة ذات تأثير كبير على العمليات المحاسبية، لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية، التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، ومن هنا يقع على عاتق المؤسسة أو المهنة مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق.وقد تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية، أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية[1].
3. **تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي):** يؤدي تقرير مدقق الحسابات إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة، وكذلك متطلبات القوانين المعمول

[1] ناصر محمد على المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008-2009، ص65-66.

بها، كما أن تقرير مدقق الحسابات له أثر كبير على قرارات الاستثمار فهو يحتل مرتبة متقدمة لدي المحللين الماليين وغيرهم، وإذا نظرنا إلى مضمون معايير التدقيق الدولية نلاحظ أنها تتطلب من المدقق أن يفصح في تقريره ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية، تتسق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها أم لا، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى[1].

[1] نفس المرجع، ص80.

خلاصة:

تعتبر المعلومة المحاسبية في المؤسسات كمفتاح أساسي من مفاتيح نجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها هذه المؤسسات، وذلك للأهمية البالغة والدور الأساسي الذي تلعبه في تدعيم عملية ترشيد القرارات، بالإضافة إلى دورها كأداة اتصال وتواصل بين مختلف أجزاء المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى تزويد الأطراف الأخرى ذات المصلحة بالمعلومات المحاسبية المفيدة أو الجيدة.

وتستخدم جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية أهدافها أي أن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات. ومن خلال دراستنا لهذا الفصل المتعلق بجودة المعلومة المحاسبية يمكن أن نستنتج ما يلي:

- ✓ أن جودة المعلومات المحاسبية تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل.
- ✓ أن الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية تشكل معايير أساسية للاسترشاد بها في الحكم على مدى جودة هذه المعلومات في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها في اتخاذ القرار.
- ✓ أن جودة المعلومات المحاسبية تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية وأن معيار الإفصاح والشفافية غير كاف لقياسها بل يجب مراعاة المعايير السابقة الذكر بالإضافة إلى المعايير الفنية الأخرى التي تساهم أيضا في توفير معلومة محاسبية عالية الجودة.
- ✓ أن هناك عوامل عديدة تؤثر بطريقة أو بأخرى في جودة المعلومات المحاسبية لاسيما منها خاصيتي الملاءمة والموثوقية.

تمهيد:

تتعدد وتتنوع الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين وتختلف النتائج المحتملة لها من فرصة لأخرى، لذا يعتبر القرار الاستثماري أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر حيث يقوم على جملة من المبادئ والمقومات، ومع التطورات السريعة التي يشهدها العالم والتي بدورها تجعل من كل فكرة أو فرصة استثمارية محل خطر تبرز أهمية استخدام المعلومات المحاسبية الجيدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية باعتبار هذه الأخيرة أساس العملية التسييرية التي تصبو إلى تحقيق مصالح المنشأة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس يتم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل إلى اتخاذ القرار.

المبحث الثاني: ماهية القرار الاستثماري.

المبحث الثالث: علاقة جودة المعلومة المحاسبية بالقرار الاستثماري

المبحث الأول: مدخل إلى اتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار من المهام الرئيسية للإدارة الناجحة، وبصفة عامة يمكن القول أن عملية اتخاذ القرارات ما هي إلا عملية مفاضلة بين عدة بدائل متاحة. وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريف اتخاذ القرار، أهميته وأنواعه التي يمر بها، أنواع القرارات وأساليب اتخاذ القرار.

المطلب الاول: مفاهيم عامة حول اتخاذ القرار

نقوم في هذا المطلب بتقديم تعاريف مختلفة لاتخاذ القرارات وأهميته حيث لا يمكن القيام بأي نشاط كان ما لم يتخذ بصدده قرار سواء كان فعال أم لا.

أولا: تعريف وأهمية اتخاذ القرار: قبل التطرق إلى تعريف اتخاذ القرار نعطي أولا تعريف للقرار.

تعريف القرار: حيث نجد تعاريف عديدة له نعرض منها مايلي:

- يقصد بالقرار الاختيار بين بدائل مختلفة ويتفق هذا المعنى مع طبيعة العديد من المواقف الإدارية، حيث نجد أن المدير دائما في موقف يطلب إليه أن يختار بديلا معينا من بين عدد من البدائل المطروحة أمامه[1].
- كما يعرف على أنه فصل أو حكم في مسألة ما أو قضية أو خلاف[2].
- يعرفه **Harrison** بأنه مرحلة في عملية مستمرة لتقييم البدائل من أجل إنجاز هدف معين[3].
- ويعرفه **Simon** بأنه اختيار بديل من البدائل لإيجاد الحل المناسب لمشكلة جديدة ناتجة عن عالم متغير، وتمثل جوهر النشاط التنفيذي في الأعمال[4].

1. تعريف اتخاذ القرار: يمكن اعطاء عدة تعاريف لاتخاذ القرار منها:

- أن يختار الفرد وبإدراك بين البدائل المتاحة لمواجهة الموقف، وذلك بتوفير أكثر من بديل[5].
- ويعرف اتخاذ القرار على أنه الاختيار الأمثل والدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعات البدائل السلوكية[6].

---

[1] وليد اسماعيل السيفو وآخرون، **الاقتصاد الإداري (مدخل كمي في استراتيجية اتخاذ القرار)**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص49.

[2] مُحَّد عبد الفتاح ساغي، **عملية اتخاذ القرارات**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، العدد2، 1983، ص5.

[3] سكينة بن حمود، **مدخل للتسيير والعمليات الإدارية**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 ، ص1.

[4] حامد الشمرتي، **الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص22.

[5] السيد عليوة، **تنمية المهارات للمديرين الجدد**، دار النشر والتوزيع، سوريا، 2001، ص63.

[6] نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة النشر، ص83.

– هو المفاضلة بين البدائل الكثيرة الممكنة لأجل الوصول إلى الغاية وحل المشاكل الممكنة عن طريق اقتناص الفرص[1].

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن استنتاج النقاط التالية:

- أن اتخاذ القرار يتم من خلال اتباع عدة خطوات متتابعة تشكل أسلوبا منطقيا في الوصول إلى الحل الأمثل.
- أن لأي موقف أو مشكلة عامة حلولا بديلة يجب تحديدها وتحليلها وقارنتها على قواعد أو مقاييس محددة.
- أن طريقة اكتشاف البدائل وتحديد قواعد الاختيار واختيار الحل الأمثل تعتد على هدف أو مجموعة أهداف يمكن تحقيقها.

ويلاحظ أن عملية اتخاذ القرارات هي عملية منهجية عقلانية، تقوم على اختيار أنسب البدائل المتاحة، بالمفاضلة بينها باستخدام معايير محددة، وبما يتماشى مع الظروف الداخلية والخارجية التي تواجه متخذ القرار، بهدف حل مشكلة معينة.

2. **أهمية اتخاذ القرار**: تكمن أهمية اتخاذ القرار في أنه لا يمكن أداء نشاط مالم يتخذ بصدده قرار، فاتخاذ القرارات هي أساس عمل المدير، والتي يمكن من خلالها إنجاز كل أنشطة المنظمة وتحديد مستقبلها، ولا يمكن أداء أي وظيفة بالمنظمة ما لم يصدر بصددها قرار يحدد من يقوم بها، ومتى، وأين، ومع من، وبأي تكلفة وغير ذلك. ويكمن نوجز أهمية اتخاذ القرار في مايلي[2]:

– **اتخاذ القرارات هو عملية مستمرة**: يمارس الإنسان اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية، فمثلا في مجال العمل في المنظمات فإن موقف الإنسان ماهو إلا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات.

– **اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله**: لكل ذى مهنة أداته التي يستخدمها في عمله، فاتخاذ القرارات هي أداة المدير التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله؟ ومن يقوم به...إلخ، وكلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

– **القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة**: ترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل ومثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المنظمة أو فشلها.

[1]Jean Francois et Britte fournie, 50 thémes d'initiation a l'économie d'entreprise, paris, 1998, p175.

[2] إبراهيم عبد العزيز شيحا، **أصول الإدارة العامة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص341.

- **اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المنظمة:** إن الدور الإداري في وظائف المنظمة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف.
- **اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية:** يرى البعض أن اتخاذ القرارات هو جوهر وظيفة التخطيط نظرا لأن العديد من نشاط وظيفة التخطيط ينطوي على سلسلة من القرارات، ولكننا نرى أن اتخاذ القرارات ليس جوهر وظيفة التخطيط وحدها ولكنه أساس وجوهر كل الوظائف الإدارية الأخرى من تنظيم وتوجيه ورقابة لأن كل من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.

بالنسبة للمنظمة فإن عملية اتخاذ القرار تؤثر على عملها ومستقبلها، حيث ترتبط حياة المنظمة بسلامة وفعالية القرارات التي تم صنعها. فقد تحقق لها الاستمرار والتوسع والنمو أكثر فأكثر في حالة كونها قرارات ايجابية، وقد تدخلها دائرة الصعوبات والإختلالات مع إمكانية أن تقودها إلى الفناء في حالة كونها قرارات سلبية.

وكذلك لا يمكن الاستغناء عن اتخاذ القرارات في الحياة اليومية للمنظمة وقد تؤول هذه الأخيرة إلى الفشل والتراجع في حالة التوقف عن اتخاذ القرارات. والتوقف عن اتخاذ القرارات يؤدي إلى شلل العمل والنشاط وتراجع المؤسسة[1]. وتؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما في تجسيد، تكييف، تفسير وتطبيق الأهداف والسياسات والإستراتيجيات العامة في المنظمة.

ثانيا: أنواع القرارات: تتنوع القرارات التي تتخذ بحسب طبيعة المشكلة والمدة التي يغطيها القرار والمستوى الذي يتخذ عنده القرار ومجال الإهتمام وعلى ذلك تتعدد أسس تصنيف القرارات وبالتالي تتنوع القرارات وفيما يلي أهم التصنيفات الخاصة بها.

1. **تصنيف القرارات تبعا لهدفها أو غرضها:** يمكن تقسيم القرارات على أساس الغرض من اتخاذها إلى ثلاثة أنواع وهي:
   أ. **قرارات إستراتيجية:** ويقصد بها القرارات التي تهدف إلى تغيير اهداف المنضمة في الأمد الطويل والشكل العام المرغوب للمنظمة في المستقبل وبعبارة أخرى فهي القرارات التي تحدد ماسوف تكون عليه المنظمة في المستقبل مثل حجمها، مركزها التنافسي وحصتها في السوق. وتقع مسؤولية اتخاذ هذا النوع من القرارات على الإدارة العليا بالمنظمة[2].
   ب. **قرارات تكتيكية وتنفيذية:** وتتصف القرارات التكتيكية بأنها قرارات متكررة وإن كانت في مستوى أعلى من القرارات التنفيذية وأكثر فنية وتفصيلا، ويوكل أمر مواجهتها إلى الرؤساء الفنيين

[1] نادرة أيوب، **نظرية القرارات الإدارية**، دار زهران، عمان، 1996، ص4.

[2] نيصور البديوي، **دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرارات**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1987، ص48.

والمتخصصين. أما القرارات التنفيذية هي التي تتعلق بالمشكلات البسيطة المتكررة كتلك المتعلقة بالحضور والإنصراف... وهذا النوع من القرارات يمكن البث فيه على الفور نتيجة الخبرات والتجارب والمعلومات المكتسبة[1].

وتتميز القرارات التكتيكية بأنها تتخذ لفترة زمنية قصيرة وعادة ما تكون السنة، وتخص الإدارة الوسطى باتخاذ هذا النوع من القرارات.

ج. **قرارات تشغيلية:** هي القرارات التي تصنع في المستويات التنظيمية الدنيا وتسعى الإدارة بواسطتها ترجمة وتحقيق القرارات الإستراتيجية إلى واقع ملموس. بمعنى تتخذها الإدارة الدنيا لتسيير الأمور العادية اليومية وحل المشاكل اليومية المتكررة، ويؤخذ هذا النوع من القرارات في ظل ظروف تأكد تام ونتائجها معروفة مسبقا[2].

2. **تصنيف القرارات تبعا لطبيعة المشكلة (إمكانية برمجتها أو تكرارها):** يمكن تقسيم القرارات على أساس طبيعتها من حيث مدى تكرارها وروتينيتها إلى نوعين وهي[3]:

أ. **قرارات مبرمجة:** هي قرارات متكررة حيث أنها في العموم تعالج المسائل اليومية البسيطة ولا تتطلب جهدا كبيرا وبحثا طويلا، وتعتمد على الخبرات الشخصية لمتخذ القرار والأخذ بعين الاعتبار للأحداث (المشاكل) التي وقعت في الماضي وكيفية التعامل معها ومعالجتها. إن القواعد التي تحكم اتخاذ هذا النوع من القرارات تكون واضحة، والمعلومات المستند إليها تكون كافية ومتصفة بمختلف الخصائص النوعية التي تجعلها قابلة لتحقيق الغاية المنشودة منها.

ب. **قرارات غير مبرمجة:** هي قرارات تحصل بشكل غير متكرر وتعالج المسائل المعقدة المتعلقة بإستراتيجية المنظمة التي تتطلب جهدا كبيرا وتحليلا طويلا. تظهر الحاجة إلى هذا النوع من القرارات عندما تواجه المنظمة مشكلة ما لأول مرة ولا توجد إجراءات معروفة مسبقا لحلها أي لا توجد خبرات بشأن كيفية حلها والتعامل معها.

والجدول التالي يوضح المقارنة بين القرارات المبرمجة وغير المبرمجة:

---

[1] أحمد الخطيب، **الادارة الحديثة نظريات واستراتيجيات ونماذج حديثة**، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص261.

[2] حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010/09 ، ص103.

[3] وداد عزيزي وحنان بوفروم، فعالية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، **الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 14-2009/04/15، ص4.

جدول رقم(2-1): مقارنة بين القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة

	قرارات مبرمجة	قرارات غير مبرمجة
نوع المشكلة	متكررة، روتينية، تعالج المسائل اليومية البسيطة، درجة التأكد عالية فيما يتعلق بعلاقات السبب/النتيجة	جديدة، غير منظمة، وتعالج المسائل المعقدة، درجة عدم التأكد عالية فيما يتعلق بعلاقات السبب/النتيجة
الإجراء	الاعتماد على السياسات والقواعد والإجراء المحدد	الحاجة للإبداع، والحدس والتسامح مع الغموض، حل المشكلات إبداعيا
مثال	الأعمال: طلبات اللوازم الدورية	الأعمال: التنويع في منتجات وأسواق جديدة

المصدر: حسين حريم، **مبادئ الإدارة الحديثة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص89.

3. **تصنيف القرارات تبعا لمجال إهتمامها**: يمكن تصنيف القرارات على أساس مجال اختصاصها وإهتمامها إلى[1]:

أ. **قرارات اقتصادية**: وهي تلك التي تختص بمعالجة المشاكل الاقتصادية.

ب. **قرارات سياسية**: وهي التي تتعلق بانواحي والمشاكل السياسية للدولة.

ج. **قرارات إجتماعية**: وهي التي تختص بمعالجة المشاكل الإجتماعية للعاملين بالمنظمة أو بأفراد المجتمع.

4. **تصنيف القرارات حسب من القائم باتخاذها**: تصنف القرارات بحسب من القائم بإتخاذها كما يلي:

أ. **قرارات شخصية**: هي القرارات التي يتخذها متخذ القرارات في إطار تقديره كفرد ومن ثم فهي لصيقة بشخصه وتقديره وقيمه الذاتية، وهذا النوع من القرارات لا يفوض فيه[2].

ب. **قرارات تنظيمية**: هي تلك القرارات التي تخص المنظمة ككل وتتعلق بعملها ومستقبلها، أو أنها موجهة لمديرية أو مصلحة أو ورشة تابعة لها، ويمكن القول أنها موجهة لعدد غير محدد من الأشخاص. ومثال ذلك اللوائح التنظيمية. تهدف لتحقيق الأهداف التنظيمية وأحيانا قد يتوافق كل من القرارات الشخصية والتنظيمية ويسهل تحقيق أهداف أخرى[3].

[1] نيصور البديوي، مرجع سابق، ص50.

[2] عبد اللاه إبراهيم الفقي، **نظم المعلومات المحسوبة ودعم اتخاذ القرار**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص123.

[3] منى عطية خزام خليل، **الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية**، المكتب الجامعي الحديث للنشر، سوريا، 2009 ، ص 92.

المطلب الثاني: مراحل وأساليب اتخاذ القرار

في هذا المطلب سوف نقوم بعرض مراحل اتخاذ القرار بالإضافة إلى الأساليب التي يجب اتباعها في عملية اتخاذ القرار.

أولا: مراحل اتخاذ القرار: تمر عملية اتخاذ القرار بمجموعة من المراحل، كل مرحلة تحتاج إلى عدة إجراءات وذلك بهدف الوصول إلى قرارات سليمة، حيث أن القرار السليم يمر عبر مراحل منهجية وعلمية معينة. وتتمثل في:

1. **مرحلة تشخيص طبيعة المشكلة (تحديد المشكلة والأهداف):** تنشأ المشكلة نتيجة وجود اختلاف بين الحالة القائمة عن الحالة المرغوب الوصول إليها أي وجود تفاوت بين الأهداف أو النتائج المرجوة .وحل المشكلة يتطلب أن يقوم المسير بإتباع أسلوبين يهدف من خلالهما إما لتغيير الحالة القائمة أو لتغيير الحالة المرغوب في تحقيقها(الأهداف)، أي يتوجب عليه أولا تحديد الأهداف التي سوف يتخذ القرار المناسب لتحقيقها، ثم اكتشاف طبيعة المشكلة وارتباطها مع جوانب الإنتاج الأخرى، وغالبا ما تكون المشكلات في مما يلي:
   - مشاكل تقليدية أو روتينية: تتناول مسائل يومية تتكرر باستمرار مثل دوام العاملين.
   - مشاكل حيوية: يكون نطاق آثارها أوسع من المشكلات التقليدية على سير العمل مثل وضع الخطط.
   - مشاكل طارئة: تحدث بشكل طارئ بسبب التغير في ظروف البيئة المحيطة بالمنظمة أو عوامل أخرى كتعطل الآلات وتأخر وصول المواد.

   والحقيقة أن سوء تشخيص المشكلة وتحري أسبابها يؤدي بالضرورة إلى ارتكاب أخطاء في جميع المراحل التالية لها[1]. فتحديد المشكلة أو الهدف تعتبر أول خطوة في عملية اتخاذ القرارات كما ذكرنا سابقا، ونعني بالهدف نتيجة أو نهاية محددة يراد الوصول إليها من وراء اتخاذ القرار. ونستنتج بأن الهدف لمنظمة ما قد يكون حل لمشكلة معينة، قائمة أو متوقعة، فالمشكلة إذن هي انحرافات عما هو محدد مسبقا أو الفرق بين ما يحدث فعلا وما يجب أن يكون.
2. **مرحلة البحث والاستقصاء وجمع البيانات والمعلومات:** لا يمكن التوصل إلى إيجاد حل للمشكلة دون التعرف عليها من خلال البحث والاستقصاء وجمع الحقائق والمعلومات. لذا فإن المرحلة الثانية من مراحل عملية اتخاذ القرارات تتعلق بالبحث والاستقصاء وجمع البيانات والمعلومات، بقصد التعرف على المشكلة أولا ثم الوقوف على البدائل الممكنة التي يمكن التوصل إليها ثانيا. وعلى الرغم من أهمية البيانات

[1] كاسر نصر منصور، **الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص46.

والمعلومات وأهمية تحليلها للوقوف على أعراض المشكلة وأسبابها، فإن مستوى القرار المتخذ يتوقف على مدى سلامة هذه البيانات حتى يمكن التوصل إلى حلول ملائمة للمشكلة.

إن عملية جمع الحقائق تعتبر من أهم خطوات عملية اتخاذ القرارات، فهي تستنفذ جزء كبير من وقت متخذ القرار، وعليها تعتمد النتائج واتخاذ القرار النهائي كحل مناسب للمشكلة. وتختلف الحقائق الواجب جمعها من حيث الكمية والنوعية والأهمية والتفاصيل باختلاف المشكلة، فكلما كانت المشكلة واضحة ومحددة كلما كانت مهمة متخذ القرار في تحديد البيانات والمعلومات سهلة ويسيرة. كما يتوقف جمع المعلومات المطلوب جمعها على طبيعة المشكلة وعلى مدى المصادر والإحصائيات المتوفرة عنها[1].

3. **مرحلة تحديد البدائل الممكنة:** إن التوصل إلى القرار الراشد والفعال لا يأتي بطريقة عشوائية أو ارتجالية بل يتم من خلال تفكير عميق ومدروس الذي يتطلب طرح مختلف البدائل (الحلول) الممكنة تبعا للإمكانيات المتاحة وقدرتها على التوصل إلى التخلص من الإشكال المطروح، ويعد البديل الوسيلة الموجودة أمام متخذ القرار لحل المشكلة القائمة وشترط في هذا البديل أن يتميز ب:
   - أن تكون له القدرة على حل المشكلة أي قدرته على تحقيق بعض النتائج التي يسعى متخذ القرار للوصول إليها.
   - أن يكون في حدود الموارد والإمكانيات المتاحة.

ويجب أن يقوم متخذ القرار بوضع أكبر عدد من الحلول البديلة حتى يضمن عدم وقوعه في الخطأ وعدم اختيار البديل المناسب[2].

4. **مرحلة تقييم البدائل:** في هذه المرحلة تتم دراسة البدائل المختلفة المطروحة من كل الجوانب بتحديد الايجابيات والسلبيات المتوقعة مستقبلا عن كل بديل. ومن أهم النقاط التي يتم التركيز عليها عند تقييم كل بديل ما يلي:
   - إمكانية تنفيذ البديل ومدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذه.
   - تكاليف تنفيذ البديل ومدى الكفاية التي يحققها من حيث السرعة والإتقان.
   - آثار تنفيذ البديل داخل المنظمة وخارجها والمجتمع ككل.
   - الآثار الاجتماعية والنفسية للبديل، أي مدى انعكاساته على أفراد التنظيم ومدى قوة واهتزاز العلاقات التي يمسها خاصة إذا كان البديل يهم مصالح الجمهور.
   - مناسبة الظروف لتبني هذا البديل.

[1] أحمد الخطيب وعادل سالم معايعه، مرجع سابق، ص272-273.

[2] خليل محمد حسن الشماع وآخرون، **مبادئ إدارة الأعمال**، دار الكتب للطباعة، بغداد، دون سنة النشر، ص103.

- استجابة المرؤوس للبديل.
- الزمن الذي يستغرقه تنفيذ البديل.

إن تقييم كل البدائل تقييما جيدا يقود إلى نجاح الموازنة النفعية بينها وهذا الأمر مرتبط بمدى جودة المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار فكلما كانت هذه المعلومات جيدة ومتوفرة بالقدر الكافي ومستجيبة لحاجات متخذ القرار في هذا المقام، كلما سمحت لهذا الأخير بالتوصل إلى تقييم منطقي وعقلاني لمختلف البدائل المطروحة[1].

5. **مرحلة اختيار البديل المناسب (الأفضل)**[2]: تمثل مرحلة اختيار البديل المناسب الجوهر في كل عملية اتخاذ القرار، فلا قرار من الناحية العملية من دون اختيار وتبني لأحد البدائل. فعند الوصول بعملية اتخاذ القرار إلى هذه المرحلة يفترض أن تكون أمام متخذ القرار عدد من البدائل المناسبة للاختيار كي يصل إلى اختيار أفضلها.

وتعتبر هذه العملية مهمة ومعقدة للغاية لأنه يجب اخذ في الحسبان اعتبارات عديدة متداخلة ومتكاملة ومتناقضة أحيانا، هذه الاعتبارات لها علاقة بتلك التي يركز عليها تقييم البدائل ومن أهمها:

- مقارنة المخاطر المتوقعة من البديل بالمكاسب المتوقعة منه.
- الجهد والوقت الذي يتطلبه البديل.
- الإمكانيات المتاحة المادية منها والبشرية والمالية لتنفيذ البديل.

6. **مرحلة تنفيذ القرار**: بعد أن تقرر الجهات المعنية أي البدائل أفضل واتخاذ القرار المناسب بذلك يجب إصدار الأوامر بالتنفيذ.
7. **مرحلة متابعة تنفيذ القرار**[3]: بعد أن يتم تنفيذ القرار يجب تجميع المعلومات حول النتائج الفعلية للقرار لبيان هل كان القرار المتخذ لحل المشكلة مربحا حقا؟ وهل أدى إلى تحقيق أهداف المنشأة كما كان متوقعا؟.

والمتابعة تتمثل في تقييم النتائج المترتبة عن تنفيذ القرار حيث انه بعد الشروع في تنفيذ القرار المتخذ تبدأ النتائج المترتبة عنه في الظهور إما دفعة واحدة أو تدريجيا، نتائج قد تكون في شكل أثار مباشرة أو أثار غير مباشرة للقرار. هذه النتائج تكون محل تقويم للوقوف على مدى فعالية ونجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من اجله.

[1] إبراهيم عبد العزيز شيحا، مرجع سابق، ص253.

[2] باسم الحميري، **مهارات إدارية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص67.

[3] خليل عواد أبو حشيش، **محاسبة التكاليف قياس وتحليل**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص17.

ثانيا: أساليب اتخاذ القرار: تتنوع وتتعدد أساليب اتخاذ القرارات مابين الصعوبة والسهولة من ناحية الجهد، الكلفة، الوقت، الدقة، فاستخدامها يتوقف على طبيعة متخذ القرار (أو المدير نفسه) ومدى تقديره لصعوبة طبيعة المشكلة، ومدى توافر الإمكانيات اللازمة والمعلومات كمدخلات لاتخاذ القرارات، ويعد الحدس والحكم الشخصي من أسهل الأساليب ثم تزداد الصعوبة والتعقيد حتى بلوغ الأساليب الكمية وسنتطرق فيما يلي إلى بغض منها.

1. **الأساليب الكيفية:** توجد العديد من الأساليب الكيفية التي تستخدم في اتخاذ القرارات وأهمها ما يلي[1]:

أ. **أسلوب الحكم الشخصي (البديهية أو الحدس الشخصي):** أساس هذا الأسلوب هو نظرة متخذ القرار للأمور وتقديره الشخصي لها. ويعتبر هذا الأسلوب في اتخاذ القرارات من الأساليب الجدلية نظرا لأنه أسلوب غير علمي قياسا بالأساليب الأخرى وخاصة الأساليب الكمية، ولعل دواعي استخدام هذا الأسلوب هو طبيعة واختلاف المشاكل والمواقف التي يتعرض لها متخذ القرار وخاصة المواقف الإنسانية المتمثلة في العواطف الإنسانية وقياس الإحتياجات. ومن مزايا هذا الأسلوب الوصول إلى قرار في أقصر وقت ممكن ومن عيوبه قد لا تتوفر الوسائل اللازمة لتطبيق القرار.

ب. **الحقائق:** تعد الحقائق قواعد ممتازة في اتخاذ القرارات والقول بأن القرارات لا بد وأن تستند على الحقائق وحين تكون الحقائق متوفرة فإن القرارات المتخذة تصبح ذات جذور قوية ومنطقية. غير أن المشكلة هي أن هذه الحقائق قد لاتكون متوفرة عند متخذ القرار في كل وقت يجب اتخاذ قرار إزاء مشكلة أو موقف معين.

ج. **التجربة:** تمثل التجارب السابقة مصدرا مهما يمكن الإستعانة به في اتخاذ القرارات إذ مما لا شك فيه أن هناك كثيرا من المواقف المشابهة للموقف الحالي قد اتخذت فيه قرارات معينة.فإذا كانت تلك القرارات قد أدت نتائج طيبة فإن من المفيد الإستفادة من التجارب السابقة في اتخاذ قرارات حالية. وبخاصة إذا كانت التجارب السابقة تمثل مقياسا جيدا لاتخاذ قرارات في مواقف مشابهة، إلا أنها يجب ألا تكون المعيار الوحيد في اتخاذ القرار فقد تكون التجارب السابقة غير كافية للحكم على موقف ما.

د. **الآراء:** إن الاعتماد على الآراء الخارجية أسلوب ديمقراطي في اتخاذ القرارات وهو أفضل من القرارات الفردية لأنه مبني على المشاركة واعطاء الرأي. يعتمد الكثير في اتخاذ قراراتهم على المنطق المبني على تحليل دقيق للموقف الذي يجابهه أحدهم وهذا يتطلب العديد من البيانات والإحصاءات

[1] جمال الدين لعويسات، **الإدارة وعملية اتخاذ القرار**، الطبعة الأولى، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص73- 76.

لاستخراج المناسب منها، غير أن هذا الأسلوب قد لا يكون هو الوسيلة المثلى في اتخاذ القرارات العاجلة والتي لا تحتمل المداولة والتأخير.

2. **الأساليب الكمية:** تعتمد هذه الأساليب على استخدام النماذج الرياضية وبحوث العمليات والحاسبات الإلكترونية التي تعمل على تحليل البيانات للوصول إلى القرار المناسب بعيدا عن الحدس والتخمين الفردي[1]، حيث هناك العديد من الأساليب والطرق الكمية والإحصائية التي تستخدم في اتخاذ القرارات وأهمها ما يلي:

أ. **الأساليب الرياضية:** هي تلك الأساليب التي تعتمد على النمذجة الرياضية في عملية دراسة المشكلة موضوع البحث وعلى الحل الرياضي لها، ومن أهم الأساليب الرياضية المستعملة في هذا المجال نجد بحوث العمليات (نظرية الاحتمالات، أسلوب التماثل، أسلوب البرمجة الخطية، نظريات المباريات).

- **أسلوب بحوث العمليات:** يمكن أن نعرف موضوع بحوث العمليات بأنه يعني استخدام الطريقة العلمية في المفاضلة بين البدائل التي يمكن اتخاذها تجاه مشكلة معينة من خلال المقاييس الرياضية وذلك من أجل الوصول إلى الوسائل المثلى التي تتناسب مع الأهداف المطلوبة. ويمكن أن نعطي مختصرا آخر وهو أن بحوث العمليات تعني التطبيق الرياضي للطريقة العلمية لحل المشاكل، حيث تعتمد بحوث العمليات على مجموعة من الأدوات وهي[2]:

- **البرمجة الخطية:** تعرف البرمجة الخطية بأنها أسلوب رياضي يهدف إلى تقرير الوضع الأمثل لاستخدامات موارد المنظمة المحدودة، ونظرا لأن الموارد تتميز بالندرة فإن هدف المنظمة لابد وأن يحدد الأسلوب الأمثل لاستخدامها بحيث يتم بأقصى ربح ممكن واقل تكلفة ممكنة.
- **نظرية الإحتمالات:** تعتبر الحاجة إلى استخدام أسلوب الاحتمالات انعكاسا جيدا للرغبة الملحة من قبل متخذ القرار في محاولة القضاء أو التخفيف من درجة عدم التأكد. إن نظرية الاحتمالات تقوم في الواقع على الاعتقاد المدعم بالتجربة بأن أحداثا يمكن التنؤ بحدوثها من خلال نمط معين ، وإذا ماحدث اختلاف في التقدير الاحتمالي فإنه يحدث في حدود يمكن التنبؤ بها وبذلك فإن الاحتمال

[1] نادية أيوب، مرجع سابق، ص158.

[2] جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص84- 87.

المتوقع يصبح بمثابة معلومة يمكن الاستناد عليها بدلا من الخوض في المجهول ومن ثم فإن احتمال الخطأ أو الانحراف يصبح محدودا.

- **نظرية المباريات:** يعتبر أسلوب المباريات في اتخاذ القرارات صورة مشتقة من صور أسلوب التماثل أو التناظر، ويعتبر هذا الأسلوب فريدا ومفيدا في المشاكل التي تتعلق بالمنافسين والمنافسة ويقوم على مجموعة من الافتراضات وهي أن الهدف الإنساني هو تحقيق أقصى عائد وأدنى خسارة. ويلاحظ هذا الأسلوب اليوم أنه لا يزال قاصرا على استخدامه لقياس ردود فعل المنافسين ولم تتطور أدواته الرياضية بعد.
- **أسلوب التماثل:** هو نموذج مناظر للواقع الفعلي للمشكلة موضوع البحث، وإخضاع هذا النموذج للتثبيت والتغيير في بعض أجزائه لمشاهدة النتائج المختلفة عند كل تغيير واختيار النتيجة التي تحقق أقصى فائدة لمتخذ القرار. ويمكن استخدام أسلوب التماثل في كل أوجه النشاطات الإستراتيجية في المنظمة. إذ أنه يمكن استخدامه في اختبار سلعة جديدة في السوق، أو ردود فعل المستهلكين على تغير استراتيجية التسويق في منظمة تسويقية معينة.

ب. الأساليب الإحصائية: الأساليب الإحصائية هي فرع من فروع الأساليب الكمية العامة، تهتم بشكل عام بتوصيف وتحليل الظواهر والمشكلات ذات الطابع السلوكي العشوائي من جوانبها الكمية. أي تلك الجوانب القابلة للقياس والتقدير الكمي والتعبير عنها برقم، ومن أهم هذه الأساليب نذكر ما يلي[1]:

- أساليب جمع وترتيب وتنظيم وعرض وحفظ المعطيات الإحصائية.
- أساليب حساب مقاييس النزعة المركزية والتشتت والإنحراف ومقاييس الشكل والأرقام القياسية وغيرها.
- أساليب وطرق حساب الاحتمالات والتوزيعات الإحتمالية وتحليل التباين واختبار الفروض وغيرها.
- أساليب تحليل الارتباط والانحدار وتوفيق المنحنيات والتنبؤ وغيرها.

تستعمل الأساليب الإحصائية في مختلف المجالات من بينها المجال الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بالإحصاء الاقتصادي ثم ظهر بعد ذلك علم القياس الاقتصادي.

[1] **اساليب بحوث العمليات (اتخاذ القرار)**، وثيقة انترنيت متوفرة على الموقع https://fr.scribd.com/doc/31035693، 2017/03/30، 14:04.

ج. **الأساليب الاقتصادية:** إلى جانب الأساليب الكمية العامة هناك مجموعة من الأساليب الكمية الخاصة بدراسة الظواهر الاقتصادية أهمها: الموازين الاقتصادية، الأساليب المعيارية.

- **الموازين الاقتصادية:** من خلال تسميتها فإنها تستخدم في تحليل الظواهر الاقتصادية، وهي تنقسم إلى نوعين هما:

- **الموازين الإحصائية:** هي عبارة عن جداول تستخدم في موازنة الموارد سواء كانت سلعية أو نقدية. أي تعتمد الأسلوب الجدولي في موازنة الموارد بصيغتها السلعية والنقدية.
- **الموازين الرياضية – الاقتصادية:** هي موازين تقوم على فكرة الترابط الموجود بين فروع الإنتاج المختلفة حيث يتم ربط الفروع المعنية مع بعضها البعض بصيغة رياضية تقبل إجراء الحساب الكمي عليها للتنبؤ مثلا بحجم الإنتاج وتوزيعه حسب الفروع وغيرها.

- **الأساليب المعيارية:** هي أساليب تستخدم في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات منها الإدارية – الاقتصادية وأهمها[1]:

- **أسلوب تحليل نقطة التعادل:** يتعلق هذا الأسلوب بتحديد كمية الأرباح المتوقعة وضغط النفقات وتحديد الأسعار، فهذه النقطة تمثل المستوى الذي يكون فيه أجمالي الإيرادات يساوي إجمالي النفقات وعليه تكون الأرباح مساوية للصفر، فإذا ازداد حجم النشاط فوق هذه النقطة يتحقق الربح والعكس صحيح، وتفيد هذه الطريقة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخطيط الإنتاج أو إلغاء بعض المنتجات أو إضافتها، وما يعاب عليها افتراضات لثبات الأسعار والنفقات.
- **أسلوب التحليل الحدي:** يركز هذا الأسلوب على الطريقة التي تستطيع المؤسسة من خلالها تعظيم أرباحها أي تحقيق العائد الأقصى من خلال تحديد ما إذا كان اتخاذ قرار معين سيؤدي إلى تحسين وضع المؤسسة، وهذا الأسلوب يسعى إلى معرفة مقدار الزيادة أو النقص التي يحدثها إضافة عنصر واحد من عناصر الإنتاج مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة مما يساعد على اتخاذ القرار الذي يضمن تحقيق العائد من الموارد المتاحة للاستخدام.

[1] خالد قاشي، **نظام المعلومات التسويقية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص84.

المبحث الثاني: القرار الاستثماري

تعد القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي تتخذها المنشأة، وذلك نظرا لأثرها في ربحية المنشأة، ودرجة المخاطرة التي تتعرض لها والتي تمتد إلى العديد من الفترات، كما أن التوسع المتسارع في حجم المشروعات الاستثمارية وما رافقه من تعدد وتعارض في الأهداف وكثرة البدائل المصاحبة لاتخاذ القرار الاستثماري جعل إدارة هذه المشروعات عملية معقدة وصعبة وهذا ما أدى بالإدارة إلى إعطاء الأهمية الكافية للقرارات الاستثمارية والتي على أساسها يتحدد المصير المستقبلي للمنشأة.

المطلب الأول :مفهوم القرار الاستثماري والمبادئ التي يقوم عليها

القرار الاستثماري من أهم وأصعب القرارات التي تتخذها الإدارة داخل المؤسسة وأكثرها حساسية فهو يعتبر قرار استراتيجي غير متكرر يترتب عليه تكاليف ثابتة يصعب الرجوع فيها أو تعديلها، ونظرا لأهميته لابد من تحديد مفهومه، أهميته ومبادئه. في هذا المطلب سنحاول التعرف على القرار الاستثماري، وتقديم بعض المبادئ المتعلقة به.

أولا: مفهوم القرار الاستثماري: بما أن القرار المتخذ يتعلق بالاستثمار فإنه ينبغي التطرق إلى مفهوم الاستثمار حيث يعرف على أنه:

- التضحية بقيم مالية مؤكدة في الحاضر في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل[1].
- كما عرف الاستثمار من المنظور الاقتصادي إنفاق يوجه إلى الزيادة أو الإبقاء على رصيد رأس المال ويتكون من جميع السلع والخدمات التي تستخدم في خطوات الانتاج من لأجل إنتاج سلع وخدمات أخرى مستقبلا[2].
- يرتبط بتخصيص نفقات إلى مجموعة الأصول الثابتة (قيم مادية، مالية، معنوية)[3].

تعريف القرار الاستثماري: فهو يعرف على أنه:

- قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية، وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه، وتتوقع الإدارة من تنفيذه أرباح مستقبلية لكنها غير مؤكدة الحدوث. يعني هو ربط أو تخصيص مقدار معلوم من أموال أو موارد المنشأة

[1] مروان شموط وكنجو عبدو كنجو، **أسس الاستثمار**، الطبعة الأولى، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القدس، 2008، ص6.

[2] عبد لكريم لبشير، **تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية**، الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 22-2003/04/23، ص47.

[3] Piere conso, **gestion financière de l'entreprise**, Edition dunod, Paris, 1996, p53.

والتضحية في الوقت الحاضر استنادا على منهج رشيد مسبق للتحليل والتقسيم والمقارنة بغية تحقيق أو الحصول على عوائد مناسبة يتوقع حدوثها على مدار فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبيا[1].

- ويشير مصطلح القرار الاستثماري بصفة عامة إلى عملية تنبؤ تتطلب اعتبار كل الوسائل اللازمة لتنفيذه وتحقيق الأهداف المرغوبة منه، بالاعتماد على أساليب كمية ومعايير الاختيار والمفاضلة بين المشروعات[2].
- كما يعد القرار الاستثماري عملية اختيار بديل من البدائل المتعلقة بالحصول على الأصول الرأسمالية حيث تهتم بأوجه الإنفاق الذي يتعدى العائد المتحصل عليه منها مدة عام واحد[3].

ومنه نستنتج أن **القرار الاستثماري** هو اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل، يترتب عليه تكاليف ثابتة يصعب الرجوع فيها أو تعديلها وتتوقع الإدارة من تنفيذه أرباح مستقبلية غير مؤكدة الحدوث.

ويكتسي القرار الاستثماري أهمية بالغة بالنظر إلى عدة مبررات أهمها[4]:

- يشكل الاستثمار في المدى الطويل المحرك الوحيد لمحافظة المؤسسة على وجودها.
- تتطلب العملية الاستثمارية مبالغ كبيرة ومهمة مقارنة لما تملكه المؤسسة أو المشروع من الأموال.
- يعتبر القرار الاستثماري قرارا يرهن المؤسسة على المدى المتوسط والطويل يصعب الرجوع فيه.
- ينعكس القرار الاستثماري على صورة المؤسسة من خلال تأثرها بالمحيط الاقتصادي والمالي، حيث كلما كان المشروع الاستثماري يلبي ما يحتاجه السوق من منتجات أو خدمات ذات جودة عالية وأسعار تنافسية كلما تحسنت صورة المؤسسة التجارية مما يزيد في ربحيتها التي تعطي مصداقية أكثر لها لدى المؤسسات المالية المقرضة.

---

[1] **مفاهيم وخصائص القرارات الاستثمارية**، متوفرة على الموقع www.q8se.blogspot.com، تاريخ الاطلاع 23 /02 /2017، 17:05.

[2] مصطفى كمال السيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص189.

[3] الحسين عماد العبد، **تخطيط الاستثمارات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009-2010، ص5.

[4] معراج هواري وآخرون، **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2013، ص57.

ثانيا: مبادئ القرار الاستثماري: حتى يتمكن المستثمر الاختيار بين البدائل الاستثمارية، لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل في:

1. **مبدأ الاختيار:** نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك مايلي[1]:
   - يحصر البدائل المتاحة ويحددها.
   - يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري.
   - يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.
   - يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة أن يستعين بالوسطاء الماليين.

يعني يفترض في المستثمر الرشادة ومنه فإنه دائما يبحث عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له.[2]

2. **مبدأ المقارنة:** وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر وكذا مبدأ الملاءمة.
3. **مبدأ الملاءمة:** بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلائم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره التي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:
   - معدل العائد على الاستثمار.
   - درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار.
   - مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.
4. **مبدأ التنويع (توزيع المخاطر الاستثمارية):** وهنا يلجأ المستثمر إلى تنويع استثماراته وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبد أ على أرض الواقع[3].

---

[1] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص19.

[2] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، 1998، ص39.

[3] منصوري الزين، مرجع سابق، ص20.

5. **مبدأ الخبرة والتأهيل:** وهذا يعني أن قرار الاستثمار بما يتضمنه من حيثيات وما يستلزمه من إمكانيات فنية وعلمية قد لا تتوافر لدى العديد من المستثمرين، الأمر الذي يستلزم الاستعانة بمشورة المختصين في هذا المجال[1].

يعني من أجل الوصول إلى قرار استثماري سليم فلابد من توفر مستوى معين من الدراية والخبرة، والتي قد لاتتوفر لدى كل المستثمرين، فقد نجد أن البعض منهم تتوفر لديهم الأموال ويرغبون في استثمارها، ولكن لا يملكون الخبرة والدراية الكافية في اختيار البديل الاستثماري المناسب، وفي المقابل توجد فئة معينة ينصب عملهم على تقديم الاستشارات الاقتصادية للمستثمرين، لذا فعلى المستثمر أن يستعين في اتخاذ قراره الاستثماري على هذه الفئة من المستشارين والمحللين المختصين بشؤون الاستثمار[2].

المطلب الثاني: أساسيات حول القرارات الإستثمارية

بعدما قمنا باعطاء مفهوم للقرار الاستثماري والمبادئ التي يقوم عليها سنقوم في هذا المطلب بشرح مختلف أنواع القرارات الاستثمارية ومراحلها والعوامل المؤثرة فيها.

أولا: أنواع وسيرورة القرارات الاستثمارية

1. **أنواع القرارات الاستثمارية:** يمكن تقسيم القرارات الاستثمارية التي تتخذها المؤسسة إلى الأنواع التالية:
   أ. **قرارات تحديد أولويات الاستثمار:** ويتم اتخاذ قرار الاستثمار في هذه الحالة من عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على ما يعود عليه من عائد ومنفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا لأولويات التي يحددها واهتمامات كل مرحلة، فإذا اعتبر أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل المتاحة لديه طبقا لهذا المدخل[3].
   ب. **قرارات قبول أو رفض الاستثمار:** وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جدا وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل كثيرة وكانت المشكلة هي اتخاذ قرار بعد وضع أوليات، أما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري

[1] طلال كداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص19.
[2] كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص31.
[3] ثامر علوان المصلح، **تقييم قرارات الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص47.

الذي اكتملت وتمت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم امكانية التنفيذ، ومن هنا تصبح مساحة الاختيار أضيق بكثير من قرارات تحديد الأوليات[1].

ج. **قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:** في هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار، لكن إذا وقع اختيار المستثمر على بديل معين من هذه البدائل المتاحة، فإن ذلك يمنعه من الاستثمار في بديل آخر في نفس الوقت، ومن هنا فإن المستثمر يتحمل تكلفة تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة التي تعبر عن مقدار ما ضحى به نتيجة التخلي عن البديل الآخر.

د. **قرارات الاستثمار في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:** حيث يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث يمكن أن تقترب من الصفر ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة وبساطة، حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه، وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قلبلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما Risk، مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر ولذلك توجد القرارات التي تتم في درجة عالية من المخاطرة هي فوق الصفر وتقترب من 10 وهذه القرارات هي التي يتم في إطارها اتخاذ معظم القرارات الاستثمارية في الواقع العملي، وخاصة تلك القرارات التي تتجه تنازليا أي تبعد عن 100 وكلما ابتعدت كلما كانت قابليتها للتحقيق أكثر فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية، وهنا تلعب دراسات الجدوى دورا كبيرا في اتخاذ القرار الاستثماري في مثل تلك الحالات لأنها توفر الكثير من المعلومات وتساعد على حل المشكلات التي تواجه هذا النوع من القرارات. وهناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد وهي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب بقوة من 100 وهي قرارات قل أن تحدث في مجال الاستثمار وتحتاج إلى خبرة عالية في اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية في مجال الاستثمار، وتحتاج دقة كبيرة في إجراء دراسات الجدوى وتطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لكي يتخذ القرار الاستثماري في مثل تلك الظروف[2].

هـ. **القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي:** حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بالكثيرة الحدوث ولكن الواقع العملي يغلب على القرارات الاستثمارية فيه، الأخذ بالتحليل الكمي والوصفي معا[3].

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص43.

[2] ثامر علوان المصلح، مرجع سابق، ص49.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص44.

2. **مراحل القرارات الاستثمارية:** مهما كان الأفق الزمني للاستثمار فهناك سلسلة من الخطوات الواجب إتباعها للوصول إلى اتخاذ القرار الاستثماري ويمكن إجمال أهم هذه الخطوات في العناصر التالية:

أ. **تحديد نوعية الاستثمار (تحديد المشكلة الاستثمارية):** من خلال اخضاع الفرصة الاستثمارية التي تظهر في مجال استثمار معين في احد الأنشطة الاقتصادية المختلفة للتفكير وتبيين جدواها كفكرة استثمارية حيث يتحدد الهدف من المشروع بأبعاده المختلفة.

ب. **تحديد البدائل الممكنة:** أي جرد الحلول الممكنة وذلك ربطا بمحتوى المشروع الاستثماري[1].

ج. **تقييم البدائل الاستثمارية:** قد تتعدد البدائل المتاحة للمستثمر، وعليه يجب تحديد مزايا وعيوب كل بديل (العائد والتكلفة...) تمهيدا للاختيار. وفي حالات تنحصر الاختيارات في بديل واحد وهنا يتم تحديد التكلفة والعائد له لاتخاذ قرار القبول والرفض. ويتم التقييم باتباع طرق موضوعية تعطي عند تطبيقها على كل بديل نتائج رقمية تعبر عن النتيجة النهائية للمقابلة بين التكلفة والعائد المرتبطة بالبديل المطروح[2].

د. **الأخذ بعين الاعتبار الآثار الجانبية:** تتمثل أساسا في العناصر التي لا يمكن تفاديها أو تقييمها لأن لها آثار على جدوى المشاريع.

هـ. **اختيار البديل (اتخاذ القرار الاستثماري):** اختيار البديل القابل للانجاز والذي يجب أن يكون الحل الامثل.

ويمكن تلخيص المراحل في الشكل التالي:

شكل رقم(2-1): سيرورة القرار الاستثماري

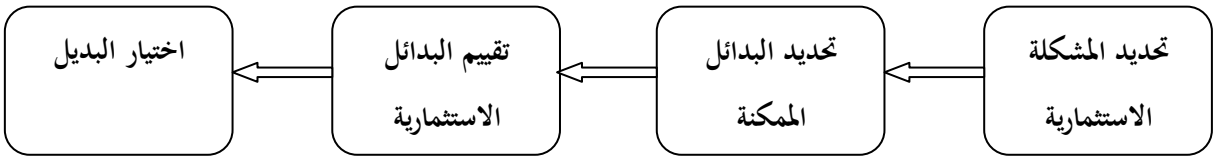

المصدر: من إعداد الطالبتين.

[1] معراج هواري وآخرون، مرجع سابق،ص65.

[2] منصوري الزين، مرجع سابق، ص61.

ثانيا: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري: يتأثر الاستثمار بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن أهم هذه العوامل:

1. **التوقعات:** إن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر الآن هو تصرف يتم عن الثقة في المستقبل، ومن هذا المنطلق فإن المستثمر إذا أخطأ في حدسه حول التوقعات فإنه يمكن أن يتعرض لخسائر كبيرة وعليه فيجب توخي الدقة والحذر في التنبؤ حول مدى توسع السوق في المدى المنظور ومعرفة مجالات النشاط الأكثر ربحية للاستثمار فيها، وبذلك فإن التوقعات تلعب دورا كبيرا في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء أثبتت هذه التوقعات صحتها أو خطأها.
2. **الإمكانيات والموارد المتاحة:** يعتمد الاستثمار على تضافر مجموعة من العوامل المادية وغير المادية لتحقيق الهدف منه، وكلما توفرت الامكانيات والموارد المادية من مواد أولية وآلات وتجهيزات والوسائل المساعدة في الانتاج والموارد البشرية والأسواق اللازمة لتصريف المنتجات كلما كان ذلك مشجعا على القيام بالاستثمارات[1].
3. **طبيعة المناخ الاستثماري:** يعتبر حجم السوق من العوامل التي تؤثر في حجم قرارات الاستثمار، فاتساع رقعة السوق تسمح في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة والعمل على زيادة كفاءة استخدام هذه الموارد، وبالتالي تحقيق الوفورات الاقتصادية، إن اتساع حجم السوق يساهم في زيادة حجم الاستثمار وخلق فرص استثمارية متكاملة وجديدة أو مرتبطة مع بعضها، إن زيادة ربحية الاستثمارات القائمة قد يعمل على خلق فرص استثمارية جديدة لأن ذلك بمثابة حافز في قرارات استخدام استثمارات جديدة، ومثل هذه الأوضاع الاقتصادية تعني خلق مناخ أو بيئة استثمارية تسمح للاستثمار المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية ويعززها استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية، ومن جانبها فإن الدولة ستعمد على هذا الاستقرار ودرجة كفاءتها في تسخير طاقاتها بما يعزز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة فاعلية الاستثمار[2].
4. **سعر الفائدة:** يتحقق الكثير من الاستثمار عن طريق الإقراض، ومن هنا فإن سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين يعتبر مؤشرا قويا على مستوى الاستثمار، فعند ارتفاعه سيقل الطلب على القروض الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستثمار[3].
5. **التقدم التكنولوجي:** إن مسألة التقدم التكنولوجي تعد مسألة في غاية الأهمية، بالنسبة للمشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية التي تهدف إلى تحسين هذه المراكز، فالتقدم التكنولوجي له

---

[1] معراج هواري وآخرون، مرجع سابق، ص60.

[2] خالد وهيب الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص300.

[3] حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص52.

آثار متعددة منها زيادة المقدرة الإنتاجية، بالإضافة إلى أثره المباشر في خفض التكاليف ومن ثم إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة[1]. إذ أن ظهور أنواع جديدة من الآلات والمعدات المتطورة ذات الطاقة الانتاجية العالية وظهور موارد ومصادر جديدة للطاقة، تدفع المنتج أو المستثمر إلى إحلال الآلات والمعدات القديمة بأخرى جديدة إذا ما أراد البقاء في السوق، وهذا الاتجاه يتطلب استثمارات كبيرة[2].

[1] خلف بن سليمان بن صالح بن سليمان النمري، **شركات الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000، ص72.

[2] كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص34-35.

المبحث الثالث: جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها بمتخذي القرار الاستثماري

نقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على أثر جودة المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري حيث سنخصص في المطلب الأول دور المعلومة المحاسبية الجيدة في اتخاذ القرار الاستثماري، كما سنحاول التركيز في المطلب الثاني على أثر جودة المعلومة المحاسبية على القرارات الاستثمارية الرأسمالية وذلك نظرا لأهميتها في الحياة الاقتصادية للمؤسسة أو للمجتمع ككل.

المطلب الأول: دور المعلومات المحاسبية الجيدة في اتخاذ القرار الاستثماري

تلعب المعلومات المحاسبية دورا هاما في عملية اتخاذ القرار بشكل عام، واتخاذ القرار الاستثماري بشكل خاص، مثلها في ذلك مثل باقي أنواع المعلومات الأخرى، من حيث أنها تؤدي إلى زيادة المعرفة لدى متخذ القرار الاستثماري من ناحية وتقلل من حالة عدم التأكد التي تكتنف البيئة التي تتخذ فيها القرارات من ناحية أخرى، غير أن المعلومات المحاسبية تتميز عن غيرها من المعلومات الوصفية بأنها (أي المعلومات المحاسبية) كمية وقابلة للتحقق من صحتها ولذلك فإنها تعتبر أكثر فاعلية في مساعدة متخذي القرارات الاستثمارية على الوصول إلى الحلول المناسبة، ومن ثم فإن متخذي القرارات الاستثمارية عادة ما يعطون وزنا أكبر للمعلومات المحاسبية وحتى تكون المعلومات المحاسبية ذات نفع كبير في عملية اتخاذ القرار الاستثماري يجب أن تتميز بالخصائص التالية:

- أن تكون ملائمة.
- أن تتوافر في الوقت المناسب.
- أن تكون صحيحة.

ويقصد بالملاءمة كما ذكرنا سابقا أن تكون مفيدة ونافعة في حل المشكلة موضع الفحص والدراسة أو القرار المراد اتخاذه، ونظرا لاختلاف طريقة أو نموذج اتخاذ القرار من شخص لآخر فلا يوجد مقياس عام للحكم على مدى ملاءمة كل أنواع المعلومات المحاسبية، ومع ذلك فإن بعض أنواع المعلومات المحاسبية لاسيما المعلومات التكاليفية تلعب دورا هاما في كثير من القرارات على الرغم من أن ليس لكل أنواع التكاليف أهمية متساوية في اتخاذ القرارات ولذلك يجب على متخذي القرارات أن يحددوا التكاليف التي تعتبر نافعة لكل أنواع القرارات، ولكي تكون التكاليف ملائمة للقرار يجب أن تكون تكلفة مستقبلية متوقعة أي أن يتوقع حدوثها خلال الفترة التي يغطيها القرار الاستثماري وعلى ذلك فإن التكلفة التاريخية لا تعتبر تكلفة ملائمة للقرار إلا إذا كان من المتوقع أن تستمر في المستقبل، كذلك يجب أن تختلف التكلفة من بديل لآخر، وعلى ذلك فإن التكلفة التي لا تتغير من قرار لآخر أي تكون واحدة لكل البدائل لا تعتبر تكلفة ملائمة لاتخاذ القرار الاستثماري ولن يكون لها تأثير على القرار .

كذلك يجب أن تتوافر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب أي عندما يكون متخذ القرار في حاجة إليها إذ أن تأخر المعلومات وعدم توافرها في الوقت المناسب يقلل من قيمتها.

كما يجب أن تكون المعلومات صحيحة إذ تتوقف صحة القرارات الاستثمارية على صحة المعلومات المحاسبية هذا ولا يقصد بصحة المعلومات أن تكون دقيقة فمثلا التقرير الذي يبين أن تكلفة الإنتاج هي 450000 ريال مثلا يعتبر صحيحا على الرغم من أن المبلغ الدقيق للتكلفة قد يكون 450150 ريال، إذ كثيرا ما يكون من الأفضل الحصول على معلومات تقريبية في الحال بدلا من الحصول على معلومات دقيقة في وقت متأخر أي قد يضحي بالدقة في سبيل الحصول على معلومات ملائمة وسليمة في الوقت المناسب[1].

ومنه درجة جودة المعلومات المحاسبية المتوافرة لمتخذ القرار والتي تحددها الخصائص النوعية المتمثلة في الملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة لها تأثير كبير على جودة القرار الاستثماري المتخذ، فكل قرار ناجح متوقف على دقة المعلومات وفعاليتها، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات (دقيقة ومؤكدة) كان متخذ القرار في وضع أفضل وكانت قراراته سليمة وكلما كانت المعلومات غير دقيقة وغير أكيدة كان القرار غير سليم، وهذا الأمر يتطلب من الإدارة ضرورة أن تبحث باستمرار عن أفضل المعلومات فيما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة للتصرفات البديلة، فالمعلومات المحاسبية تزيد من معرفة متخذ القرار الاستثماري وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات، وفي حقيقة الأمر إن اتخاذ القرارات الاستثمارية والمعلومات المحاسبية موضوعان مرتبطان.

المطلب الثاني: أثر جودة المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري

لتوضيح أثر جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات نكتفي في هذا المطلب بتناول نموذج من القرارات ألا وهو القرارات الاستثمارية الحقيقية أو ما تعرف بالرأسمالية، حيث نجد بأن مستعمل المعلومات المحاسبية هو طرف داخلي يتمثل في إدارة المؤسسة المستثمرة التي تساعدها المعلومات المحاسبية الجيدة في اختيار الاستثمار الأكثر نفعا.

1. **الاستثمار الرأسمالي**: هو الاستثمار في الأصول الحقيقية (المفهوم الاقتصادي) كاقتناء المعدات، الأدوات، السلع والمواد المستعملة لأجل إنتاج منتجات أو خدمات. ويسمى بالاستثمار الرأسمالي لأنه يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية.

هو مقدار التضحية (التي يتحملها المستثمر) بمنفعة حالية يمكن تأجيل تحقيقها إلى المستقبل بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر من تلك التي يمكن إشباعها الآن. والاستثمار الرأسمالي بهذا المعنى هو تخلي المستثمر عن أموال يمتلكها في الوقت الحاضر، بهدف الحصول على تدفقات مالية في المستقبل تعوضه عن القيمة الحالية لهذه الأموال وتعوضه كذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وتوفر عائد مجزي مقابل تحمل مخاطر الاستثمار[2].

[1] نيصور البديوي، مرجع سابق، ص53-54.

[2] شبيب ودريد كامل، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص265.

2. **أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية الرأسمالية:** عندما تريد المؤسسة الاقتصادية القيام بعملية الاستثمار في الأصول الحقيقية مهما كان نوع هذا الاستثمار فإنه يتعين عليها المرور بعدة مراحل إلى غاية الوصول إلى القرار النهائي المتمثل في اختيار البديل الاستثماري الأفضل، وفي كل مرحلة يحتاج متخذ القرار إلى معلومات محاسبية تكون مفيدة له في هذا الموقف. إن عملية تخطيط مشروعات الاستثمارات الرأسمالية أو ما تعرف كما ذكرنا سابقا بالحقيقية تمر بعدة مراحل وهي[1]:

- تحديد المشكلة بالتعرف عليها بدقة مع تحديد الأهداف المراد تحقيقها.
- تحديد البدائل الممكنة المتمثلة في مختلف الخطط المقترحة التي تحقق الأهداف.
- تقييم مختلف الخطط المقترحة.
- اختيار أفضل الخطط.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل المشار إليها تؤدي المعلومات المحاسبية الجيدة دورا هاما في مساعدة متخذ القرار للتوصل إلى القرار الرشيد.

بعد تحديد المشكلة مع تحديد الأهداف المراد تحقيقها، تأتي مرحلة تحديد البدائل الاستثمارية الممكنة المقترحة التي يتم خلالها تقييم كل هذه البدائل وهي العملية التي تتطلب توفر معلومات محاسبية تمكن متخذ القرار من تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة خلال الفترات المتعلقة بمختلف البدائل الاستثمارية وذلك بعد تقدير الإيرادات والتكاليف المتوقعة من هذه الأخيرة، ويتطلب ذلك القيام بدراسة وافية مستعملا الأساليب الكمية للتنبؤ بالمستقبل.

والمعلومات المحاسبية التي تتطلبها عملية التخطيط هذه بمختلف مراحلها هي معلومات تتعلق بالحاضر خاصة بالنسبة لمرحلة تحديد المشكلة بالدرجة الأولى وبالمستقبل لأن متخذ القرار يكون بحاجة إلى ما يساعده للتنبؤ لاسيما في مرحلة تقييم مختلف الخطط المقترحة وذلك عند دراسة الاحتمالات المتوقعة عند تنفيذ كل خطة مقترحة. كلما كانت المعلومات المحاسبية المتوفرة والمستعملة تتميز بخصائص الجودة اللازمة، كلما سمح ذلك لمتخذ القرار بانجاز عملية التخطيط للمشروعات الاستثمارية الرأسمالية في ظروف تتسم بالوضوح مما يؤدي إلى الابتعاد عن حالة عدم التأكد والاقتراب أكثر فأكثر من حالة التأكد.

مما سبق نرى أن القرار الاستثماري الرأسمالي يتخذ من قبل إدارة المؤسسة باعتبارها مستخدم داخلي للمعلومات المحاسبية باعتمادها على معلومات محاسبية ناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة.

في هذه الحالة تكون المعلومات المحاسبية الجيدة:

- متوفرة بحجم اكبر أي إمكانية استعمال معلومات غير مفصح عنها للأطراف الخارجيين باعتبار أن المؤسسة ليست ملزمة قانونا بذلك.

[1] حامدي علي، مرجع سابق، ص121.

- متوفرة في أي وقت تحتاج إليها إدارة المؤسسة.
- أكثر قابلية للفهم والاستيعاب لأنه في حالة وجود أي غموض بشان أي معلومة يمكن طلب توضيحات من معدو التقارير المالية.
- أكثر موثوقية لأنه لا يعقل أن تضلل الإدارة نفسها بمعلومات محاسبية بها أخطاء متعمدة.

واعتبارا لكل ذلك يمكن القول أن القرار الاستثماري الرأسمالي مرشح ليتخذ باستخدام معلومات محاسبية تمتاز بجودة أكثر وتأثيرها على القرار يكون ايجابيا أكثر. ويمكن القول أن لجودة المعلومات المحاسبية المتوفرة بين أيدي متخذي القرار أثر بالغ في اتخاذ القرار، فإذا كانت هذه المعلومات تتميز بالخصائص النوعية المطلوبة التي تجعلها مفيدة فإنها تساعد على التوصل إلى قرارات جيدة تعود بالفائدة على الطرف المعني. أما إذا كانت هذه المعلومات لا تتميز بالجودة المطلوبة حينئذ يكون هناك احتمالين هما:

- التوصل إلى قرار غير راشد في حالة الاعتماد عليها.
- استبعادها نهائيا مع البحث عن معلومات أخرى تكون مفيدة للتوصل إلى قرار جيد.

خلاصة:

تضمن هذا الفصل كل من الدراسة النظرية لماهية اتخاذ القرار بشكل عام بالإضافة إلى دراسة لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل خاص، والجزء الأهم هو أثر جودة المعومة المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وفي ضوء ما تقدم من دراسة لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والظروف التي تتخذ في ظلها القرارات، تظهر لنا الحاجة إلى المعلومات المحاسبية سواء في تحديد المشكلة أو في وضع وتحديد البدائل الممكنة لحل هذه المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها أو في تقييم البدائل المتاحة وتقدير احتمالات حدوثها ونتائجها، هذا باعتبار أن المعلومات المحاسبية لها دور أساسي في دعم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لمستخدميها داخل المنشأة.

تمهيد

نتيجة لأهمية موضوع الدراسة وبعد الانتهاء من الجانب النظري لها،كان لابد من ربط هذا الأخير بالجانب الميداني حيث تم تخصيص هذا الفصل للدراسة الميدانية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر وتعتبر الدراسة الميدانية تدعيما للجانب النظري، لأنه المجال الذي يستطيع الباحث من خلاله النزول للواقع وكشف الحقائق وجمع المعلومات حول الموضوع للوصول إلى نتائج بعد تحليل هذه المعلومات والتي نتمكن من خلاله التأكد من صحة الفروض. وبهدف تحقيق هذا الغرض فقد تم الاعتماد على استمارة الاستبيان التي تتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات لفئات عينة الدراسة، وتحديد نسبة الاستجابة الفعلية لإجابة أفراد العينة لكل سؤال من أسئلة الاستبانة الواردة ضمن أقسامها المختلفة، بالإضافة إلى البيانات الشخصية لشريحة أفراد العينة لدراسة واستخلاص النتائج بأكبر قدر من الواقعية.

ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: تقديم المؤسسة ميدان الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على مؤسسة مطاحن عمر بن عمر وهي مؤسسة اقتصادية ذات مسؤولية محدودة، وللتعرف أكثر على هذه المؤسسة سنحاول إعطاء لمحة تاريخية عن المجمع و تقديم المؤسسات المكونة له وإعطاء نبذة عن مطاحن عمر بن عمر وكذا الهيكل التنظيمي وشرح مكوناته.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ميدان الدراسة وأهدافها

خصصنا هذا المطلب بالتعرف أكثر على المؤسسة وطبيعة النشاط التي تقوم به.

أولا: التعريف بالمؤسسة ميدان الدراسة: هي فرع من فروع المجمع الصناعي عمر بن عمر، الذي تأسس من قبل الأب الراحل عمر بن عمر والذي استطاع أن يفرض نفسه كرائد في السوق الوطنية للأغذية الصناعية والأعمال التجارية الأسرية وهذا منذ تأسيس الشركة الأم سنة 1984 (مصبرات الطماطم **CAB**). فالمجمع اليوم يحتل مكانة مرموقة في السوق الجزائرية وحتى العالمية نظرا للإمكانيات العالية الجودة المعتمدة في الإنتاج. ثم بعد وفاة الأب عمر بن عمر انتقلت إدارة المجمع إلى أبنائه الأربعة حيث واصلوا مشوار والدهم في ترقية جودة ونوعية مختلف منتوجات المجمع[1].

فبعد أن تم إنشاء مصنع عمر بن عمر للمصبرات ببلدية بوعاتي محمود أتت فكرة إنشاء الشركة العائلية ذات المسؤولية المحدودة مطاحن عمر بن عمر سنة 1994 حيث بدأت الدراسات والبحوث بالطرق القانونية وذلك بتكوين ملف الاستثمار للحصول على قرض بنكي ناهيك عن تكوين ملفات لهيأت إدارية أخرى كالغرفة الجهوية للتجارة ومصالح الولاية خاصة الشق المتعلق بمخطط التنمية المحلية، ومن أبرز الدراسات التمهيدية التي أعدت لهذا المشروع نذكر منها:

- دراسة المنطقة الجغرافية من الناحية الجيولوجية.
- دراسة الإمكانيات الإقتصادية والتكاليف الانتاجية.
- دراسة البيئة الإقتصادية للمؤسسة (السوق).

وقد تمت هذه الدراسات من طرف خبراء محليين وأجنبيين بما فيها كل ما يتعلق بالبنية التحتية والبناءات المعدنية، أما في ما يتعلق بالتجهيزات والمعدات فهي ألمانية وإيطالية المنشأ. وبعد مرور أربع (04) سنوات من الدراسة وبالضبط في 29 مارس من سنة 2000 أنشئت شركة المطاحن ضمن منطقة فلاحية صناعية ببلدية

[1] من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفجوج ولاية قالمة التي تتربع على مساحة قدرها 42500 م^2 يحدها من الجنوب المشتلة التجريبية عمر بن عمر ومن الشمال مصنع الحليب بني فوغال أما شرقا وغربا فأراض زراعية ملكا للخواص.

انطلق إنتاج المطاحن في البداية بمردود 300 طن يوميا إلى أن وصل سنة 2004 إلى 700 طن يوميا أي زيادة الطاقة الإنتاجية ب 400 طن يوميا. وفي سنة 2009 تم إنشاء وحدة إنتاج العجائن الغذائية والكسكس والتي تحصلت على شهادة الجودة العالمية (**ISO** 9001) و شهادة سلامة المنتوجات الغذائية (**ISO** 22000) سنة 2012 وهذا راجع إلى نظام تسيير الجودة الذي سهرت على تطبيقه المؤسسة منذ نشأتها إلى أن تم تزويد هذه الوحدة بخطي انتاج العجائن الخاصة ذو الصيت العالمي سنة 2014.

أما المشروع الجاري إنجازه منذ 01 جويلية 2015 هو توسيع الوحدة بثلاث خطوط انتاج جديدة نظرا لكثرة الطلب على المنتوج. ويبلغ عدد عمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة مطاحن عمر بن عمر 770 عامل مقسمين كالأتي: 13 إطار سامي، 130 إطار، 148 عون تحكم (ماهر) و479 منفذ، وبرقم أعمال يقدر ب66 مليون أورو سنويا. أما طبيعة نشاط المؤسسة يتم من خلال جلب المادة الأولية (القمح) من خارج الوطن عن طريق الشحن بالسفن لتتجه برا إلى المخازن التي تصل طاقتها الاستيعابية حوالي 27 ألف طن وهذا بواسطة الشاحنات الضخمة التي توفرها الشركة.

يتم استقبال المادة الأولية من طرف مصالح مراقبة الجودة لمعرفة ما إذا كانت مطابقة للمواصفات المطلوبة أم لا، حيث يسهر على ضمان هذه السلسلة الانتاجية:

- 121 عامل على مستوى وحدتي انتاج السميد موزعة على أربعة فرق متساوية تعمل بنظام التناوب 3 X 8 كالآتي:
  - الفرقة أ من الساعة 05 صباحا إلى الساعة 01 زوالا.
  - الفرقة ب من الساعة 01 زوالا إلى الساعة 09 مساءا.
  - الفرقة ج من الساعة 09 مساءا إلى الساعة 05 صباحا.
  - الفرقة د في حالة راحة.

  كل الفرق تعمل بالتداول حسب الجدول الزمني لمدة يومين.
- 203 عامل على مستوى وحدة انتاج العجائن الغذائية والعجائن الخاصة موزعة على أربعة فرق متساوية تعمل بنفس بنظام التناوب في المطاحن ولكن مع اختلاف التوقيت وذلك حسب التوزيع الآتي:
  - الفرقة أ من الساعة 04 صباحا إلى الساعة 12 زوالا.
  - الفرقة ب من الساعة 12 زوالا إلى الساعة 08 مساءا.

- الفرقة ج من الساعة 08 مساءا إلى الساعة 04 صباحا.
- الفرقة د في حالة راحة.

ثانيا: أهداف المؤسسة: تسعى الشركة ذات مسؤولية محدودة مطاحن عمر بن عمر منذ نشأتها إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان البقاء والاستمرار.
- تحقيق أكبر نسبة من المبيعات والأرباح.
- تشجيع القطاع الخاص للنهوض للاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني.
- تشجيع اليد العاملة المحلية وامتصاص البطالة.
- محاولة كسب أكبر حصة من السوق الوطنية.
- الاستمرار في الحفاظ على الإنتاج من حيث الحودة، النوعية، والسعر.
- السعي إلى منافسة المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس المجال.
- تجسيد الشراكة الأجنبية المثمرة.
- العمل على الحفاظ على الزبائن واكتساب زبائن جدد.

المطلب الثاني: هيكلة ومكونات المؤسسة

سنقوم في هذا المطلب بمعرفة الهيكل التنظيمي الذي تقوم عليه المؤسسة مع شرح مختلف مكوناته (الأقسام، المصالح...الخ).

أولا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة: من أهم سمات المؤسسة الناجحة هي قوة جهازها التسييري فحسن تسيير موارد المؤسسة يتوقف على نجاعة هيكلها التنظيمي، والهيكل التنظيمي لشركة مطاحن عمر بن عمر هو على الشكل التالي:

شكل رقم (3–1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر.

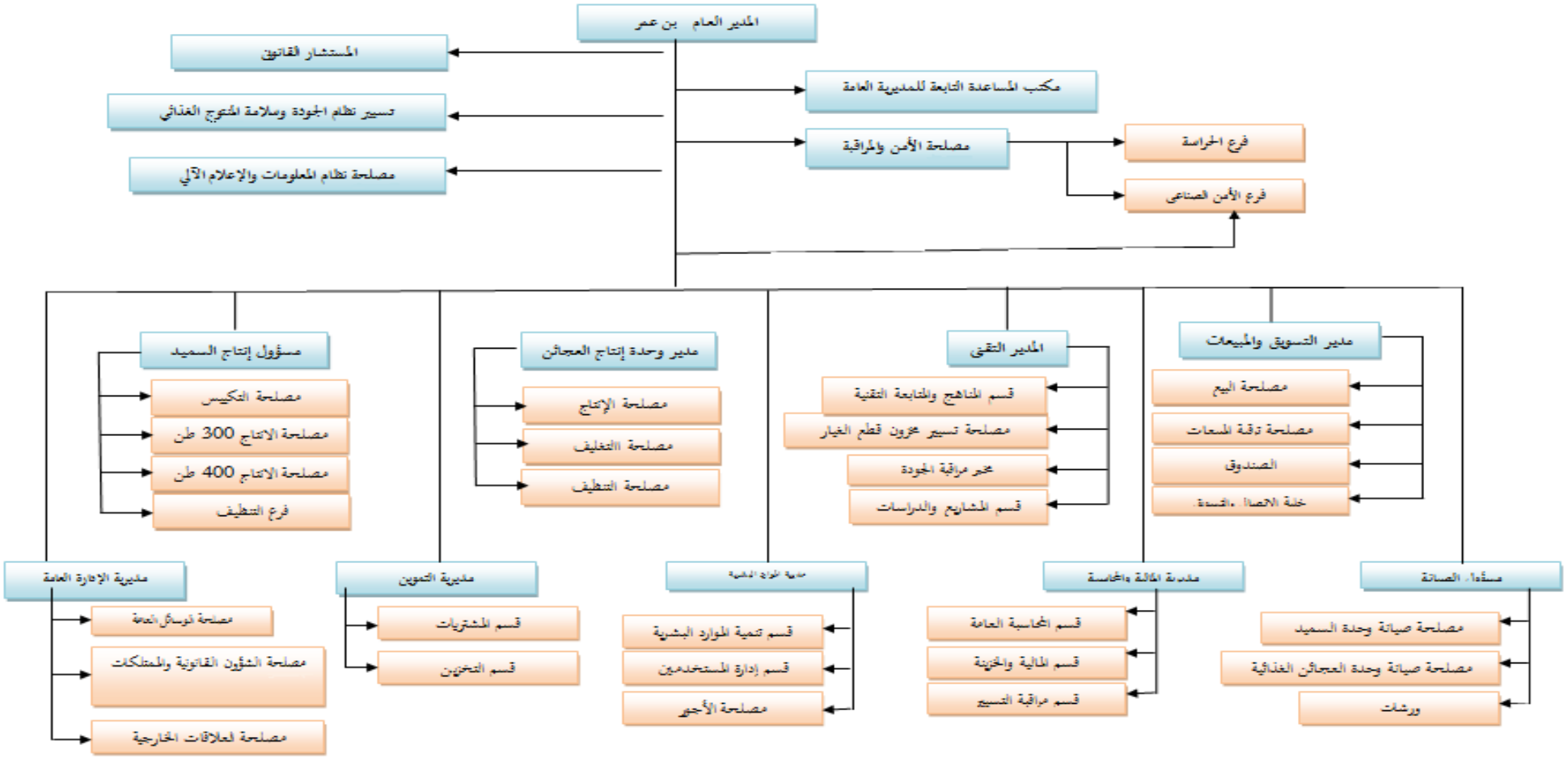

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ثانيا: مصالح وإدارات المؤسسة: يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر من مجموعة من الأقسام والمصالح وفيما يلي سنقوم بشرح مختلف هذه المهام والمصالح والأقسام.

1. **مساعدة المديرية العامة:** وتعمل على:
   - مساعدة المدير العام في إدارة وتسيير شؤون الشركة وفي تحقيق مختلف عمليات المراقبة.
   - تساهم في حفظ أرشيف المديرية وأسرارها باعتبارها همزة وصل وحل بين المدير العام ومختلف المديريات والمصالح الأخرى.
2. **مصلحة الأمن:** وتشمل على:
   - السهر على أمن الموقع واستقبال مختلف الزوار.
   - الإشراف على حراسة الموقع أثناء وبعد ساعات العمل.
3. **المستشار القانوني:** يقوم بتوجيه المدير العام في ما يخص كل الإجراءات القانونية والتنظيمية للمحافظة على ممتلكات وفوائد الشركة.
4. **مصلحة تسيير نظام الجودة وسلامة المنتوجات الغذائية:** تقوم بالسهر على التكفل وحفظ شهادات الجودة وسلامة المنتوجات الغذائية وذلك بتطوير مختلف الأنظمة المتعلقة بالإيزو (ISO).
5. **مصلحة نظام المعلومات والإعلام الآلي:** تقوم بالإشراف على قيادة وصيانة النظام المعلوماتي للشركة.
6. **مديرية التسويق والمبيعات:** من مهامها: ضمان تسويق وبيع مختلف منتوجات الشركة حسب الهدف المسطر من طرف المدير العام. تطوير وترقية المنتوج ومضاعفة رقم أعمال و أرباح الشركة. تنظيم وتسيير كل نشاطات البيع حسب السياسة المنتهجة من طرف الشركة والتكفل بمختلف النشاطات الاتصالية التي تربط الشركة بالزبون أو المستهلك (إعلانات، حملات إشهارية،...إلخ).
7. **المديرية التقنية:** وتضم:
   - **قسم المناهج والمتابعة التقنية:** ويضم متابعة مختلف المشاريع الاستثمارية، الإشراف على المراقبة التقنية لمختلف العمليات المتعلقة بالإنتاج وسلامة المنتوج الغذائي.
   - **قسم الأشغال والدراسات:** يتمثل في دراسة وانجاز مختلف المشاريع المتعلقة بكل التوسيعات الجارية على مستوى الشركة وقياس مدى الجدوى منها.
   - **المخبر:** يتمثل في مراقبة المنتوجات بصفة نظامية وهذا طيلة فترات الإنتاج والسهر على مطابقة المنتوج للمعايير العالمية على مستويات متعددة (الشكل، الذوق، اللون، الوزن، المكونات الداخلية...إلخ).

8. **مديرية انتاج العجائن:** تقوم ب:
   - تحويل المادة الأولية (سميد) من أجل ضمان إنتاج مختلف العجائن الغذائية بالكمية والنوعية التي يحددها السوق. وأيضا الإشراف والتنسيق وتوفير كل الموارد البشرية والمادية اللازمة من أجل تلبية كل الطلبيات المسطرة من طرف مدير المبيعات.
   - مصلحة التغليف: تسهر على تعبئة المنتوج في الأكياس والعلب كل حسب نوعه.
9. **مصلحة انتاج السميد:** من بين المهام الرئيسية هي تحويل المادة الأولية (القمح) إلى سميد موجه للاستهلاك بالكميات والنوعيات المطلوبة. ويسهر على ذلك كل من:
   - المسؤول الرئيسي للطحن: وهو الذي يعمل على المراقبة المستمرة على سير هذه العملية وكذا السير الحسن للوظائف المتفرعة عنها والتنسيق فيما بينها.
   - مصلحة التكييس: يتم فيها وضع المنتوج النهائي (السميد) في أكياس مختلفة الأحجام وهذا حسب طلب مدير المبيعات.
10. **مصلحة الصيانة:** تعتبر الصيانة في الوحدة من أهم الضروريات التي يقوم عليها المركب، فعمال الصيانة يسهرون على صيانة المعدات والآلات حيث يتم تزويد هذه المصلحة بكل ما تحتاج إليه من موارد بشرية ومعدات وقطع غيار مختلف الآلات وهي منظمة كالاتي:
    - ورشة الكهرباء، ورشة الميكانيك، ورشة الخراطة والتلحيم.

    ويتمثل دور كل هذه الورشات في مراقبة مختلف الآلات على مستوى الوحدتين، إذ هم ملزمون بتصليحها إذا حدث لها عطل في أقل مدة ممكنة وذلك للحفاظ على وتيرة الانتاج. حيث تقوم أيضا بإعداد تقارير شهرية حول عدد التعطيلات والتدخلات التقنية التي قامت بها.
11. **مديرية المالية والمحاسبة:** مهمتها ضمان التسيير المالي والمحاسبي للشركة في الإطار القانوني الذي يحكم مختلف صفقات ونشاطات الشركة، وتنقسم إلى:
    - **مصلحة المحاسبة العامة:** من مسؤوليتها تسجيل ومحاسبة جميع العمليات التي تجري داخل المؤسسة. والتكفل بالإجراءات الجبائية والحفاظ على ممتلكات الشركة، التحليل والتحقق من مدفوعات ومقبوضات الشركة طيلة العام لإعداد الميزانية الختامية.
    - **قسم المالية والخزينة:** تتمثل في ترشيد التسيير على مستوى الموارد المالية ورؤوس الأموال من أجل ضمان الاستمرارية ومضاعفة الأرباح، دراسة وإنجاز مختلف الصفقات المالية التي تعود بالفائدة على الشركة، والمتابعة البنكية.
    - **قسم مراقبة التسيير:** تقوم على السهر على تطبيق نهج قيادي فعال تبعا للإستراتيجية المنتهجة من طرف الشركة، تحسين ومراقبة ميزانية الشركة.

12. **مديرية الموارد البشرية:** مهمتها الرئيسية استقطاب اليد العاملة المؤهلة والضرورية من أجل ضمان سير كل نشاطات مختلف مصالح الشركة، وهي تنقسم إلى:
- **قسم تطوير الموارد البشرية:** يتمثل في التوظيف حسب حاجات المؤسسة. وكذا ضمان تكوين اليد العاملة بصفة منتظمة، تطوير الكفاءات والحفاظ عليها في إطار ما يعرف بالولاء الوظيفي.
- **قسم تسيير المستخدمين:** يقوم بالتكفل بمختلف شؤون العمال وإدارتهم خاصة في الشق المتعلق بالأجور وتنظيم العلاقات في ما بينهم داخل الإطار القانوني قيد التطبيق، متابعة مختلف علاقات العمل والتسيير الإداري للملفات داخليا كان أو خارجي.

13. **مديرية التموين:** مهمتها الرئيسية شراء وتزويد الشركة بالمواد الأولية، المعدات، التجهيزات، قطع الغيار، ...إلخ. والسهر على تخزينها. وهي تنقسم إلى:
- **قسم المشتريات:** وهو المكلف بضمان شراء كل ما تحتاجه المؤسسة.
- **قسم التموين بالمادة الأولية (القمح):** مهمته الوحيدة هي السهر على ضمان كل العمليات اللوجيستيكية المتعلقة باستيراد القمح ونقله إلى المخازن والعمل على تطوير ما يعرف بسلسلة الإمداد.

14. **مديرية الإدارة العامة:** مهمتها الرئيسية التكفل بمختلف العمليات اللوجيستيكية والإدارية الداعمة للمصالح الأخرى، كما تسهر على تحسين العلاقات الخارجية للشركة وتنقسم إلى:
- **مصلحة الوسائل العامة:** مسؤولة على الدعم اللوجيستيكي والإداري وتوفير كل الوسائل الضرورية التي تحتاجها مختلف المصالح.
- **مصلحة الشؤون القانونية وحفظ الممتلكات:** مهمتها الحفاظ على ممتلكات الشركة في إطار كل النشاطات والنزاعات المحتملة. تسيير مختلف الوثائق التنظيمية والتشريعية التي تعتبر كهوية للشركة وحفظها.
- **مصلحة العلاقات الخارجية:** التكفل بتسيير كل العلاقات الخارجية مع مختلف هيئات الدولة في إطار ما يتعلق بالزيارات، الإستقبال، اللوجيستيك وكل ما له علاقة بالمؤسسة.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

بعد اعطاء لمحة تعريفية عن مؤسسة عمر بن عمر لابد من توضيح الطريقة التي أجريت بها هذه الدراسة حيث نعرض في هذا المبحث منهجية الدراسة الميدانية وأدوات جمع البيانات وكذا مجتمع وعينة الدراسة.

المطلب الأول: منهجية وأدوات جمع البيانات

يعتمد الباحث في أي بحث على منهج لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها للوصول إلى نتائج وحقائق حول الظاهرة المدروسة.

أولا: منهج الدراسة: كلمة منهج تعني الطريقة التي يستخدمها الفرد للوصول إلى هدف محدد أو هو عبارة عن مجموعة من العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه وبهذا يسهل عمل الباحث بطريقة علمية تمكنه من الوصول إلى النتائج المرجوة بأقصر طريقة وأسهلها وبالتالي فالمنهج هو الذي ينير الطريق ويساعد الباحث في ضبط أبعاد وأسئلة وفروض البحث.

وقد إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر المنهج المناسب للموضوع، حيث يتميز هذا المنهج بأنه يهتم بدراسة الظواهر ثم تحليلها، كما يقوم هذا المنهج على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية لفترة زمنية معينة أو عدد من الفترات من أجل التعريف بالظاهرة من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد على فهم الواقع وتطويره مع تحليلها تحليلا دقيق لكل حدث أو ظاهرة من الظواهر.

إن اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي جاء انطلاقا من طبيعة موضوع الدراسة الذي يتمثل في دراسة أثر جودة المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري، وذلك لما تتيحه من فرصة الاقتراب من واقع المؤسسة الجزائرية، ولكونه يتلائم مع الدراسة.

ثانيا: الأدوات المنهجية المستخدمة: للتغلب على إشكالية النقص في المعلومة وعدم الحصول عليها في بعض الأحيان لابد من الاعتماد على مجموعة من الأدوات المختلفة بغرض الحصول على اكبر قدر ممكن من المعطيات المرغوبة والتي تخدم معطيات البحث، وفيما يلي استعراض لأهم الوسائل والأدوات التي تمت الاستعانة بها في إعداد الجزء التطبيقي من الدراسة وهي:

1. **المقابلة:** استعملنا المقابلة مع أفراد العينة الذين التقينا بهم وحاورناهم أثناء توزيع الاستمارة المعدة لهذا البحث، وهي "محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين وتشمل على أسئلة محددة

للحصول على إجابات دقيقة بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث للتعرف عليه من أجل تحقيق أهداف الدراسة"[1].

كما ساعدت مقابلة المبحوثين على التأكد من ضمان سرية الإجابات وعدم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي وهذا ضمان لشعور المبحوثين بحرية التعبير عن أرائهم.

2. **الملاحظة**: تستخدم الملاحظة كوسيلة ثانية للبحث بالإضافة إلى المقابلة في هذه الدراسة بهدف التشخيص المباشر لما يحدث داخل المؤسسة وهذا بملاحضة سلوك العاملين في عملهم ومدى تعاونهم مع بعضهم البعض وطبيعة العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين، وهي "عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية، ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقاتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف بقصد تفسير وتحديد العلاقات بين المتغيرات"[2].

3. **الإستمارة**: تعتبر من الوسائل الرئيسية والشائعة الاستعمال عند معظم الباحثين، لأنها تتيح فرصة الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات حول موضوع ما أو مشكلة أو موقف معين، وهي "وسيلة لجمع البيانات اللازمة للبحث من خلال مجموعة من الأسئلة المطروحة في الاستمارة خاصة يطلب من المبحوث الإجابة عليها سواء سجلت هذه الإجابة بمعرفة المبحوث وحده دون تدخل من الباحث أو سجلت بمعرفة الباحث نفسه"[3].

وقد اشتملت الاستمارة الأقسام التالية:

القسم الأول: ويتمثل في البيانات الشخصية وكذا بيانات حول الشركة، حيث اشتمل على بيانات حول الجنس، السن، المستوى التعليمي، عدد سنوات العمل، المركز الوظيفي، نشاط وعمر الشركة وعدد موظفي الشركة.

القسم الثاني: ويتمثل في مختلف المحاور التي تضم جملة من العبارات، حيث اشتمل على محورين يضم المحور الأول جودة المعلومة المحاسبية، أما المحور الثاني فيضم اتخاذ القرار الاستثماري.

[1] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **منهج وأساليب البحث العلمي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص102.

[2] نفس المرجع، ص112.

[3] عبد الله محمد عبد الرحمان، **مناهج وطرق البحث الإجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص79.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

نحاول من خلال هذا المطلب تحديد المفاهيم الدقيقة لمجتمع وعينة الدراسة كمايلي:

أولا: مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة إجمالا من جميع العاملين بوحدة المطاحن عمر بن عمر بالفجوج، وذلك باختلاف مكانتهم ووظيفتهم داخل هذه الوحدة، حيث يبلغ عدد العاملين داخل هذه الوحدة 487 عامل منها 55 إطار و38 عامل منفذ والباقي عمال تطبيقيين.

تضمن مجتمع الدراسة ثلاث فئات لأن أرائهم ستخدم هذه الدراسة بشكل كبير لضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على نتائج أكثر دقة.

ثانيا: عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في 50 عضوا من مجموعة أفراد وعمال المؤسسة تم اختيارهم عشوائيا لأخذ آرائهم باعتبارها تتناسب تماما مع طبيعة البحث وخصوصيات الدراسة، والتي تكون في شكل بيانات من خلال توزيع 50 استمارة استبيان، تم استرجاع 45 منها، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم(3–1): توزيع عينة الدراسة

البيان	المؤسسة	
	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	50	100%
الاستبيانات المسترجعة	45	90%
الاستبيانات الملغاة	5	10%
الاستبيانات المستعملة	45	90%

المصدر: من إعداد الطالبتين.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن العينة ما هي إلى عينة تمثيلية لمجتمع الدراسة، لصعوبة مسح جميع أفراد الدراسة، فلقد بلغ العدد الإجمالي للاستبيانات الموزعة 50 في حين قدرت الاستمارات المسترجعة45 بنسبة 90% .

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

سيتم في هذا المبحث تحليل وتفريغ البيانات المتحصل عليها من المؤسسة بالاعتماد على نتائج الاستمارة وعلى بعض الأساليب الإحصائية المستخدمة spss.

المطلب الأول: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

بغرض التعرف والاستفادة من سمات وخصائص عينة الدراسة سيتم في هذا المطلب عرض البيانات المتعلقة بالأفراد الذين تم استجوابهم وتوضيح خصائصهم من حيث الجنس، السن، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، الوظيفة، الأقدمية في المنصب، نشاط المؤسسة، عمر المؤسسة، وعدد موظفي المؤسسة.

أولا: تحليل البيانات الشخصية

يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

جدول رقم(3–2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	25	55,55%
إناث	20	44,44%
المجموع	45	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستمارة.

يلاحظ من خلال الجدول أن الرجال يشكلون نسبة 55,55% من العينة المدروسة وبلغ عددهم 25 رجلا في حين الإناث يمثلن نسبة% 44,44 وعددهن 20 امرأة، حيث نلاحظ أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث وهذا يدل على نشاط المؤسسة والذي يعتمد على عنصر الذكور في انجاز المهام أما الإناث فنجدهم في معظم الأحيان يتمركزون في الأعمال الإدارية. ويمكن تجسيد ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3–2): تمثيل عينة الدراسة حسب الجنس.

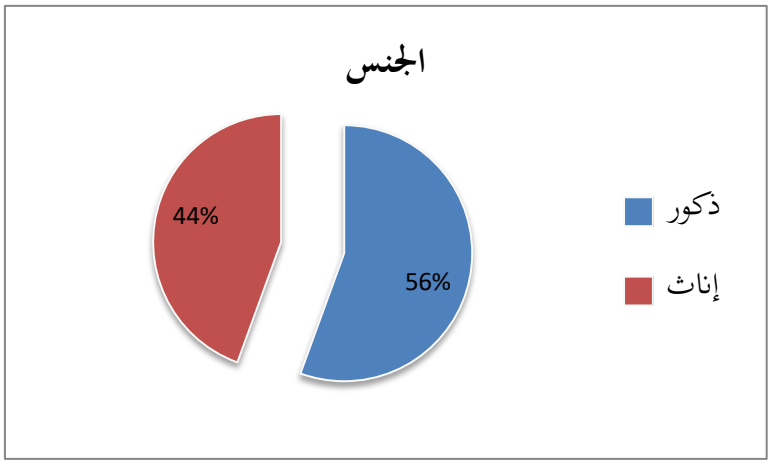

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على excel.

تم تقسيم متغير السن إلى ثلاث فئات عمرية والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(3–3): توزيع أفراد العينة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة
25 – 30 سنة	21	46,66%
31 – 45 سنة	15	33,33%
أكثر من 45 سنة	09	20,01%
المجموع	45	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستمارة.

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة كانت للأفراد الذين يتراوح سنهم بين 25 و30 سنة حيث بلغت نسبتهم 46,66% وهي نسبة تعبر عن فئة شبابية تميز عينة الدراسة حيث بلغ عددهم 21 فرد، تليها فئة الأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين 31 و45 سنة الذين بلغت نسبتهم 33,33% وبلغ عددهم 15 فرد، أما الذين يتجاوزون 45 سنة فهم 9 أفراد أي نسبة 20,01% وتدل هذه النسب على وجود خليط بين أفراد الدراسة بين النضج والشباب وبين الخبرة والطموح. ويمكن توضيح هذا التوزيع في الشكل التالي:

الشكل رقم(3–3): تمثيل عينة الدراسة حسب السن.

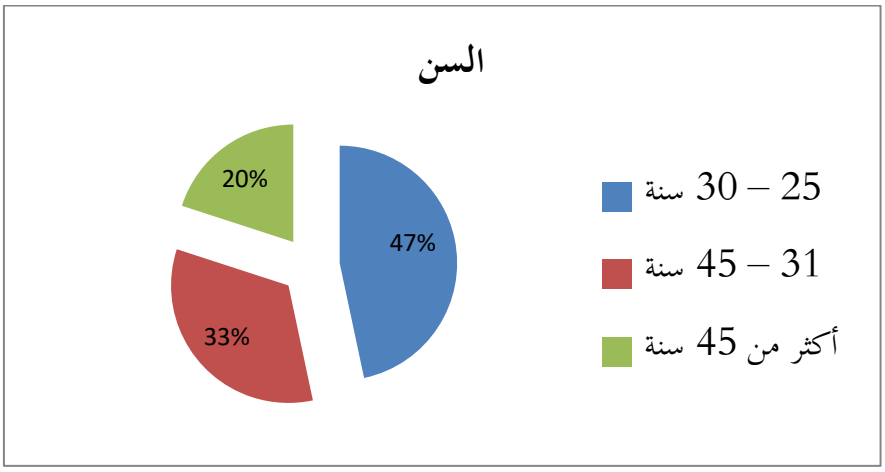

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على excel.

لتعامل مع مستويات الدراسة المختلفة لأفراد العينة تم اقتراح ستة إختيارات وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(3–4): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ابتدائي	00	00%
متوسط	03	06,66%
ثانوي	07	15,55%
معهد تكوين	04	08,88%
جامعي	27	60%
شهادات عليا	04	08,88%
المجموع	45	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستمارة.

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة تتمثل في المستوى الجامعي حيث بلغت 60% وهي نسبة تدل على أن أغلب أفراد العينة متحصلين على شهادات عالية. تليها مباشرة نسبة 15,55% والتي تتمثل في المستوى الثانوي، ثم يليها كل من مستوى شهادات عليا ومعهد تكويني بنسب متساوية 08,88%، أما أدنى نسبة فتتمثل في المستوى المتوسط بنسبة 06,66%. وهذا راجع إلى أن المؤسسة في الوقت الحالي تحتوي على أعداد كبيرة من الأفراد الذين واصلوا الدراسة حتى الجامعة ويمكن تفسير أت المؤسسة تسعى لتحسين أدائها وتعزيز رأس

المال الفكري فيها للاستفادة منه وكذلك الابتكار في مجال عملهم وهو ما يكسبهم ميزة تنافسية. ويمكن توضيح هذا التوزيع في الشكل التالي:

الشكل رقم(3–4): تمثيل عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

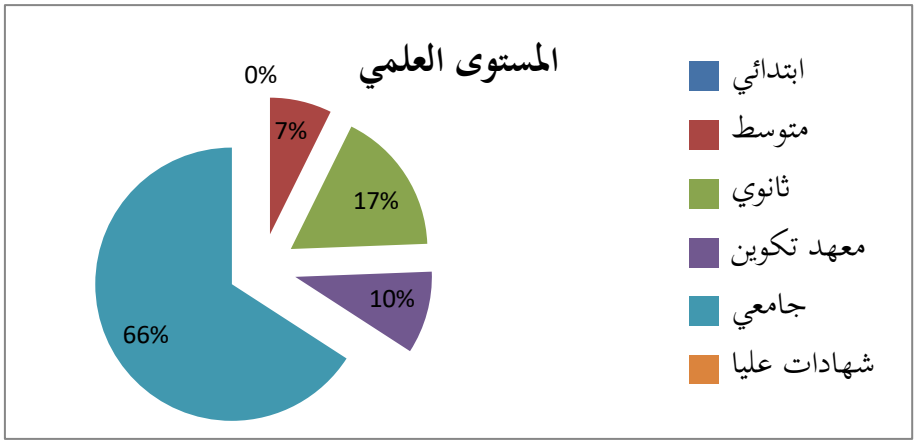

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على excel.

تم تقسيم متغير التخصص العلمي إلى ثلاث تخصصات والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(3–5): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	10	22,22%
مالية واقتصاد	12	26,66%
ادارة اعمال	08	17,77%
آخر	15	33,33%
المجموع	45	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستمارة.

يتضح من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة لديهم تخصص آخر خارج عن الاقتصاد بنسبة 33,33% يليها مباشرة تخصص مالية واقتصاد بنسبة 26,66%، ثم تليها نسبة 22,22% المتمثلة في الأفراد الذين تخصصهم محاسبة، بينما تمثل أقل نسبة في الأفراد الذين يحملون تخصص ادارة أعمال وهذا بنسبة 17,77%. ويمكن توضيح هذا التوزيع في الشكل التالي:

الشكل رقم(3–5): تمثيل عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

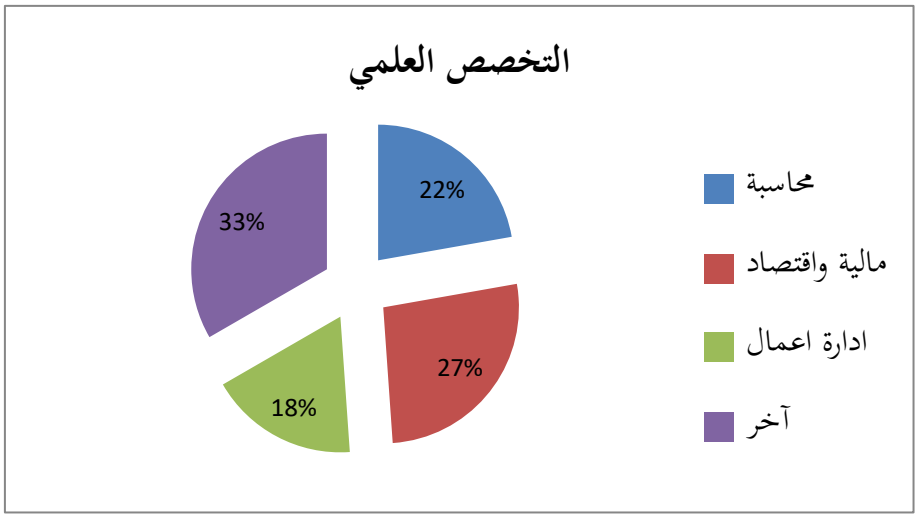

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على excel.

تم تقسيم متغير الوظيفة إلى ثلاث وظائف والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(3–6): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة
مسؤول رئيسي	03	06,66%
مسؤول فرعي	25	55,55%
عامل عادي	17	37,77%
المجموع	45	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستمارة.

نلاحظ من الجدول أن أكبر نسبة تتمثل في المسؤولين الفرعين حيث بلغ عددهم 25 مسؤول بينما بلغت نسبتهم 55,55% أي أن نصف أفراد عينة الدراسة هم عمال فرعيين، ثم يأتي العمال العاديون والذي قدر عددهم ب17 عامل أي نسبة 37,77%، ثم تأتي نسبة 06,66% التي تمثل المسؤولين الرئيسيين والذي لم يتجاوز عددهم الثلاث أشخاص. ويمكن توضيح هذا التوزيع في الشكل التالي:

الشكل رقم(3–6): تمثيل عينة الدراسة حسب الوظيفة

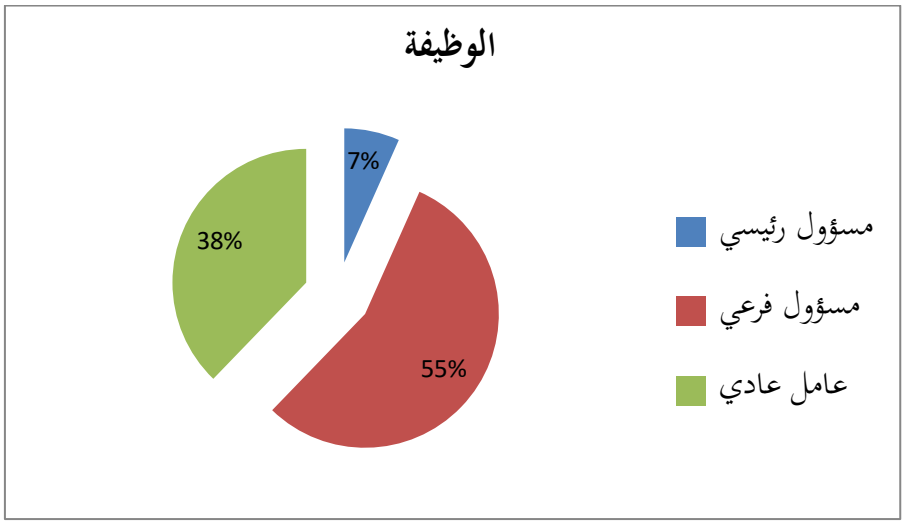

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على excel.

بغية التعامل مع العينة وفق الأقدمية في المنصب تم تقسيم الاختيارات إلى ثلاث فئات هذا ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(3–7): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في المنصب.

الأقدمية في المنصب	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	19	42,22%
5 – 10 سنوات	18	40%
أكثر من 10 سنوات	08	17,77%
المجموع	45	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستمارة.

يوضح الجدول أن أغلب العمال لديهم خبرة قليلة في العمل حيث قدرت أكبر نسبة 42,22% ويبلغ عدد عمالها 19 عامل والتي تمثل الفئة الأقل من 5 سنوات، ثم تليها مباشرة فئة 5– 10 سنوات والتي تقدر ب 18 عامل وتمثل 40% وهي فئة لديها خبرة مقارنة بالفئة الأولى، أما الفئة الأخيرة فهي فئة الأكثر من 10 سنوات وتتمثل في 8 عمال بنسبة 17,77% فئة لديها خبرة في العمل ومثل هذه الخبرة تلعب دورا هاما وبارزا في عملية تكوين وتأهيل العمال. ويمكن توضيح هذا التوزيع في الشكل التالي:

الشكل رقم(3–7): تمثيل عينة الدراسة حسب الأقدمية في المنصب

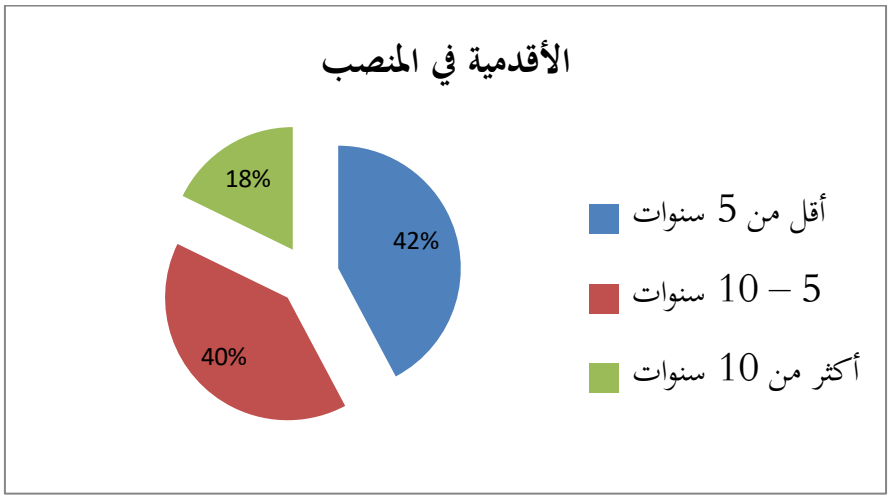

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على excel.

ثانيا: تحليل اتجاهات اراء العينة

نقوم أولا قبل التطرق إلى تحليل محاور الدراسة بالتأكد من ثبات وصدق الدراسة ولهذا تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة، ويمثل معامل ألفا كرونباخ أحد معاملات قياس ثبات وصدق البيانات، حيث تتراوح قيمته مابين 0 و1، كما أن زيادة قيمة معامل ألفا تعني زيادة مصداقية البيانات، وكذا تحديد الاتجاهات لدرجة مقياس ليكارت. وسنوضح النتائج من خلال الجدول التالي:

1. ثبات وصدق الدراسة:

جدول رقم (3–8): تحديد معامل ثبات وصدق الدراسة

محاور الدراسة	عدد العبارات	الثبات	الصدق
المحور الأول	15	%99	0,994
المحور الثاني	15	%98	0,989
المجموع	30	%99,5	0,990

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على spss.

حيث أن:

- الثبات هو معامل ألفا كرومباخ
- الصدق هو عبارة عن الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

من خلال الجدول بينت نتائج التحليل أن معامل الثبات لمختلف محاور الاستبيان تفوق المعدل المقبول والذي يقدر ب0,60. حيث جاءت عبارات المحور الأول في المرتبة الأولى بمعامل ثبات (99%) تليها مباشرة عبارات المحور الثاني بمعامل ثبات (98%) وهو مقارب جدا للأول. كما بينت النتائج أن كل من المحورين تقع ضمن المجال الجيد حيث يمثل معامل الثبات (99,5%). وهذه النسب هي نسب مقبولة لأغراض الدراسة، ومنه أن أداة القياس أو بمعنى الاستمارة صادقة في قياس ما وضعت لأجله وثابتة بدرجة كبيرة.

2. الاتساق الداخلي:

جدول رقم(3–9): معامل الارتباط لبعد الملاءمة

رقم العبارة / معامل بيرسون	1	2	3	4	5
معامل بيرسون للعبارة 1	1				
معامل بيرسون للعبارة 2	0,865**	1			
معامل بيرسون للعبارة 3	0,903**	0,900**	1		
معامل بيرسون للعبارة 4	0,842**	0,873**	0,879**	1	
معامل بيرسون للعبارة5	0,912**	0,871**	0,943**	0,890**	1

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss.

*دال عند مستوى دلالة 0,01

**دال عند مستوى دلالة 0,05

من الجدول اعلاه يتضح أن درجة الارتباط بين معظم عبارات بعد الملاءمة قوية عند مستوى(0,01) و(0,05).

جدول رقم(3–10): معامل الارتباط لبعد الموثوقية

رقم العبارة / معامل بيرسون	1	2	3	4	5
معامل بيرسون للعبارة 6	1				
معامل بيرسون للعبارة 7	0,832**	1			
معامل بيرسون للعبارة8	0,958**	0,837**	1		
معامل بيرسون للعبارة9	0,908**	0,828**	0,893**	1	
معامل بيرسون للعبارة 10	0,920**	0,849**	0,937**	0,853**	1

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss.

*دال عند مستوى دلالة 0,01

**دال عند مستوى دلالة 0,05

من خلال الجدول السابق يتضح أن هناك ارتباطا قويا مستوى (0,01) و(0,05)، ما بين العبارات التي تختص ببعد الموثوقية.

جدول رقم(3–11): معامل الارتباط لبعد تحسين الثبات والقابلية للمقارنة

رقم العبارة / معامل بيرسون	1	2	3	4	5
معامل بيرسون للعبارة 11	1				
معامل بيرسون للعبارة 12	0,858**	1			
معامل بيرسون للعبارة13	0,856**	0,945**	1		
معامل بيرسون للعبارة14	0,910**	0,892**	0,883**	1	
معامل بيرسون للعبارة15	0,918**	0,895**	0,908**	0,946**	1

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss.

*دال عند مستوى دلالة 0,01

** دال عند مستوى دلالة 0,05

من الجدول اعلاه يمكن تتبع معاملات الارتباط بين كل عبارة من العبارات الخاصة ببعد تحسين الثبات والقابلية للمقارنة، ونلاحظ أن كل المعاملات دالة عند مستوى (0,01) و(0,05)، مما يدل على أن جميع عبارات هذا البعد صادقة ومرتبطة مع بعضها البعض.

جدول رقم(3–12): معامل الارتباط لبعد اتخاذ القرار

رقم العبارة / معامل بيرسون	1	2	3	4	5
معامل بيرسون للعبارة 16	1				
معامل بيرسون للعبارة 17	0,801**	1			
معامل بيرسون للعبارة 18	0,897**	0,792**	1		
معامل بيرسون للعبارة 19	0,757**	0,865**	0,806**	1	
معامل بيرسون للعبارة 20	0,871**	0,797**	0,912**	0,758**	1

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss.

* دال عند مستوى دلالة 0,01

** دال عند مستوى دلالة 0,05

من الجدول اعلاه يتضح أن درجة الارتباط بين معظم عبارات بعد اتخاذ القرارات قوية عند مستوى(0,01) و(0,05).

جدول رقم(3–13): معامل الارتباط لبعد اتخاذ القرار الاستثماري

رقم العبارة / معامل بيرسون	1	2	3	4	5
معامل بيرسون للعبارة 21	1				
معامل بيرسون للعبارة 22	0,911**	1			
معامل بيرسون للعبارة 23	0,855**	0,843**	1		
معامل بيرسون للعبارة 24	0,832**	0,888**	0,819**	1	
معامل بيرسون للعبارة 25	0,794**	0,901**	0,759**	0,849**	1

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss.

*دال عند مستوى دلالة 0,01

**دال عند مستوى دلالة 0,05

من الجدول اعلاه يمكن تتبع معاملات الارتباط بين كل عبارة من العبارات الخاصة ببعد اتخاذ القرار الاستثماري، ونلاحظ أن كل المعاملات دالة عند مستوى (0,01) و(0,05)، وهو ما يدل على أن جميع عبارات هذا البعد صادقة ومرتبطة مع بعضها البعض.

جدول رقم(3–14): معامل الارتباط لبعد جودة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري

رقم العبارة / معامل بيرسون	1	2	3	4	5
معامل بيرسون للعبارة 26	1				
معامل بيرسون للعبارة 27	0,822**	1			
معامل بيرسون للعبارة 28	0,822**	0,941**	1		
معامل بيرسون للعبارة 29	0,859**	0,952**	0,955**	1	
معامل بيرسون للعبارة 30	0,982**	0,814**	0,871**	0,850**	1

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss.

* دال عند مستوى دلالة 0,01

** دال عند مستوى دلالة 0,05

من الجدول اعلاه يتضح أن درجة الارتباط بين معظم عبارات بعد جودة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري قوية عند مستوى(0,01) و(0,05).

3. **مقياس ليكارت:** ولحساب طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي بمعنى الدنيا والعظمى، فقد تم حساب المدى العام وفق قانون: E=Xmax-Xminأي أعظم مشاهدة مطروح منها أدنى مشاهدة (5- 1=4)، ثم يتم تقسيم النتيجة على عدد فئات المقياس للحصول على اطول الخلايا الصحيح وذلك على النحو التالي:

(5/4 = 0,8)، بعد ذلك تم اضافة القيمة إلى اقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح (1) وذلك بتحديد الحد الاعلى للخلية الاولى، والذي يصبح (1,80)، ثم نضيف إلى هذه النتيجة نفس القيمة الأولى للحصول على الحد الاعلى للخلية الثانية والذي يكون (2,80)، وبإضافة القيمة ذاتها مرة اخرى نحصل على الحد الاعلى للخلية الثالثة ثم نكرر نفس العملية إلى غاية الخلية الخامسة، وهكذا يصبح طول الخلايا على النحو التالي:

- من 1 إلى 1,80 يمثل منخفض جدا.
- من 1,80 إلى 2,60 يمثل منخفض.
- من 2.60 إلى 3,40 يمثل متوسط.
- من 3,40 إلى 4,20 يمثل مرتفع.
- من 4,20 إلى 5 يمثل مرتفع جدا.

جدول رقم (3–15): طول الخلايا حسب مقياس ليكارت الخماسي

قيمة المتوسط الحسابي	مستوى درجة الاتجاه	نوع الاتجاه
1 إلى 1,80	منخفض جدا	(–) سلبي
1,80 إلى 2,60	منخفض	(–) سلبي
2,60 إلى 3,40	متوسط	(.) محايد
3,40 إلى 4,20	مرتفع	(+) ايجابي
4,20 إلى 5	مرتفع جدا	(+) ايجابي

المصدر: من اعداد الطالبتين.

4. **تحليل محاور الدراسة:** من خلال الإجابة على أسئلة القسم الثاني من الاستمارة، تم التوصل إلى الإحصائيات التالية التي سوف نوضحها من خلال جدول يتضمن التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري:

أ. **متوسط، تكرار وانحراف المحور الأول "جودة المعلومة المحاسبية".**

جدول رقم (3–16): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجودة المعلومة المحاسبية

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه	sig
	البعد الأول: الملاءمة (القيمة التنبؤية، التوقيت المناسب، القيمة الاسترجاعية)										
01	تقدم المعلومة المحاسبية تغذية عكسية حول نتائج التوقعات أو التصرفات الماضية.	1	9	8	21	6	3,488	1,036	11	موافق	0,000
02	لا يمكن أن تكون المعلومات ملائمة لجميع المستخدمين بسبب تضارب مصالحهم.	2	5	17	18	3	3,333	0,929	14	موافق	0,000
03	تتاح المعلومة المحاسبية عند الطلب وفي الوقت المناسب.	3	2	15	19	6	3,511	1,014	10	موافق	0,000
04	يمكن للجميع مهما كانت خلفيتهم العلمية والعملية فهم مضمون المعلومات المحاسبية.	3	19	6	11	6	2,955	1,223	15	غير موافق	0,000
05	يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية للقيام بالتنبؤات المستقبلية.	0	3	16	21	5	3,622	0,777	6	موافق	0,000
	البعد الثاني: الموثوقية (الصدق، القابلية للتحقق، الحيادية)										
06	تعبر جودة المعلومات المحاسبية بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة.	1	5	10	18	11	3,733	1,031	4	موافق	0,000
07	تشمل المعلومة المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية على الحياد أي الخلو من التحيز.	0	4	19	21	1	3,422	0,690	12	موافق	0,000

08	ضرورة الإلتزام بالإفصاح السريع والدقيق يخلق المعلومة المحاسبية الشاملة.	2	3	11	20	9	3,688	1,018	5	موافق	0,000
09	لا تختلف نتائج القياس المحاسبي باختلاف المحاسبين عند استخدامهم نفس طرق القياس.	0	2	12	16	15	3,977	0,891	1	موافق	0,000
10	من الممكن أن تتضمن المعلومات المحاسبية على بعض من الأخطاء والانحرافات.	1	4	13	21	6	3,600	0,914	7	موافق	0,000
	البعد الثالث: تحسين الثبات والقابلية للمقارنة										
11	يتم الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد وعرض التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة.	5	1	15	21	3	3,355	1,047	13	موافق	0,000
12	الإلتزام بالقوانين يدفع بمستخدمي المعلومة المحاسبية العمل وفق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وبالتالي جعل المعلومة المحاسبية قابلة للمقارنة وللفهم.	1	3	10	17	14	3,888	1,005	2	موافق	0,000
13	تمكنكم جودة المعلومة المحاسبية من مقارنة أداء شركتكم مع الشركات المنافسة الأخرى.	0	4	14	13	14	3,822	0,983	3	موافق بشدة، محايد	0,000
14	تمكنكم جودة المعلومة المحاسبية من مقارنة أداء شركتكم من فترة مالية لأخرى.	2	3	12	22	6	3,600	0,962	7	موافق	0,000
15	تعتمد المؤسسة على موثوقية المعلومات المحاسبية التي تقدمها للعميل.	2	4	13	18	8	3,577	1,033	9	موافق	0,000
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام						3,571	0,921			

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج spss.

من خلال الجدول السابق الذي يتعلق بمحور جودة المعلومة المحاسبية يتضح أن المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور هو3,571 والانحراف المعياري العام 0,921، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا وهذا بهدف تحديد درجة التأثير والتي كانت على مقياس موافق في مجموعها، حيث

أظهرت نتائج المحور الأول المتعلق بجودة المعلومة المحاسبية أن هناك تأييد من قبل أغلبية عينة الدراسة بأن جودة المعلومة المحاسبية لها أهمية كبيرة في المؤسسة.

كما يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن العبارة رقم 9 احتلت المرتبة الأولى بانحراف معياري0,891 وبمتوسط حسابي3,977 يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي(3,40إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على عبارة لا تختلف نتائج القياس المحاسبي باختلاف المحاسبين عند استخدامهم نفس طرق القياس.

في حين احتلت العبارة رقم 12 المرتبة الثانية بانحراف معياري 1,005 وبمتوسط حسابي 3,888 يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على العبارة التي تبين على أنه الإلتزام بالقوانين يدفع بمستخدمي المعلومة المحاسبية العمل وفق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وبالتالي جعل المعلومة المحاسبية قابلة للمقارنة وللفهم.

تليها العبارة رقم 13 في المرتبة الثالثة بانحراف معياري 0,983 وبمتوسط حسابي 3,822 يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق بشدة"و"محايد"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على هذه العبارة التي تبين أن جودة المعلومة المحاسبية تمكنكم من مقارنة أداء شركتكم مع الشركات المنافسة الأخرى.

العبارة رقم 6 احتلت المرتبة الرابعة بانحراف معياري1,031 وبمتوسط حسابي 3,733 يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على العبارة جودة المعلومات المحاسبية تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة.

واحتلت العبارة رقم 8 المرتبة الخامسة بانحراف معياري 1,018 وبمتوسط حسابي 3,688 يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على العبارة التي تبين على أنه ضرورة الإلتزام بالإفصاح السريع والدقيق يخلق المعلومة المحاسبية الشاملة.

واحتلت العبارة رقم 5 المرتبة السادسة بانحراف معياري 0,777 وبمتوسط حسابي 3,622 يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة

الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على هذه العبارة التي تبين على أنه يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية للقيام بالتنبؤات المستقبلية.

في حين احتلت كل من العبارة رقم 10 و14 المرتبة السابعة بانحراف معياري 0,914، 0,962 على التوالي وبمتوسط حسابي 3,600 يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على هاتين العبارتين اللتان تبينان أن من الممكن أن تتضمن المعلومات المحاسبية على بعض من الأخطاء والانحرافات.. وجودة المعلومة المحاسبية تمكنكم من مقارنة أداء شركتكم من فترة مالية لأخرى. بينما احتلت العبارة رقم 15 المرتبة التاسعة بانحراف معياري 1,033 وبمتوسط حسابي 3,577 يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على هذه العبارة تعتمد المؤسسة على موثوقية المعلومات المحاسبية التي تقدمها للعميل.

احتلت العبارة رقم 3 المرتبة العاشرة بانحراف معياري 1,014 وبمتوسط حسابي 3,511 يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على هذه العبارة المعلومة المحاسبية تتاح عند الطلب وفي الوقت المناسب. ثم العبارة رقم 1في المرتبة الحادي عشر بانحراف معياري 1,036 وبمتوسط حسابي 3,488 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على هذه العبارة تقدم المعلومة المحاسبية تغذية عكسية حول نتائج التوقعات أو التصرفات الماضية.

في حين احتلت العبارة رقم 7 المرتبة الثانية عشر بانحراف معياري 0,690 وبمتوسط حسابي 3,422 يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على العبارة التي تبين أن المعلومة المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية تشمل على الحياد أي الخلو من التحيز.

أما العبارة رقم 11 احتلت المرتبة الثالثة عشر، بانحراف معياري 1,047 وبمتوسط حسابي 3,355 الذي يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (2,60 إلى 3,40) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة متوسطة من أفراد العينة على هذه العبارة التي تبين على أنه يتم الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد وعرض التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة. في حين أن العبارة رقم 2 احتلت المرتبة الرابعة عشر، بانحراف معياري 0,929 وبمتوسط حسابي 3,333 مرتفع يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس ليكارت الخماسي

(2,60 إلى 3,40) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة متوسطة من أفراد العينة على هذه العبارة لا يمكن أن تكون المعلومات ملائمة لجميع المستخدمين بسبب تضارب مصالحهم.

وفي الأخير احتلت العبارة رقم 4 احتلت المرتبة الخامسة عشر، بانحراف معياري 1,036 وبمتوسط حسابي مرتفع 3,488 يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (2,60 إلى 3,40) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة متوسطة من أفراد العينة على هذه العبارة التي تعكس أن المعلومة المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية تقدم وصفا كاملا للأوضاع المالية للمؤسسة.

وحسب الانحرافات المعيارية فنلاحظ أنها كانت صغيرة تتراوح ما بين0,69 و1,22 وهي بذلك تعبر عن درجة تشتت صغيرة حول المتوسط الحسابي.

ب. متوسط، تكرار وانحراف المحور الثاني "اتخاذ القرار الاستثماري".

جدول رقم(3–17): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتخاذ القرار الاستثماري

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه	sig
	البعد الأول: اتخاذ القرار										
01	تتوفر مؤسستكم على مصلحة خاصة باتخاذ القرارات.	0	6	5	25	9	3,822	0,911	9	موافق	0,000
02	يتمتع متخذ القرار بالاستقلالية في عمله.	0	4	17	20	4	3,533	0,786	13	موافق	0,000
03	تعتمد الادارة العليا على تقارير متخذ القرارات في قراراتها.	0	1	10	21	13	4,022	0,783	2	موافق	0,000
04	يقوم متخذ القرار بالتأكد أن المعلومة المحاسبية تم اتخاذها وفق المبادئ المحاسبية المتفق عليها.	1	0	17	22	5	3,666	0,768	12	موافق	0,000
05	تتوافر المؤهلات الفنية والعلمية لدى متخذ القرار مما يساهم في تفعيل عوامل جودة	0	2	6	23	14	4,088	0,792	1	موافق	0,000

	المعلومة المحاسبية.									
	البعد الثاني: اتخاذ القرار الاستثماري									
06	تساهم جودة المعلومة المحاسبية في اتخاذها لقرارات التوسعات الرأسمالية.	5	2	12	21	5	3,422	1,117	15	موافق	0,000
07	تستخدم جودة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار في مجال التمويل والاقتراض لدى شركتكم.	1	6	10	15	13	3,733	1,095	11	موافق	0,000
08	يقوم متخذ القرار بالتحقق من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية.	1	2	19	19	4	3,511	0,815	14	موافق ، محايد	0,000
09	تساهم جودة المعلومة المحاسبية في توجيه قرارات الاستثمار.	1	1	8	24	11	3,955	0,851	4	موافق	0,000
10	تستخدم التقارير المالية عند اتخاذ قرار الاستثمار	0	0	13	20	12	3,977	0,753	3	موافق	0,000
	البعد الثالث: جودة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري										
11	تساهم المعلومات المحاسبية في الرفع من فعالية القرارات الاستثمارية المتخذة.	0	1	15	19	10	3,844	0,796	8	موافق	0,000
12	تقلل المعلومات المحاسبية من البدائل المواجهة للقرار الاستثماري.	2	2	8	17	16	3,955	1,065	4	موافق	0,000
13	تساعد المعلومات المحاسبية في الرفع من دقة القرارات الاستثمارية المتخذة.	0	3	11	16	15	3,955	0,928	4	موافق	0,000
14	يعمل استخدام المعلومات المحاسبية على خفض من تكلفة القرارات الاستثمارية المتخذة.	1	5	7	17	15	3,888	1,070	7	موافق	0,000

15	يضمن استخدام المعلومات المحاسبية التحكم في حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري.	0	1	14	21	9	3,822	0,777	9	موافق	0,000
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام						3,86	0,813			

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامجspss .

من خلال الجدول السابق الذي يتعلق بمحور جودة المعلومة المحاسبية يتضح أن المتوسط الحسابي العام لعبارات الثاني هو 3,86 والانحراف المعياري العام 0,813، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا وهذا بهدف تحديد درجة التأثير والتي كانت على مقياس موافق في مجموعها، حيث أظهرت نتائج المحور الثاني المتعلق باتخاذ القرار الاستثماري.

كما يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن العبارة رقم 5 المرتبة الأولى بانحراف معياري 0,792 وبمتوسط حسابي 4,088 حيث يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على العبارة تبين أن تتوافر المؤهلات الفنية والعلمية لدى متخذ القرار مما يساهم في تفعيل عوامل جودة المعلومة المحاسبية.

العبارة رقم 3 في المرتبة الثانية بانحراف معياري 0,783 وبمتوسط حسابي 4,022 يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق بشدة"و"محايد"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على العبارة تبين أن تعتمد الادارة العليا على تقارير متخذ القرارات في قراراتها. والعبارة رقم 10 احتلت المرتبة الثالثة بانحراف معياري 0,753 وبمتوسط حسابي 3,977 ويقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على العبارة تبين أن تستخدم التقارير المالية عند اتخاذ قرار الاستثمار

في حين احتلت العبارة رقم 9، 12، 13 المرتبة الرابعة بانحراف معياري 0,851، 1,065 و0,928، وبمتوسط حسابي 3,955 يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على العبارات تساهم جودة المعلومة المحاسبية في توجيه قرارات الاستثمار. تقلل المعلومات المحاسبية من البدائل المواجهة للقرار الاستثماري. تساعد المعلومات المحاسبية في الرفع من دقة القرارات الاستثمارية المتخذة.

واحتلت العبارة رقم 14 المرتبة السابعة بانحراف معياري 1,070 وبمتوسط حسابي 3.888 ويقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة

الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على العبارة يعمل استخدام المعلومات المحاسبية على خفض من تكلفة القرارات الاستثمارية المتخذة.

بينما احتلت العبارة رقم 11 المرتبة الثامنة بانحراف معياري 0,796 وبمتوسط حسابي 3,844 يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على هذه العبارة تساهم المعلومات المحاسبية في الرفع من فعالية القرارات الاستثمارية المتخذة. تليها كل من العبارتين رقم 1 و15 في المرتبة التاسعة بانحراف معياري 0,911 و0,777 على التوالي وبمتوسط حسابي 3,822 يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على هاتين العبارتين تتوفر مؤسستكم على مصلحة خاصة باتخاذ القرارات، ويضمن استخدام المعلومات المحاسبية التحكم في حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري.

في حين احتلت العبارة رقم 7 المرتبة الحادية عشر بانحراف معياري 1,095 وبمتوسط حسابي 3,733 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على هذه العبارة التي تبين على أن جودة المعلومة المحاسبية تستخدم في اتخاذ القرار في مجال التمويل والاقتراض لدى شركتكم.

واحتلت العبارة رقم 4 المرتبة الثانية عشر بانحراف معياري 0,768 وبمتوسط حسابي 3,666 والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "غير موافق"، مما يعني أن درجة غير موافقة مرتفعة من أفراد العينة على هذه العبارة التي تبين أن متخذ القرار يقوم بالتأكد أن المعلومة المحاسبية تم اتخاذها وفق المبادئ المحاسبية المتفق عليها.

أما العبارة رقم 2 احتلت المرتبة الثالثة عشر، بانحراف معياري 0,786 وبمتوسط حسابي 3,533 الذي يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على هذه العبارة التي تبين على أن متخذ القرار يتمتع بالاستقلالية في عمله. في حين أن العبارة رقم 8 احتلت المرتبة الرابعة عشر، بانحراف معياري 0,815 وبمتوسط حسابي 3,511 مرتفع يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (2,60 إلى 3,40) وتشير إلى الخيار "موافق" و"محايد"، مما يعني أن درجة الموافقة والمحايدة متوسطة من أفراد العينة على هذه العبارة التي تبين أن متخذ القرار يقوم بالتحقق من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

وفي الأخير احتلت العبارة رقم 6 احتلت المرتبة الخامسة عشر، بانحراف معياري 1,117، وبمتوسط حسابي 3,422 مرتفع يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3,40 إلى 4,20) وتشير إلى الخيار "موافق"، مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة من أفراد العينة على هذه العبارة التي تبين أن جودة المعلومة المحاسبية تساهم في اتخاذها لقرارات التوسعات الرأسمالية.

وحسب الانحرافات المعيارية فنلاحظ أنها كانت صغيرة تتراوح ما بين 0,75 و1,12 هي بذلك تعبر عن درجة تشتت صغيرة حول المتوسط الحسابي.

المطلب الثاني: التوزيع الطبيعي واختبار الفرضيات

في هذا المطلب سوف نقوم باختبار التوزيع الطبيعي وكذلك اختبار فرضيات الدراسة.

أولا: التوزيع اطبيعي

للتأكد من أن العينة تخضع للتوزيع الطبيعي، سنستخدم طريقة البواقي المعيارية وذلك كما يلي:

1. المحور الأول: جودة المعلومة المحاسبية

H_0 : لا تخضع بيانات المحور الأول للتوزيع الطبيعي.

H_1: تخضع بيانات المحور الأول للتوزيع الطبيعي.

2. المحور الثاني: اتخاذ القرار الاستثماري

H_0 : لا تخضع بيانات المحور الثاني للتوزيع الطبيعي.

H_1: تخضع بيانات المحور الثاني للتوزيع الطبيعي.

شكل رقم (3–8): اختبار فرضية أن قيم البواقي مستقلة عن بعضها

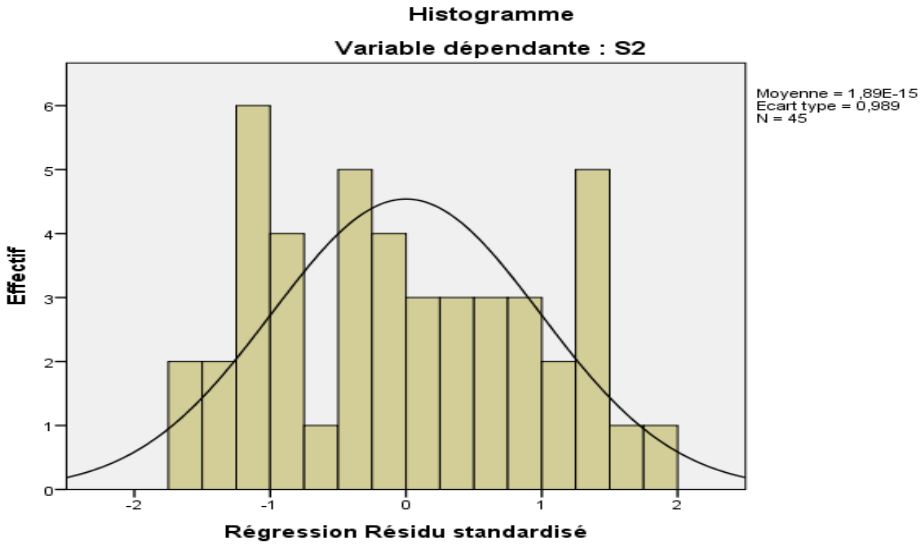

المصدر: من إعداد الطالبتين بإستخدام برنامج Spss

إن التوزيع الطبيعي للمدرج التكراري للشكل اعلاه الذي يوضح اختبار استقلالية البواقي وتوزيعها الطبيعي، تعطي صورة واضحة عن استيفاء النموذج لكل من الفرضيتين.

ثانيا: تحليل الارتباط بين المتغيرات واختبار الفرضيات

على اعتبار أن الدراسة تبحث عن أثر جودة المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري، كان علينا تحديد نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (x) والمتغير التابع (y) حيث تكون من الشكل التالي:

$y = ax + b$، ودراسة علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة، واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، وكذلك قاعدة القرار بالنسبة لقبول ورفض فرضيات الدراسة، وبذلك تم الاعتماد على الصياغة العدمية والبديلة لفرضيات الدراسة، وفيما يلي عرض موجز لذلك مع توضيح قاعدة القرار لكل صياغة:

- الفرضية العدمية H_0: هي الفرضية حول عينة الدراسة التي نهدف إلى اختبارها، حيث ننطلق منها ونرفضها إذا توفرت لنا دلائل قوية على عدم صحتها وعكس ذلك.
- الفرضية البديلة H_1: هي الفرضية التي نضعها كبديل للفرضية العدمية، ويتم قبولها عند رفض الفرضية العدمية والعكس صحيح.
- كيفية اختبار الفرضيات: هو تقدير احتمال مدى صحة ادعاء معين عند مجال معين من الثقة باستخدام البيانات المحصلة عليها من عينة الدراسة.

1. **تحليل واختبار الفرضية الأولى**: نهدف من خلال هذا المحور إلى تقصي وجهات نظر المستجوبين بخصوص: "علاقة ملاءمة المعلومة المحاسبية باتخاذ القرار الاستثماري في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر

بالفجوج قالمة" وهذا بصياغة الاسئلة (من 1- 5) التي خصصت لاختبار الفرضية العدمية الأولى، والتي نصها:

- لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر بالفجوج قالمة.
- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر بالفجوج قالمة.

أ. **معادلة خط الانحدار**: وهي على شكل: $\boldsymbol{y = 0,822x + 1,080}$

الجدول رقم (3–18): يوضح معامل الارتباط واختبار الفرضية الأولى

نوع الاختبار	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
T	0,960	0,000	رفض

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامجspss .

ب. تحليل الارتباط: يبين الجدول رقم (3- 18) وجود علاقة ارتباط موجبة بين الملاءمة واتخاذ القرار الاستثماري حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0,960.

ج. اختبار الفرضية: يبين الجدول رقم (3- 18) نتائج اختبار t للفرضية الأولى، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة 0,000 وهي قيمة أصغر من مستوى المعنوية (0,05) المعتمد في الدراسة، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة يوجد تأثير بين جودة المعلومة المحاسبية من خلال خصائصها النوعية (الملاءمة) واتخاذ القرار الاستثماري بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر – الفجوج– قالمة.

2. **تحليل واختبار الفرضية الثانية**: نهدف من خلال هذا المحور إلى تقصي وجهات نظر المستجوبين بخصوص: "علاقة موثوقية المعلومة المحاسبية باتخاذ القرار الاستثماري في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر بالفجوج قالمة" وهذا بصياغة الأسئلة (من 6- 10) والتي خصصت لاختبار الفرضية العدمية الأولى التي نصها:

- لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر بالفجوج قالمة.
- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر بالفجوج قالمة.

أ. **معادلة خط الانحدار**: وهي على شكل: $y = 0,924x + 0,454$

الجدول رقم (3–19): يوضح معامل الارتباط واختبار الفرضية الثانية

نوع الاختبار	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
T	0,987	0,000	رفض

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامجspss .

ب. **تحليل الارتباط**: يبين الجدول رقم (3- 19) وجود علاقة ارتباط موجبة بين الموثوقية واتخاذ القرار الاستثماري، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط0,987.

ج. **اختبار الفرضية**: يبين الجدول رقم (3- 19) نتائج اختبار t للفرضية الثانية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة 0,000 وهي قيمة أصغر من مستوى المعنوية (0,05) المعتمد في الدراسة، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة يوجد تأثير بين جودة المعلومة المحاسبية من خلال خصائصها النوعية (الموثوقية) واتخاذ القرار الاستثماري بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر – الفجوج– قالمة.

3. **تحليل واختبار الفرضية الثالثة**: نهدف من خلال هذا المحور إلى تقصي وجهات نظر المستجوبين بخصوص: "علاقة تحسين الثبات والقابلية للمقارنة للمعلومة المحاسبية باتخاذ القرار الاستثماري في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر بالفجوج قالمة" وهذا بصياغة الاسئلة (من11- 15) والتي خصصت لاختبار الفرضية العدمية الاولى التي نصها:

- لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تحسين الثبات والقابلية للمقارنة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر بالفجوج قالمة.
- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تحسين الثبات والقابلية للمقارنة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر بالفجوج قالمة.

أ. **معادلة خط الانحدار**: وهي على شكل: $y = 0,824x + 0,855$

الجدول رقم (3–20): يوضح معامل الارتباط واختبار الفرضية الثالثة

نوع الاختبار	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
T	0,978	0,000	رفض

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامجspss .

ب. **تحليل الارتباط**: يبين الجدول رقم (3- 20) وجود علاقة ارتباط موجبة بين تحسين الثبات والقابلية للمقارنة واتخاذ القرار الاستثماري، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط0,978.

ج. **اختبار الفرضية**: يبين الجدول رقم (3- 20) نتائج اختبار t للفرضية الثالثة، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة 0,000 وهي قيمة أصغر من مستوى المعنوية (0,05) المعتمد في الدراسة، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة يوجد تأثير بين جودة المعلومة المحاسبية من خلال خصائصها النوعية (تحسين الثبات والقابلية للمقارنة) واتخاذ القرار الاستثماري بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر – الفجوج – قالمة.

4. إختبار الفرضية الرئيسية:

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين جودة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري.

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين جودة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري.

الجدول رقم(3–21): معامل التحديد ومعامل الإرتباط

معامل الإرتباط **R**	0,987
معامل التحديد $\mathbf{R^2}$	0,974

قيمة **F**: 52,07 مستوى المعنوية 0.000 عند: 0,05 = **a**

المتغير	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	قيمة t	مستوى المعنوية
	A	الخطأ المعياري	Beta بيتا		
الثابت	0,488	0,011		4,420	0,000
البعد الأول: الملاءمة	0,061	0,092	0,071	0,664	0,510
البعد الثاني: الموثوقية	0,854	0,171	0,911	5,005	0,000
البعد الثالث: تحسين الثبات والقابلية للمقارنة	0,006	0,162	0,007	0,035	0,972

المصدر: من إعداد الباحثة بإستعمال spss.

المتغير التابع: جودة المعلومة المحاسبية

يظهر من الجدول أن معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ قد بلغ 0,974والذي يشير إلى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع بنسبة 98,7% وأن باقي النسبة والمقدرة 1,3% من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى، كما تشير قيمة **F** التي بلغت 52,07% وهي نسبة مرتفعة بمستوى ثقة 95% إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتشير قيمة معامل الارتباط **R** التي بلغت 0,987إلى وجود علاقة موجبة قوية بين المتغيرين.

بلغت مستوى المعنوية المتغير المستقل 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05 الأمر الذي يدل على معنوتها إحصائيا وهو ما يشير إلى أهمية هذا المتغير في تفسير المتغير التابع، ومما سبق من التحليل يمكننا من قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين جودة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري.**

ومن خلال ما سبق نستنتج معادلة الإنحدار التالية: $\mathbf{Y = a + b\ X_1 + cX_2 + dX_3}$

اتخاذ القرار الاستثماري = 4,488 +0,061**الملاءمة** +0,854**الموثوقية** +0,006**تحسين الثبات والقابلية للمقارنة.**

خلاصة:

انطلاقا مما جاء في الفصل الاخير ومن خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها على عينة من موظفي مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، فإننا توصلنا إلى اجماع أفراد عينة الدراسة على أن لجودة المعلومة المحاسبية أثر على اتخاذ القرار الاستثماري، وقد توصلنا إلى العديد من النتائج من الاستبيان نوجز الأهم منها في النقاط التالية:

- ✓ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين جودة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري.
- ✓ أظهرت نتائج المحور الأول المتعلق بجودة المعلومة المحاسبية أن هناك تأييد من قبل أغلبية عينة الدراسة بأن جودة المعلومة المحاسبية لها أهمية كبيرة في المؤسسة.
- ✓ كما أظهرت نتائج المحور الثاني المتعلق باتخاذ القرار الاستثماري أنه يتطلب استخدام التقارير المالية وأن هذه الأخيرة تقوم بتوجيهه.
- ✓ وجود علاقة ارتباط موجبة بين ملاءمة المعلومة المحاسبية باتخاذ القرار الاستثماري.
- ✓ وجود علاقة ارتباط موجبة بين موثوقية المعلومة المحاسبية باتخاذ القرار الاستثماري.
- ✓ وجود علاقة ارتباط موجبة بين تحسين الثبات والقابلية للمقارنة للمعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري.

الخاتمة العامة:

إن وظيفة اتخاذ القرارات لها أهمية بالنسبة لجميع الوظائف فهي تعتبر جوهر العملية الإدارية، إذ نجدها ترتبط بالتنظيم، التخطيط، الرقابة وغيرها. ومن خلال ما تقدم من دراسة لهذه العملية يتبين وجود الحاجة للمعلومات من بينها المعلومات المحاسبية وذلك بغض النظر عن مرحلة اتخاذ القرار المعنية (تحديد الهدف أو المشكلة، اقتراح البدائل الممكنة) أهمية القرار (تشغيلي، تكتيكي أو استراتيجي). ويحتاج متخذي القرارات الاستثمارية إلى المعلومات المحاسبية أكثر من غيرها من المعلومات الأخرى نظرا لارتباطها بالقرارات ذات الطابع الاقتصادي هذا من جهة، وكونها معلومات كمية قابلة للتحقق من صحتها من جهة أخرى.

وقد زاد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية من جانب المسيرين في المؤسسات الاقتصادية من حيث الكم والنوع في نفس الوقت لوجود عدة عوامل، خاصة منها نمو حجم المؤسسات الاقتصادية وازدياد حدة المنافسة إضافة إلى كون معظم القرارات المطلوب اتخاذها يوميا في هذه المؤسسات هي قرارات اقتصادية، وفي كثير من الأحيان ليست المشكلة التي يواجهها متخذي القرارات هي عدم توافر المعلومات المحاسبية. بل بالعكس نجد في ظل الظروف الحالية (العولمة، المعلوماتية...) بأن المشكلة أصبحت تكمن في توفر كم هائل من المعلومات ومن مصادر عديدة إلا أنها تحتاج إلى التأكد من صحتها وفائدتها لاتخاذ قرارات ناجحة والتي تتطلب توفر معلومات جيدة ومفيدة.

وتبرز أهمية جودة المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة، وجودة الأخيرة تتوقف على مجموعة من الخصائص المحددة من قبل الكتاب والخبراء والهيئات الدولية المختصة.

ويظهر أثر المعلومات المحاسبية المفيدة لدى متخذي القرارات وعلى القرارات الاستثمارية المتوصل إليها، فهذا النوع من المعلومات يجب أن يزيد من معرفة متخذي القرارات الاستثمارية وأن يقلل من درجة عدم التأكد لديهم ويساعدهم على التوصل إلى قرارات رشيدة وفي المقابل فإن عدم توفر المعلومات المحاسبية التي تتصف بالجودة المطلوبة يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الاستثمارية، وقد نبه الكثير من المختصين عن مخاطر الإفصاح عن معلومات محاسبية مضللة التي تؤدي إلى إيقاع مستخدمي هذه المعلومات في أخطاء تكلفهم غاليا وأثبتت التجربة أن المعلومات المحاسبية المضللة أدت إلى انهيار عدة شركات عملاقة في العالم. لذلك انصب الإهتمام على إعداد المعلومات المحاسبية ومراجعتها والإفصاح بها بما يتوافق مع المعايير المتفق عليها، وذلك لأجل إعطاء الثقة لمستخدمي هذه المعلومات.

كما أظهرت الدراسة الميدانية بأن جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية لها تأثير على اتخاذ القرارات الاستثمارية لكن بدرجات متفاوتة. لذا تم إجراء العمليات الإحصائية المناسبة واختيار الفرضيات

واستخراج النتائج وعرضها، ومن ثم تقديم التوصيات والمقترحات اللازمة التي من شأنها مساعدة متخذي القرارات بالاستفادة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

ومن أجل الوصول إلى النتائج المرجوة فإننا سنقوم بالوقوف على إثبات ونفي الفرضيات من خلال الدراسة الميدانية ، حيث توصلنا إلى:

إثبات الفرضية الرئيسية:

لا يوجد تأثير بين جودة المعلومة المحاسبية من خلال خصائصها النوعية واتخاذ القرار الاستثماري بمطاحن عمر بن عمر–الفجوج– قالمة. لقد اتضح من خلال التحليل الإحصائي أنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تدل بأنه **يوجد تأثير بين جودة المعلومة المحاسبية من خلال خصائصها النوعية واتخاذ القرار الاستثماري** بالمؤسسة محل الدراسة، ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال إجابات أغلب الموظفين الذين أقروا أن المعلومات المحاسبية بخصائصها تؤثر بشكل ايجابي وقوي على اتخاذ القرار الاستثماري وهذا ما تعكسه نتائج الدراسة الميدانية.

إثبات الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد تأثير بين ملاءمة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري بمطاحن عمر بن عمر– الفجوج– قالمة. لقد أكدت الدراسة أنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تدل أن **ملاءمة المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل ايجابي وقوي على اتخاذ القرار الاستثماري.** ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال إجابات أغلب الموظفين الذين أقروا بذلك.

إثبات الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد تأثير بين موثوقية المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري بمطاحن عمر بن عمر– الفجوج– قالمة. لقد اتضح من خلال الدراسة أنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بأنه **يوجد تأثير بين موثوقية المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري بالمؤسسة محل الدراسة،** حيث نستنتج أن موثوقية المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل ايجابي وقوي على اتخاذ القرار الاستثماري وهذا ما تعكسه نتائج الدراسة الميدانية.

إثبات الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد تأثير بين تحسين الثبات والقابلية للمقارنة للمعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري بمطاحن عمر بن عمر–الفجوج– قالمة. لقد اتضح من خلال الدراسة أنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول

الفرضية البديلة بأنه **يوجد تأثير بين تحسين الثبات والقابلية للمقارنة للمعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري بالمؤسسة محل الدراسة،** حيث نستنتج أن تحسين الثبات والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية تؤثر بشكل ايجابي وقوي على اتخاذ القرار الاستثماري وهذا ما تعكسه نتائج الدراسة الميدانية.

- **نتائج الدراسة**

ويمكن تصنيف نتائج الدراسة إلى:

أولا: النتائج النظرية

من خلال الجانب النظري توصلنا إلى النتائج التالية:

- تلعب المعلومات المحاسبية دورا هاما وحيويا في اتخاذ القرارات بصفة عامة واتخاذ القرارات الاستثمارية بصفة خاصة.
- تشكل الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية معايير أساسية للاسترشاد بها في الحكم على مدى جودة هذه المعلومات في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها في اتخاذ القرار.
- تعد جودة المعلومات المحاسبية في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية وأن معيار الإفصاح والشفافية غير كاف لقياسها بل يجب مراعاة المعايير السابقة الذكر بالإضافة إلى المعايير الفنية الأخرى التي تساهم أيضا في توفير معلومة محاسبية عالية الجودة.
- يتم الإعداد والاعتماد على التقارير المالية للحصول منها على المعلومات المحاسبية.
- تؤثر جودة المعلومات المحاسبية بشكل ايجابي على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- تتوافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. هذه الخصائص إذا ما توفرت فإنها تعبر عن مصداقية وجودة المعلومة المحاسبية.
- يستوجب على المعلومات المحاسبية المفصح عنها أن تتميز بجودة عالية، وعليها أن تتوافق ومعايير الجودة المتعارف عليها.
- يوجد تأثير ايجابي للخصائص النوعية لجودة المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري.
- تضمن المعلومات المحاسبية ذات الجودة تولد الثقة في الإدارة وفي الممارسات الادارية، وهذا ما يدعم المركز التنافسي للمؤسسة.

ثانيا: النتائج التطبيقية

وتوصلنا من خلال دراستنا التطبيقية إلى:

- وافقت نسبة كبيرة من المستجوبين على أن المعلومة المحاسبية لها دور ايجابي في تسهيل عملية اتخاذ القرار الاستثماري عن طريق امدادها بالأسلوب العلمي مثل تحديد المشكلة بشكل واضح، تخفيض عدد البدائل المتاحة حول المشكلة، تحديد احتمالات حدوث الأحداث المتوقعة الخاصة بكل بديل من البدائل المتاحة أمام متخذي القرارات.
- تؤثر جودة المعلومة المحاسبية بشكل قوي وايجابي على اتخاذ القرار الاستثماري بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر – الفجوج – قالمة.
- يوجد تأثير قوي وايجابي بين ملاءمة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر – الفجوج – قالمة.
- تنعكس موثوقية المعلومة المحاسبية بشكل قوي وايجابي على اتخاذ القرار الاستثماري بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر – الفجوج – قالمة.
- يوجد ارتباط وثيق وايجابي بين تحسين الثبات والقابلية للمقارنة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر – الفجوج – قالمة.

- **التوصيات**

بناء على النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة والمتعلقة بأهمية وأثر المعلومة المحاسبية الجيدة في اتخاذ القرار الاستثماري، تمكنا من وضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات التالية:

- لابد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكبر للتقارير المالية
- تفعيل دور محافظي الحسابات والسعي لإتباع معايير المراجعة الدولية.
- ضرورة توفير مسيرين يتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة لأنهم مطالبون يوميا باتخاذ قرارات يفرضها الواقع العملي.
- ضرورة العمل على توفير الظروف المناسبة للحصول على المعلومات المحاسبية ذات جودة في المستوى المطلوب لكونها مفيدة في اتخاذ القرار.
- حث المؤسسات الاقتصادية على استخدام أكثر للمعلومات المحاسبية التي تتميز بالجودة لأنها هي المفيدة في اتخاذ القرارات وتؤدي الى قرارات رشيدة.
- ضرورة تدريب متخذي القرارات في المؤسسات الاقتصادية وذلك في مختلف المستويات على فهم المعلومات المحاسبية واختيار المفيد منها لاستخدامها في اتخاذ القرارات.

– إقناع إدارات المؤسسات الاقتصادية بضرورة تكوين مستخدميها لكسب القدرة على فهم واستيعاب المعلومات المحاسبية لأجل الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

– إجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي تهتم بالتوصل إلى قياس جودة المعلومات المحاسبية وتوحيده.

– التأكيد على ضرورة استخدام المؤسسات الاقتصادية نظم المعلومات المحاسبية الفرعية الأخرى بخلاف نظام المعلومات المحاسبي المالي، وألا تكتفي بالمعلومات الناتجة عن هذا الأخير نظرا لما للمعلومات المحاسبية الناتجة عن الأنظمة الفرعية الأخرى من أهمية في اتخاذ القرارات ذات الصلة بمختلف جوانب حياتها.

– ضرورة سن تشريعات تلزم المؤسسات الاقتصادية على الإفصاح بالمزيد من المعلومات المحاسبية بما فيها تلك الناتجة عن نظام معلومات المحاسبة الادارية وفق قواعد محددة.

- **آفاق الدراسة**

ختاما للموضوع نرى أنه من أجل افادة غيرنا والتوسع للبحث في الموضوع يمكن التطرق إلى:

– دراسة أثر جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ قرارات اقتصادية محددة كالقرارات المتعلقة بالإنتاج، التسويق وغيرهما.

– دراسة أثر جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرار في مؤسسات تنشط في قطاع معين.

– مقارنة أثر جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرار في مؤسستين أو أكثر.

قائمة المراجع:

I. المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أبو نصار مُحَمَّد حسين، جمعة فلاح حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
2. إدريس وثابت عبد الرحمن، **نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007.
3. أمين السيد أحمد مصطفى، **نظرية المحاسبة(منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
4. البديوي نيصور، **دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرارات**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1987.
5. بلعجوز حسين، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010/09.
6. بن حمود سكينة، **مدخل للتسيير والعمليات الإدارية**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
7. بن زاوي مُحَمَّد الشريف، **حوكمة الشركات والهندسة المالية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2016.
8. الجعارات خالد جمال، **معايير التقارير المالية الدولية** 2007، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
9. جمعة احمد حلمي وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007.
10. جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
11. حريم حسين، **مبادئ الإدارة الحديثة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
12. الحسبان عطا الله احمد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، 2013.
13. حسين أحمد حسين علي، **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التقليدية)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002/2003.

14. حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

15. حكمت أحمد الراوي، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة**، دار النشر للثقافة والتوزيع، عمان، 1999.

16. حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

17. حماد طارق عبد العال، **حوكمة الشركات(المفاهيم–المبادئ–التجارب)**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2005.

18. حماد طارق عبد العال، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1998 .

19. الحميري باسم، **مهارات إدارية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

20. الحيالي وليد ناجي وآل غزوي حسين عبد الجليل، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2015.

21. الخطيب أحمد ومعايعه عادل سالم، **الادارة الحديثة نظريات واستراتيجيات ونماذج حديثة**، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

22. خليل عواد أبو حشيش، **محاسبة التكاليف قياس وتحليل**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005.

23. خنفر مؤيد راضي والمطارنة غسان فلاح، **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2006.

24. الدهراوي كمال الدين، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

25. الراوي خالد وهيب، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

26. ربحي مصطفى عليان، عثمان مُحَمَّد غنيم، **منهج وأساليب البحث العلمي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص102.

27. رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

28. الرّماحي نواف مُحَمَّد عباس، **تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، 2009.

29. الزبيدي حمزة محمود، **التحليل لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، مؤسسة الورّاق للنشر والتوزيع، عمّان، 2011.

30. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، 1998.

31. السيد طايل مصطفى كمال، **القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، 2002.

32. السيفو وليد اسماعيل وآخرون، **الاقتصاد الإداري (مدخل كمي في استراتيجية اتخاذ القرار)**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

33. شبيب ودريد كامل، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

34. الشماع خليل مُحَمَّد حسن وآخرون، **مبادئ إدارة الأعمال**، دار الكتب للطباعة، بغداد، دون سنة النشر.

35. الشمرتي حامد، **الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

36. شموط مروان وكنجو عبدو كنجو، **أسس الاستثمار**، الطبعة الأولى، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القدس، 2008.

37. شيحا إبراهيم عبد العزيز، **أصول الإدارة العامة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.

38. الطائي مُحَمَّد عبد حسين، **مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، 2009.

39. عبد الرحمان مُحَمَّد عبد الله ، **مناهج وطرق البحث الإجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000.

40. عبد الرزّاق مُحَمَّد القاسم، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة الثقافة للنشر و التوزيع، عمّان، 1998.

مؤيد الفضل وعبد النصر نور، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

41. عبد الرزاق مُحَمَّد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

42. عبد الله مُحَمَّد عبد الرحمان، **مناهج وطرق البحث الإجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص79.

43. عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

44. عصفت سيد أحمد عاشور، **دراسات في نظم المعلومات المحاسبية**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1996.

45. عطية خزام خليل منى، **الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية**، المكتب الجامعي الحديث للنشر، سوريا، 2009.

46. علوان المصلح ثامر، **تقييم قرارات الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

47. العيساوي كاظم جاسم، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

48. الفقي عبد اللاه إبراهيم، **نظم المعلومات المحسوبة ودعم اتخاذ القرار**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

49. قاشي خالد، **نظام المعلومات التسويقية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

50. القاضي حسين ومأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

51. القاضي زياد عبد الكريم وأبو زلطة مُحَمَّد خليل، **تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

52. كداوي طلال، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

53. كنعان نواف، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة النشر.

54. لحبيطي قاسم إبراهيم والسقا زياد هاشم، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة و النشر، العراق، 2003.

55. لحبيطي قاسم محسن ابراهيم وزياد هاشم يحيى، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011.

56. لعويسات جمال الدين، **الإدارة وعملية اتخاذ القرار**، الطبغة الأولى، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

57. مبارك صلاح الدين عبد المنعم، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.

58. المحياوي قاسم نايف علوان، **إدارة الجودة في الخدمات**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

59. مرعي عبد الحي، **المعلومة المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات**، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1993.

60. معراج هواري وآخرون، **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2013.

61. منصور كاسر نصر، **الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

62. منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

63. نادرة أيوب، **نظرية القرارات الإدارية**، دار زهران، عمان، 1996.

64. النعيمي مُحَمَّد عبد العال، **إدارة الجودة المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

65. النقيب كمال عبد العزيز، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004.

66. النقيب كمال عبد العزيز، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

67. النمري خلف بن سليمان بن صالح بن سليمان، **شركات الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000.

ثانيا: الرسائل العلمية:

1. أبو حمام ماجد إسماعيل، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.

2. حامدي علي، **أثر جودة المعلومة المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستر في المحاسبة، كلية التجارة، قسم علوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010-2011.

3. الحسين عماد العبد، تخطيط الاستثمارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009-2010.
4. صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011.
5. صوام ريم، **دور المعلومات المحاسبية في تفعيل عملية اتخاذ القرارات الادارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه للطور الثالث، جامعة باجي مختار عنابة، 2014-2015.
6. المجهلي ناصر مُحَّد علي، **خصائص المعلومة المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

ثالثا: المجلات:

1. ابراهيم خليل مُحَّد أحمد، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، العدد الأول، مصر، 2005.
2. حميدي عباس زينب، **الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، 2007.
3. ساغي مُحَّد عبد الفتاح، **عملية اتخاذ القرارات**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، العدد2، 1983.

رابعا: الملتقيات:

1. عزيزي وداد وبوفروم حنان، فعالية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، **الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 14-2009/04/15.
2. لبشير عبد لكريم، **تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية**، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 22-2003/04/23.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب:

1. Cathrine lesnard rt Sylvie verbrugghe, **organisastion et gestion de l'entreprise**, paris, dunod 2eme édition,1995.
2. Jean Francois et Britte fournie, **50 thémes d'initiation a l'économie d'entreprise**, paris, 1998.
3. Piere conso, **gestion financière de l'entreprise**, Edition dunod, Paris, 1996

ثانيا: المجلات:

1. Ahmed M .Oboidat, **Accounting Information Qualitative Characteristics Gap**: Evidence From Jordan ernational management REVIEW, vol .3.N°2, 2007.
2. Demirag., Corporate Governance: **Overview and Research Agenda**, British Accounting Review , Vol. 32, 2000.
3. Humbert lesca, **l'information stratégique du dirigeant**, revue francaise de gestion, dossier sur les systemes d'inforrmation, n49, 1989.

الملحق رقم: 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 45 – قالمة **المؤسسة الصناعية**

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير **مطاحن عمر بن عمر**

قسم علوم التسيير

تخصص: مالية المؤسسة

استبيان موجه لأفراد الشركة لغرض إنجاز بحث علمي تحت عنوان:

أثر جودة المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري

السيد(ة) المحترم(ة):

الرجاء من سيادتكم المحترمة مساعدتنا في إنجاز بحثنا هذا من خلال الإجابة على أسئلتنا بكل صدق وصراحة ومصداقية.

ولكم منا فائق التقدير والاحترام وأخلص التحيات.

من إعداد الطالبتان: **تحت إشراف الأستاذة:**

- هاشمي ابتسام. زدوري أسماء.
- مضوي بشرى.

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذا الاستبيان تبقى سرية وموجهة لغرض إنجاز البحث العلمي لا غير.

القسم الأول: البيانات الشخصية

أولا: البيانات الشخصية:

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر:

25-30 سنة ☐ 31-45 سنة ☐ أكثر من 45 سنة ☐

3. المستوى العلمي:

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ معهد تكوين ☐ جامعي ☐ شهادات عليا ☐

4. التخصص العلمي:

محاسبة ☐ مالية واقتصاد ☐ ادارة اعمال ☐ آخر ☐

5. الوظيفة:

مسؤول رئيسي ☐ مسؤول فرعي ☐ عامل عادي ☐

6. الأقدمية:

أقل من 5 سنة ☐ 5-10 ☐ أكثر من 10 ☐

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: جودة المعلومة المحاسبية: الرجاء وضع وجهة نظرك الشخصية نحو كل عبارة وذلك بوضع علامة (X) أمام المتوافقة مع رأيك:

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
	البعد الأول: الملاءمة (القيمة التنبؤية، التوقيت المناسب، القيمة الاسترجاعية)					
01	تقدم المعلومة المحاسبية تغذية عكسية حول نتائج التوقعات أو التصرفات الماضية.					
02	لا يمكن أن تكون المعلومات ملائمة لجميع المستخدمين بسبب تضارب مصالحهم.					
03	تتاح المعلومة المحاسبية عند الطلب وفي الوقت المناسب.					
04	يمكن للجميع مهما كانت خلفيتهم العلمية والعملية فهم مضمون المعلومات المحاسبية.					
05	يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية للقيام بالتنبؤات المستقبلية.					
	البعد الثاني: الموثوقية (الصدق، القابلية للتحقق، الحيادية)					
06	تعبر جودة المعلومات المحاسبية بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة.					
07	تشمل المعلومة المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية على الحياد أي الخلو من التحيز.					
08	ضرورة الإلتزام بالإفصاح السريع والدقيق يخلق المعلومة المحاسبية الشاملة					
09	لا تختلف نتائج القياس المحاسبي باختلاف المحاسبين عند استخدامهم نفس طرق القياس.					
10	من الممكن أن تتضمن المعلومات المحاسبية على بعض من					

	الأخطاء والانحرافات.					
	البعد الثالث: تحسين الثبات والقابلية للمقارنة					
11	يتم الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد وعرض التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة.					
12	الإلتزام بالقوانين يدفع بمستخدمي المعلومة المحاسبية العمل وفق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وبالتالي جعل المعلومة المحاسبية قابلة للمقارنة وللفهم.					
13	تمكنكم جودة المعلومة المحاسبية من مقارنة أداء شركتكم مع الشركات المنافسة الأخرى.					
14	تمكنكم جودة المعلومة المحاسبية من مقارنة أداء شركتكم من فترة مالية لأخرى.					
15	تعتمد المؤسسة على موثوقية المعلومات المحاسبية التي تقدمها للعميل.					

المحور الثاني: اتخاذ القرار الاستثماري: الرجاء وضع وجهة نظرك الشخصية نحو كل عبارة وذلك بوضع علامة (X) أمام المتوافقة مع رأيك:

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
	البعد الأول: اتخاذ القرار					
01	تتوفر مؤسستكم على مصلحة خاصة باتخاذ القرارات.					
02	يتمتع متخذ القرار بالاستقلالية في عمله.					
03	تعتمد الادارة العليا على تقارير متخذ القرارات في قراراتها.					
04	يقوم متخذ القرار بالتأكد أن المعلومة المحاسبية تم اتخاذها وفق المبادئ المحاسبية المتفق عليها.					
05	تتوافر المؤهلات الفنية والعلمية لدى متخذ القرار مما يساهم في تفعيل عوامل جودة المعلومة المحاسبية.					
	البعد الثاني: اتخاذ القرار الاستثماري					
06	تساهم جودة المعلومة المحاسبية في اتخاذها لقرارات التوسعات الرأسمالية.					
07	تستخدم جودة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار في مجال التمويل والاقتراض لدى شركتكم.					
08	يقوم متخذ القرار بالتحقق من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية.					
09	تساهم جودة المعلومة المحاسبية في توجيه قرارات الاستثمار.					

10	تستخدم التقارير المالية عند اتخاذ قرار الاستثمار.					
	البعد الثالث: جودة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري					
11	تساهم المعلومات المحاسبية في الرفع من فعالية القرارات الاستثمارية المتخذة.					
12	تقلل المعلومات المحاسبية من البدائل المواجهة للقرار الاستثماري.					
13	تساعد المعلومات المحاسبية في الرفع من دقة القرارات الاستثمارية المتخذة.					
14	يعمل استخدام المعلومات المحاسبية على خفض من تكلفة القرارات الاستثمارية المتخذة.					
15	يضمن استخدام المعلومات المحاسبية التحكم في حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري.					

الملحق رقم: 02

تحديد معامل الثبات ألفا كرونباخ

(المحور الأول)

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,988	15

(المحور الثاني)

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,991	15

(ألفا كرونباخ العام)

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,995	30

معامل الارتباط لبعد الملاءمة

		q1	q2	q3	q4	q5
q1	Corrélation de Pearson	1	,865**	,903**	,842**	,912**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q2	Corrélation de Pearson	,865**	1	,900**	,873**	,871**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q3	Corrélation de Pearson	,903**	,900**	1	,879**	,943**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q4	Corrélation de Pearson	,842**	,873**	,879**	1	,890**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	45	45	45	45	45
q5	Corrélation de Pearson	,912**	,871**	,943**	,890**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	45	45	45	45	45

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral)

معامل الارتباط لبعد الموثوقية

		q6	q7	q8	q9	q10
q6	Corrélation de Pearson	1	,832**	,958**	,908**	,920**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q7	Corrélation de Pearson	,832**	1	,837**	,828**	,849**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q8	Corrélation de Pearson	,958**	,837**	1	,893**	,937**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q9	Corrélation de Pearson	,908**	,828**	,893**	1	,853**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	45	45	45	45	45
q10	Corrélation de Pearson	,920**	,849**	,937**	,853**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	45	45	45	45	45

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

معامل الارتباط لبعد تحسين الثبات والقابلية للمقارنة

		q11	q12	q13	q14	q15
q11	Corrélation de Pearson	1	,858**	,856**	,910**	,918**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q12	Corrélation de Pearson	,858**	1	,945**	,892**	,895**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q13	Corrélation de Pearson	,856**	,945**	1	,883**	,908**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q14	Corrélation de Pearson	,910**	,892**	,883**	1	,946**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	45	45	45	45	45
q15	Corrélation de Pearson	,918**	,895**	,908**	,946**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	45	45	45	45	45

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

معامل الارتباط لبعد اتخاذ القرار

		q16	q17	q18	q19	q20
q16	Corrélation de Pearson	1	,801**	,897**	,757**	,871**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q17	Corrélation de Pearson	,801**	1	,792**	,865**	,797**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q18	Corrélation de Pearson	,897**	,792**	1	,806**	,912**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q19	Corrélation de Pearson	,757**	,865**	,806**	1	,758**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	45	45	45	45	45
q20	Corrélation de Pearson	,871**	,797**	,912**	,758**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	45	45	45	45	45

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

معامل الارتباط لبعد اتخاذ القرار الاستثماري

		q21	q22	q23	q24	q25
q21	Corrélation de Pearson	1	,911**	,855**	,832**	,794**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q22	Corrélation de Pearson	,911**	1	,843**	,888**	,901**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q23	Corrélation de Pearson	,855**	,843**	1	,819**	,759**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q24	Corrélation de Pearson	,832**	,888**	,819**	1	,849**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	45	45	45	45	45
q25	Corrélation de Pearson	,794**	,901**	,759**	,849**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	45	45	45	45	45

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

معامل الارتباط لبعد جودة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري

		q26	q27	q28	q29	q30
q26	Corrélation de Pearson	1	,822**	,882**	,859**	,982**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q27	Corrélation de Pearson	,822**	1	,941**	,952**	,814**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q28	Corrélation de Pearson	,882**	,941**	1	,955**	,871**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	45	45	45	45	45
q29	Corrélation de Pearson	,859**	,952**	,955**	1	,850**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	45	45	45	45	45
q30	Corrélation de Pearson	,982**	,814**	,871**	,850**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	45	45	45	45	45

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجودة المعلومة المحاسبية

	N	Moyenne	Ecart type
q1	45	3,49	1,036
q2	45	3,33	,929
q3	45	3,51	1,014
q4	45	2,96	1,224
q5	45	3,62	,777
q6	45	3,73	1,031
q7	45	3,42	,690
q8	45	3,69	1,019
q9	45	3,98	,892
q10	45	3,60	,915
q11	45	3,36	1,048
q12	45	3,89	1,005
q13	45	3,82	,984
q14	45	3,60	,963
q15	45	3,58	1,033
N valide (listwise)	45		

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتخاذ القرار الاستثماري

	N	Moyenne	Ecart type
q16	45	3,82	,912
q17	45	3,53	,786
q18	45	4,02	,783
q19	45	3,67	,769
q20	45	4,09	,793
q21	45	3,42	1,118
q22	45	3,73	1,095
q23	45	3,51	,815
q24	45	3,96	,852
q25	45	3,98	,753
q26	45	3,84	,796
q27	45	3,96	1,065
q28	45	3,96	,928
q29	45	3,89	1,071
q30	45	3,82	,777
N valide (listwise)	45		

معامل التحديد ومعامل الإرتباط

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	Statistiques de colinéarité	
	A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
(Constante)	,488	,110		4,420	,000		
M1	,061	,092	,071	,664	,510	,054	18,368
M2	,854	,171	,911	5,005	,000	,019	53,168
M3	,006	,162	,007	,035	,972	,017	59,325

a. Variable dépendante : S2

Corrélations

		S2	M1	M2	M3
Corrélation de Pearson	S2	1,000	,960	,987	,978
	M1	,960	1,000	,968	,971
	M2	,987	,968	1,000	,990
	M3	,978	,971	,990	1,000
Sig. (unilatérale)	S2	.	,000	,000	,000
	M1	,000	.	,000	,000
	M2	,000	,000	.	,000
	M3	,000	,000	,000	.
N	S2	45	45	45	45
	M1	45	45	45	45
	M2	45	45	45	45
	M3	45	45	45	45

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,987[a]	,974	,973	,135	,974	52,0715	3	41	,000

a. Valeurs prédites : (constantes), M3, M1, M2

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر جودة المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري، وقد تضمنت جانبين، جانب نظري وجانب تطبيقي. في الأول تم عرض لمفاهيم المعلومة المحاسبية وخصائصها النوعية، وكذلك عرض لمفاهيم اتخاذ القرار الاستثماري، إضافة إلى علاقة هذا الأخير بجودة المعلومة المحاسبية. وللإجابة على تساؤلات وفرضيات الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي. أما الجانب التطبيقي تم تقديم لمحة عن الوحدة محل الدراسة، وتم الاعتماد على استبانه تم تصميمها لخدمة أهداف الدراسة، كما تم استخراج الإحصائيات اللازمة لاختبار الفرضيات وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss. ومن بين النتائج المتوصل إليها مايلي:

- تلعب المعلومات المحاسبية دورا هاما وحيويا في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- يتم الإعداد والاعتماد على التقارير المالية للحصول منها على المعلومات المحاسبية.
- تتوفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين الخصائص النوعية لجودة المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري.
- يوجد تأثيرا يجابي للخصائص النوعية لجودة المعلومة المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري.

الكلمات المفتاحية: المعلومة المحاسبية، جودة المعلومة المحاسبية، اتخاذ القرار، القرار الاستثماري، التقارير المالية.

Résumé :

L'objet de cette étude est de savoir l'effet de la qualité des informations comptables sur la prise de décision d'investissement.

L'étude comporte deux volets, un volet théorique et un autre pratique. Dans le premier nous avons évoqué les concepts généraux concemant l'information comptable et ses caractéristiques qualitatives et aussi les concepts généraux concemant la prise de décision d'investissement, ainsi que la relation entre les deux variable de l'étude, pour répondre a des questions et des hypothèses de l'étude, nous avons utilisé la méthode d'analyse descriptive dans cet aspect. Dans le deuxième volet nous avons présenté sommairement l'unité ou à eu lieu l'étude et pratique. Un questionnaire appuyé sur conçu pour répondre aux objectifs de l'étude ont également été nécessaires pour les statistique extraites des hypothèses de test en utilisant le programme d'analyse statistique.

L'étude a aboutit a un certain nombre de résultats a savoir :

- L'information est importante et le role essentiel lors de la prise de décision d'investissement.
- L'existance d'une corrélation statistiquement significative entre les caractéristiques qualitatives de la qualité d'information comptable et la prise de décision d'investissement.
- L'existance d'une influence de la qualité d'information comptable à travers ses caractéristiques qualitatives sur la prise de décision d'invesstissemt.

Les mots clés: l'information comptable, la qualité d'information comptable, la prise de décision d'investissement.